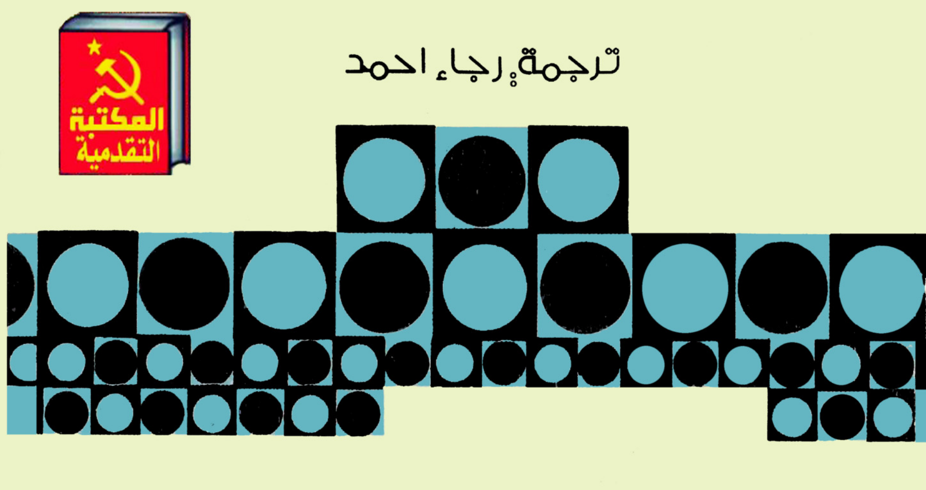
نيكولاي بوخارين

الامبريالية والاقتصاد العالمي

ترجمة: رجاء احمد



مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

الامبريالية والاقتصاد العالمي

ص. ب: ٧٣٦٦ دمشق، ٧٠٢٥ نيقوسيا، ١١١ براغ ١ تشيكوسلوفاكيا

تلكس NAHJ 412410 SY

الطبعة الأولى

١٩٩٠

نيكولاي بوخارين

الامبريالية والاقتصاد العالمي

ترجمة رجاء احمد

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

مقدمة *

بقلم

ف . أ . لينين

الحديث عن أهمية وحيوية الموضوعة التي يعالجها مؤلف ن . أ . بوخارين هذا ، لا يتطلب إيضاحاً خاصاً . فمشكلة الامبريالية ليست أكثر المشكلات أهمية وحسب ، بل لعل بوسعنا القول أنها المشكلة الأهم على الاطلاق ، في عالم علم الاقتصاد الذي يتفحص ويدرس الأشكال المتغيرة للرأسمالية في الأزمنة الراهنة . ويتعين على كل متابع يهتم لا بالاقتصاد وحسب ، بل وبأي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية اليوم ، الاطلاع على الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة بالشكل الذي قدمها به المؤلف في تفصيل يستند إلى أحدث المعطيات المتوافرة . وغني عن القول أن من غير الممكن وجود تحليل تاريخي ملموس للحرب الراهنة ، لا يستند إلى الفهم التام لطبيعة الامبريالية في جوانبها الاقتصادية أو السياسية على حد سواء . فمن المستحيل

(*) في الأصل وقع لينين هذه المقدمة باسمه المستعار: ف. إيلين (الملاحظة من الناشر).

بغير ذلك ، التوصل إلى فهم للوضع الاقتصادي والدبلوماسي ، في العقود الأخيرة . وبدون فهم هذا النوع ، يكون من السخافة الحديث حتى عن مجرد صياغة موقف صائب من الحرب . ومن منظور ماركسي يجسد بوضوح تام مستلزمات العلم الحديث ، عموماً ، لا مناص للمرء من الابتسام ازاء القيمة « العلمية » لمنهاج لاينتقي من « الوثائق » التاريخية ، أو من الوقائع السياسية اليومية ، الاّ تلك الحقائق المعزولة ، التي من شأنها أن تكون ملائمة ومرضية للطبقات الحاكمة في بلد ما ، ويقدمها باعتبارها تحليلاً تاريخياً للحرب . هكذا هو الحال ، على سبيل المثال ، مع بليخانوف الذي افترق عن الماركسية تماماً ، حين ابتدأ باقتناص نتف من الحقائق لارضاء البوريشكيفيين Purishkeviches والميليوخوفيين Milyukovs ، عوضاً عن تحليل السمات والميول الأساسية للامبريالية ، كنظام للعلاقات الاقتصادية لرأسمالية حديثة ، عالية التطور ، وناضجة ، بل وناضجة حد التفسخ over - ripe . ان المفهوم العلمي للامبريالية يختزل في ظل ظروف كهذه ، إلى مستوى لعنة موجهة إلى المتنافسين والخصوم الحاليين ، و إلى مناوئي الطرفين الامبرياليين الروسيين . المذكورين آنفاً ، والذين يتطابق أساسهم الطبقي كلية ، مع الأساس الطبقي لمنافسيهم وخصومهم الأجانب . وفي تلكم الأيام ، أيام الكلمات المنبوذة والتنكر للمبادىء وخراب المفاهيم العالمية ، والتخلي عن القرارات ، والوعود الطنانة ، ينبغي الاّ يأخذ المرء العجب من ذلك .

الأهمية العلمية لمؤلف ن . أ . بوخارين ، تكمن ، بصورة خاصة ، في كونه قام بتفحص الحقائق الأساسية للاقتصاد العالمي المتعلقة بالامبريالية ككل ، وكمرحلة محددة في نمو الرأسمالية الأعلى تطوراً . لقد كان ثمة في الماضي ، حقبة شهدت وجود « رأسمالية سلمية » نسبياً ، وذلك حين استطاعت هذه الرأسمالية قهر الاقطاع في أوربا المتقدمة ، وكانت في وضع يسمح لها بالتطور بصورة هادئة ومنسجمة نسبياً ، وبالانتشار « سلمياً » في مناطق شاسعة من أراضٍ غير محتلة

بعد ، وأقطار لم تكن قد دخلت الدوامة الرأسمالية بعد ، بصورة نهائية .

وبالطبع ، فحتى في تلك الحقبة التي حلت تقريباً في الفترة بين ١٨٧١ - ١٩١٤ ، فان الرأسمالية « السلمية » خلقت ظروف حياة كانت أبعد ما تكون عن السلمية ، سواء بالمعنى العسكري أو بالمعنى الطبقي العام . ولم تكن هذه الحقبة بالنسبة لتسعة أعشار السكان في البلدان المتقدمة ، وبالنسبة لعشرات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان المتخلفة ، حقبة « سلام » على الاطلاق، بل كانت حقبة اضطهاد وتعذيب ورعب . زاد من وطأتها جميعاً أنها بدت وكأنها بلا نهاية . لكن تلك الحقبة ولّت إلى غير ما رجعة . وحلت في أعقابها أخرى جديدة ، أكثر عنفاً نسبياً ، حافلة بتغيرات خطيرة ، وبكوارث وصراعات . حقبة لم تعد تتبدى للجماهير الكادحة كرعب ليست له نهاية ، بل كنهاية مليئة بالرعب .

ومن الأهمية بمكان تذكر حقيقة أن هذا التغيير لم ينتج الاّ عن التطور والنمو والاستمرارية المباشرين ، في الميول الأساسية الراسخة للرأسمالية والانتاج السلعي عموماً . ان نمو التبادل السلعي ، ونمو الانتاج الكبير ، هي ميول أساسية ملحوظة على مدى قرون في أرجاء العالم كله . ففي مرحلة محددة من نمو الانتاج الكبير ، وبالتحديد ، في المرحلة التي تم الوصول إليها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تقريباً ، قاد التبادل السلعي إلى تدويل للعلاقات الاقتصادية وإلى تدويل لرأس المال مصحوباً بزيادة هائلة في الانتاج الكبير . وكان هذا التدويل من الضخامة بحيث شرع الاحتكار يحل محل المنافسة الحرة . ولم تعد الأنماط السائدة ، مؤسسات تتنافس بحرية داخل القطر وعبر العلاقات بين الأقطار ، بل تحالفات احتكارية لأرباب العمل والتروستات . وغدا الحاكم النموذجي للعالم هو رأس المال المالي . وهو قوة مرنة ومتحركة بشكل مميز ، متداخلة في الوطن وعالمياً وبشكل مميزة ، وذات تجرد مميز عن الفردانية وافتراق عن العمليات المباشرة للانتاج ، وقدرة مميزة على التركز . انه قوة قامت حتى الآن بخطوات كبيرة بشكل مميزة ، على طريق التركز ،

لدرجة صار معها بضع مئات من المليارديرية والمليونيرية يتحكمون بمصير العالم كله تقريباً .

وبوسع المرء من زاوية نظرية وتجريدية ، التوصل إلى الاستنتاج الذي توصل إليه كاوتسكي (الذي افترق عن الماركسية مثل آخرين عديدين ، لكنه فعل ذلك بطريقة مختلفة) . ومفاد هذا الاستنتاج أن زمناً ليس بالبعيد سيأتي ، يتوحد فيه أقطاب الرأسمال أولئك في تروست عالمي واحد يحل محل المنافسين كافة ، ويحل صراع رأس المال المالي الموحد عالمياً ، محل الصراع الذي يخوضه رأس المال المالي المحدود ضمن حدود قومية . لكن استنتاجاً كهذا ، لايعدو أن يكون تجريدياً وتبسيطياً وخاطئاً ، بالضبط مثل نظيره الذي توصل إليه « ستروفيو » نا « our « struveists و« اقتصاديو » تسعينات القرن الماضي . لقد انطلق الأخيرون من الطبيعة التقدمية للرأسمالية ، ومن حتميتها ، وانتصارها النهائي في روسيا ، ليصبحوا في بعض الأحيان تبريريين (يعبدون رأس المال ، ويبرمون معه اتفاقيات سلمية ، ويمتدحونه عوضاً عن محاربته) . وغدا هؤلاء في أحيان أخرى ، بعيدين عن السياسة (أي يرفضون السياسة أو أهميتها ، وينكرون احتمال نشوب اضطرابات سياسية عامة . . الخ) ، علماً أن هذا الخطأ كان هو المفضل لـ « الاقتصادويين » . وفي أحيان ثالثة ، غدا هؤلاء وعاظاً بـ « الاضراب » البسيط المحض (لقد عنى الاضراب العام لهم ذروة الحركة الاضرابية . اذ رفعوه إلى مرتبة ، تجاهلوا أو نسوا معها الأشكال الأخرى للحركة . فباتت القفزة المميتة Salto Mortal للانتقال من الرأسمالية إلى دمارها ، تتم بالاضرابات وحدها) . وثمة مؤشرات على أن تقدمية الرأسمالية التي لا خلاف حولها ، مقارنة بـ « جنة » المنافسة الحرة شبه الجشعة ، ومقارنة بحتمية الامبريالية وانتصارها النهائي على رأس المال « السلمي » في البلدان المتقدمة في العالم ، يمكن أن تؤدي في الوقت الراهن إلى بلايا وأخطاء سياسية وغير سياسية لاتقل عدداً أو تنوعاً .

وبقدر تعلق الأمر بكاوتسكي ، على وجه الخصوص ، فان افتراقه السافر عن الماركسية ، لم يقده إلى رفض السياسة أو نسيانها ، ولا إلى الاستهانة بالنزاعات السياسية العديدة والمتنوعة ، أو بالاضطرابات والتحولات التي تميز بشكل خاص عصر الامبريالية ، مثلما لم تؤد قطيعته تلك إلى جعله داعية للامبريالية . لكنها أوصلته إلى أن يحلم بـ«رأسمالية سلمية»، رأسمالية سلمية حلت محلها امبريالية غير سلمية، شرسة وكارثية. لقد اضطر كاوتسكي للاعتراف بذلك. وقد اعترف به في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٩ في عمل مميز(*) استخلص فيه للمرة الأخيرة له كماركسي ، استنتاجات دقيقة . وإذا كان من المستحيل لهذا السبب ، الحلم ببساطة وفجاجة وبصورة مباشرة ، بالعودة إلى الوراء ، من الامبريالية إلى رأسمالية « سلمية » أفليس ممكناً منح هذه الأحلام البرجوازية الصغيرة في جوهرها مظهر التأمل البريء ، بما فوق الامبريالية Ultra imperialism « السلمية » ؟ وإذا كانت تسمية ما فوق الامبريالية تطلق على اتحاد عالمي لامبرياليات قومية (أو بصورة أدق مؤطرة بإطار الدولة) « تكون قادرة » على إلغاء أكثر النزاعات إيلاماً وازعاجاً وبشاعة ، كما هو الحال بالنسبة للحروب والاضطرابات السياسية . . الخ ، وهو ما يخشاه البرجوازي الصغير كثيراً ، فلماذا إذن لا تختفي هذه النزاعات من الحقبة الراهنة للامبريالية ، وهي الحقبة التي حلت للتو ، والتي تفقأ الأعين بما تحفل به من كل أنواع النزاعات والكوارث ؟ ولماذا لا تتحول إلى تلك الأحلام البريئة بمرحلة « فوق امبريالية » سلمية نسبياً ، وخالية نسبياً من النزاعات ، وغير كارثية نسبياً ؟ لماذا لا تزيح هذه المرحلة المهمات « القاسية » التي فرضتها حقبة الامبريالية التي تحكم الآن في أوربا ؟ وعوضاً عن الحلم بامكانية انتهاء هذه الحقبة قريباً ، وبامكانية أن تلحقها حقبة فوق امبريالية « مسالمة » ، نسبياً ، لا تستلزم تاكتيكات بمثل هذه « الحدة » ، لماذا لم يحدث هذا التحول فعلاً ؟

إن كاوتسكي يقول ، بصورة مباشرة ، إن « طوراً جديداً للرأسمالية كهذا ،

(*) نقصد بهذا العمل كراسه المعنون (Der Weg zur Macht) أي : (الطريق الى السلطة).

يعني (فوق امبريالية) هو طور قابل للتصور مهما تكن الظروف . أما حين يتعلق الأمر بامكانية نشوء هذا الطور وتحققه ، فليس لدينا ما يكفي من المعطيات للإجابة على هذا السؤال » (نيوتسايت ، ٣٠ نيسان (أبريل) ، ١٩١٥ ، ص١٤٤)"[1].

ولا يوجد ذرة من الماركسية في هذا التوجه نحو تجنب رؤية الامبريالية القائمة أمامنا ، والانتقال في الأحلام إلى حقبة « فوق امبريالية » لا نعرف حتى ما إذا كانت قابلة للتحقق . في هذا المنطق يتم القبول بالماركسية حين يتعلق الأمر بذلك « الطور الجديد من الرأسمالية » الذي يفشل مخترعه نفسه في ضمان امكانية تحققه . أما حين يتعلق الأمر بالطور القائم والراهن من الرأسمالية ، فانه لا يقدم لنا ماركسية ، بل ميلاً برجوازياً صغيراً مغرقاً في الرجعية ، لتخفيف التناقضات . لقد وعد كاوتسكي في وقت من الأوقات في الماضي ، بأن يكون ماركسياً في الحقبة المضطربة القادمة ، التي كان مجبراً على التنبؤ والاعتراف بها على نحو واضح ، أثناء كتابة مؤلفه عن الحرب القادمة في ١٩٠٩ . أما الآن ، وحين أصبح من الواضح تماماً ، أن تلك الحقبة قد حلّت ، فان كاوتسكي يعد مرة أخرى ، بأن يكون ماركسياً ، ولكن في الحقبة القادمة فقط ، أي في حقبة ما فوق الامبريالية ، لايعرف ان كانت ستأتي أم لا ! بكلمات أخرى ، فإن لدينا وعداً من كاوتسكي بأن يكون ماركسياً يوماً ما في حقبة أخرى ، ولكن ليس في ظل الظروف الراهنة ، ولا في هذه اللحظة . بالنسبة للغد ، لدينا ماركسية بالدَين on credit ، وعد بالماركسية ، ماركسية مؤجلة . أما بالنسبة لليوم ، فلدينا نظرية انتهازية برجوازية صغيرة ـ وليس نظرية فقط ـ لتخفيف التناقضات . انها شيء يشبه الأممية المعدة للتصدير التي تسود في أيامنا هذه ، صفوف الأمميين والماركسيين المتحمسين ـ والمتحمسين جداً ! ـ الذين يتعاطفون مع كل تعبير عن الأممية في معسكر العدو ، وفي أي مكان آخر ، الا في أوطانهم ، أو بين حلفائهم .

---

(١) هذا المقطع مأخوذ من مقالة كاوتسكي المعنونة (خطوتان نحو اعادة النظر Zwei Schritte zum Umlernen نيوزايت، رقم ٥، ١٩١٥ .

الذين يتعاطفون مع الديمقراطية طالما تظل وعداً من وعود حلفائهم ، ويتعاطفون مع « حق تقرير المصير للشعوب » ، ولكن ليس لتلك الشعوب التابعة التي تتشرف بانتمائها إلى بلد الشخص المتعاطف . وباختصار فان هذا واحد من منوعات النفاق الكثيرة ، التي تسود أزماننا اليوم .

ولكن ، هل بوسع المرء أن ينكر ، على أي حال ، أن بالامكان « التفكير » تجريدياً بطور جديد للرأسمالية ، يعقب الامبريالية ، وبالتحديد ، بطور ما فوق الامبريالية ؟ كلا . فبوسع المرء التفكير بطور كهذا تجريدياً . ولكن ، عملياً ، فإن من يستعيض عن المهمات الخطيرة الراهنة لليوم ، بأحلام عن مهمات سهلة للمستقبل ، يغدو انتهازياً . وهذا يعني نظرياً ، أن يخفق المرء في الوقوف على أرضية الواقع ، والاستناد إلى التطورات الجارية الآن في الحياة الواقعية ، وأن يحرر نفسه منها باسم الأحلام . ولا شك في أن التطور يسير في اتجاه تروست عالمي واحد من شأنه أن يبتلع كل المشاريع وكل الدول بدون استثناء . لكن التطور في هذا الاتجاه ، يجري في ظل ضغوط وتناقضات ونزاعات والتواءات ووتيرة ، ليست اقتصادية وحسب ، بل سياسية وقومية . . الخ ، أيضاً ، تتميز بدرجة من الحدة ، ستؤدي بالرأسمالية إلى الانفجار حتماً ، قبل أن يتم الوصول إلى تكوين تروست عالمي واحد ، وقبل أن تشكل رؤوس الأموال المالية القومية المنفردة ، اتحاداً عالمياً لـ « مافوق الامبريالية » . وعند ذاك فان الرأسمالية ستتحول إلى نقيضها .

كانون الأول
١٩١٥

تمهيـــــد . .

البحث الـذي نلفت هنا انتباه القارىء إليه ، يمثل تطويراً لمقالة نشرت في الخارج ، في الحولية السنوية (الشيوعي) *alamanac* Communist . وقد تم شحن المخطوطة ، في الوقت المناسب قبل حوالي السنتين ، من الخارج إلى روسيا .

تعرضت المخطوطة ، بادىء ذي بدء ، لهجمة من قبل الرقيب العسكري . ثم جرى بطريق الخطأ ، ارسالها إلى الناشر غير المناسب . بعد ثورة شباط ـ آذار ١٩١٧ ، تم « العثور » على المخطوطة . وكان من المفترض أن ترى النور في تموز ، لولا أن رجـال المخابرات والكاديت الذين قاموا بالهجوم على مطبعة حزبنا ، تولوا بدورهم « الاهتمام » بمخطوطتي . بعد ذلك بزمن طويل تم انقاذ المخطوطة وهي بشكل مشوه : فالمقدمة المستفيضة القيّمة التي كتبها الرفيق لينين ، وأنا هنا أعترف بفضله بامتنان لا حدّ له ، كانت مفقودة . (*)

وبـما أن تاريخ كتـابـة هذا المؤلف ، تعـود إلى سنتـين ، لذلك فإن الأرقام

(*) تم العثور لاحقاً على مخطوطة المقدمة، المدرجة في المجلد الحالي وقد نشرت للمرة الاولى في البرافدا في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧ ـ الناشر.

الاحصائية الواردة فيه قديمة ، بالطبع ، لاسيما تلك المتعلقة منها بتأثيرات الحرب .

ولسوء الحظ ، فإن الفرصة لم تسنح حتى الآن لتنقيح المخطوطة واغنائها بمواد احصائية جديدة . لقد قمت ، فقط ، بإعادة كتابة الصفحات المفقودة ، وأضفت الفصل الأخير ، الذي لم يكن ظهوره ممكناً بحكم الرقابة .

لقد توافقت كتابة هذه المخطوطة ، مع وقت كانت فيه الاشتراكية ، المضطهدة من قبل الرأسمال و« الاشتراكيين » الخونة ، تعاني من أفظع الاذلالات الممكنة . وقد توفر للكاتب ، مباشرة بعد ارساله المخطوطة إلى روسيا ، متسع من الوقت للتأمل في الآفاق الثورية المقبلة ، حيث كان يقبع في السجن الملكي السويدي . .

. . . وبعد ، فهذا التمهيد تمت كتابته في مرحلة ، كانت الاشتراكية الثورية تحقق فيها ، انتصارها الأعظم في روسيا .

والرغبة العارمة تتملك الكاتب ، في أن كتابه هذا ، سيتحول فوراً من سلاح ضد الامبريالية إلى وثيقة تاريخية تحتل مكانتها اللائقة فوق رفوف الأرشيفات .

٢٥ تشرين الثاني / ١٩١٧

القسم الأول

الاقتصاد العالمي وعملية تدويل الرأسمال

الفصل الأول
تعريف الاقتصاد العالمي

١ ـ الامبريالية كمشكلة للاقتصاد العالمي .
٢ ـ التقسيم العالمي للعمل باعتباره مسألة تقسيم اجتماعي للعمل .
٣ ـ المستلزمات الطبيعية والاجتماعية للتقسيم العالمي للعمل .
٤ ـ التبادل العالمي كعملية ضرورية ومنتظمة للسلع .
٥ ـ السوق العالمي للسلع .
٦ ـ السوق العالمي النقدي لرأس المال .
٧ ـ الاقتصاد العالمي كنظام للعلاقات الانتاجية .
٨ ـ أشكال متنوعة لاقامة علاقات الانتاج .
٩ ـ الاقتصاد الاجتماعي بشكل عام والاقتصاد العالمي (ذات للنشاط الاقتصادي) .

الصراع بين الدول « القومية »، وهو ليس إلّا الصراع الذي يجري بين الفئات والمجموعات الخاصة من البرجوازية ، ليس معلقاً في الهواء . ولا يستطيع المرء أن يصوّر هذا النزاع الهائل الضخم وكأنه يدور في فراغ بين كتلتين . بل على العكس فالنزاع ذاته مشروط بالوسط الخاص الذي تعيش وتنمو فيه « العضويات الاقتصادية القومية » . « national economic organisms » لكن هذه الأخيرة ، لم تعد منذ زمن كلاً منعزلاً ، « اقتصاداً معزولاً » حسب التسمية ـ المودة ـ التي أطلقها فيخته Fichte أو تيونن Thünen . إنها ، على العكس، ليست سوى أجزاء في ميدان أكبر بكثير هو ميدان « الاقتصاد العالمي » . وكما ان كل مشروع فردي هو جزء من الاقتصاد «القومي» كذلك ، فان كل واحدة من هذه « الاقتصادات القومية » تندرج في منظومة الاقتصاد العالمي . وهذا يفسر لماذا يتعين ، قبل كل شيء ، اعتبار النزاع بين « المجاميع الاقتصادية القومية » الحديثة ، نزاعاً بين الأجزاء المتنافسة المختلفة في الاقتصاد العالمي . تماماً كما ننظر بالضبط إلى النزاع الدائر بين المشاريع الفردية في سعيها لتصبح واحدة من ظواهر الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية . وعليه ، فإن إشكالية دراسة الامبريالية بسماتها الاقتصادية المميزة ومستقبلها ، تختزل نفسها إلى اشكالية

تحليل الميول في تطور الاقتصـاد العالمي ، **والتغيرات المحتملة في** بنيته الداخلية .
ولكن ، قبل أن نبدأ تفحصنا لهذه الاشكالية ، يتعين علينا قبل كل شيء ، الاتفاق على ما ينبغي أن نفهمه من تعبير « الاقتصاد العالمي » .

أساس الحياة الاجتماعية هو إنتاج السلع المادية . وفي المجتمع الحديث الذي لاينتج منتوجات بحد ذاتها ، بل سلعاً ، أي منتوجات معدة للتبادل سلفاً ، فإن عملية تبادل مختلف المنتوجات تعبر عن تقسيم العمل بين الوحدات الاقتصادية التي تنتج هذه السلع . مثل هذا التقسيم للعمل ، وهو مغاير لتقسيم العمل في إطار مشروع واحد ، هو ما اصطلح ماركس على تسميته بالتقسيم الاجتماعي للعمل . ويمكن بوضوح أن يتجلى التقسيم الاجتماعي للعمل في أشكال عدة . مثلاً ، يمكن أن يكون هناك تقسيم للعمل بين مشاريع مختلفة على نطاق القطر . أو يمكن أن يكون ثمة تقسيم للعمل بين مختلف فروع الانتاج . كذلك ، يمكن أيضاً ان يكون ثمة تقسيم للعمل بين تلك الأجزاء الضخمة التي تشكل مجمل الحياة الاقتصادية برمتها ، . . . مثلاً التقسيم القائم بين الصناعة والزراعة . ويمكن أن يكون هناك تقسيم للعمل بين أقطار تمثل أنظمة اقتصادية مستقلة في نطاق المنظومة العامة . . إلخ .

ومن الممكن اقتراح تسميات مختلفة ، وتقديم أكثر من قاعدة واحدة لتصنيف الأشكال الاقتصادية ، حسب الأهداف التي يبغي البحث التوصل إليها . لكن ما يهمنا بهذا الخصوص هو الحقيقة التي تقول ، بأن ثمة إلى جانب الأشكال الاخرى للتقسيم الاجتماعي للعمل ، تقسيم للعمل بين « الاقتصادات القومية » بين الأقطار المختلفة . تقسيم للعمل يتجاوز حدود « الاقتصاد القومي » أي : تقسيم عالمي للعمل .

يوجـد ، ثمة ، نوعان من المستلزمات الضرورية للتقسيم العالمي للعمل : مستلزمات طبيعية مشروطة بالفروقات القائمة بين الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه

« *عضويات الانتاج* » **Production organisms** **المختلفة** ، ومستلزمات ذات طبيعة اجتماعية مشروطة بالفروقات في المستوى الثقافي والبنية الاقتصادية وتطور القوى المنتجة في الأقطار المختلفة .

دعونا نبدأ الآن بالأولى . .

تكتشف مجتمعات مختلفة في بيئاتها الطبيعية ، وسائل مختلفة للعيش والانتاج . ونتيجة لذلك ، فإن طرائقها الانتاجية ، وأساليب الحياة فيها ، ومنتوجاتها تكون مختلفة أيضاً . وبفضل هذه الفروقات التي تطورت بصورة عفوية ، يحدث أن يقوم بين المجتمعات ، حين تتصل ببعضها ، تبادل بين منتوجاتها العديدة ، الواحدة مقابل الاخرى ، بحيث تأخذ هذه المنتوجات بالتحول تدريجياً إلى سلع ، والتبادل لايخلق الفرق القائم بين ميادين الانتاج . إنه يقيم العلاقة بين ميادين الانتاج المختلفة ، ويحول هذه الميادين بالتالي ، إلى فروع للانتاج الجماعي الاجتماعي تتبادل الاعتماد على بعضها بهذه الدرجة أو تلك .[1]

هذا الفرق في ميادين الانتاج ، ينجم هنا عن الفروقات في ظروف الانتاج الطبيعية . وليس صعباً العثور على إيضاحات عديدة لدعم هذا التأكيد . دعونا على سبيل المثال ، نأخذ مملكة النبات .

يمكن إنتاج القهوة في ظروف مناخية معينة فقط . وهي تنمو أساساً في البرازيل ، وجزئياً في أميركا الوسطى ، وبدرجة أقل بكثير في أفريقيا (الحبشة ، أفريقيا الوسطى البريطانية ، أفريقيا الشرقية الألمانية)، وفي آسيا ، الهند الهولندية Dutch India الهند البريطانية ، المنطقة العربية Arabia مالاقه Malakka . ويمكن إنتاج الكاكاو في الأقطار الاستوائية فقط . والمطاط ، هذا المنتوج الذي يلعب دوراً كبيراً

---

(١) كارل ماركس : رأس المال . المجلد الأول (الترجمة الانكليزية التي قام بها ايدن وسيدان بول) ص ٣٧١ . في الأمثلة التالية ، لم نأت على ذكر الاقطار التي يجري فيها إنتاج مادة معينة فقط ، لقد أوردنا ذكر تلك الاقطار التي منها يجري تصدير المادة فقط . .

جداً في الانتاج الحديث ، يتطلب **هو الآخر ظروفاً مناخية معينة** ، ويقتصر إنتاجه على بلدان معدودات (البرازيل ، الأكوادور ، بيرو ، بوليفيا ، غويانا . . . إلخ). أما القطن ، وهو منتوج يحتل المركز الأول بين كل المزروعات الليفية ، بفضل أهميته في الحياة الاقتصادية ، فينتج في الولايات المتحدة الأميركية ، الهند ، مصر ، الصين ، آسيا الصغرى ، ومناطق آسيا الوسطى الروسية . ويصدر الجوت ، الذي يحتل المركز الثاني ، من بلد واحد فقط ، هو الهند بالتحديد . وإذا أخذنا إنتاج المعادن ، فإننا نجد الصورة نفسها ، ما دمنا هنا نتعامل إلى حد معين مع ما يعرف باسم « الموارد الطبيعية » لقطر ما . الفحم ، على سبيل المثال ، يصدّر من أقطار يوجد فيها على شكل رواسب طبيعية متراكمة (إنكلترا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة ، النمسا . . . الخ). والكيروسين ، يجري إنتاجه في أقطار تملك وفرة من النفط (الولايات المتحدة الأميركية ، القفقاس ، هولندا ، الهند ، رومانيا ، غاليسيا). خامات الحديد يجري استخراجها من اسبانيا ، السويد ، فرنسا ، الجزائر ، نيوفاوندلاند ، كوبا . . . إلخ . ويمكن العثور على خامات المنغنيز بالدرجة الأولى ، في القفقاس ، جنوب روسيا ، الهند والبرازيل . وتوجد مناجم النحاس بوفرة غزيرة في الغالب في كل من : اسبانيا ، اليابان ، جنوب أفريقيا البريطانية ، جنوب غرب أفريقيا الألمانية ، استراليا ، كندا ، الولايات المتحدة الأميركية ، المكسيك ، شيلي وبوليفيا .

وبالرغم من أهمية الفروقات الطبيعية في ظروف الانتاج ، إلا أنها تتراجع إلى الوراء أكثر فأكثر ، مقارنة بالفروقات الناجمة عن التطور المتفاوت للقوى المنتجة في الأقطار المختلفة .

« ينبغي التأكيد على أن *الظروف الطبيعية* لاتمتلك سوى أهمية نسبية بالنسبة لعلاقات الانتاج ، مثلها في ذلك مثل التجارة والنقل . أي إن أهميتها السلبية أو الايجابية ، تتوقف إلى حد كبير على المستوى الثقافي للانسان . وبينما يمكن اعتبار

الظروف الطبيعية . . . (مقاسة بالمقياس البشري للزمان والمكان) ككيانات ثابتة ، فإن المستوى الثقافي للانسان كيان متغير . ومهما تكن أهمية الفروقات في الظروف الطبيعية لبلد ما ، بالنسبة للانتاج والنقل ، فإن الفروقات الثقافية ، لا تقل عنها أهمية بالتأكيد . والنشاط الذي يجمع بين هذين العاملين ، هو وحده فقط ما ينتج ظواهر الحياة الاقتصادية ."[1]

رواسب الفحم ، على سبيل المثال ، يمكن اعتبارها « رأسمالاً ميتاً » في غياب المستلزمات التكنيكية والاقتصادية الضرورية لاستخراجها . من جهة اخرى ، فإن الجبال التي كانت في السابق ، عقبة في طريق المواصلات ، والمستنقعات التي تجعل الانتاج صعباً . . وما أشبه ، تفقد أهميتها السلبية في قطر يملك تقنية رفيعة ومتطورة (انفاق ، شبكات الري . . . إلخ) . ويظل الأكثر أهمية بالنسبة لنا ، هو حقيقة أن التطور المتفاوت للقوى المنتجة يخلق نماذج Types اقتصادية مختلفة ومجالات إنتاج مختلفة ، وبالتالي فإنه يزيد مدى التقسيم الاجتماعي العالمي للعمل . ولابد أن نتذكر هنا ، الفرق القائم بين أقطار صناعية تستورد منتوجات زراعية ، وتصدر بضائع مصنعة ، وأقطار زراعية تصدر منتوجات الانتاج الزراعي وتستورد منتوجات الصناعة . « إن الأساس في كل تقسيمات العمل عالية التطور ، التي يسببها تبادل السلع ، هو الانقسام بين المدينة والريف . وبوسعنا القول إن كل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في تطور هذا التقسيم »[2] .

إن الانقسام بين « المدينة والريف » ، علاوة على « تطور هذا الانقسام » الذي اقتصر في السابق على قطر واحد فقط ، تجري الآن إعادة إنتاجه على أساس يتسع بصورة هائلة . إن أقطاراً كاملة ، منظوراً إليها من هذه الزاوية ، تبدو اليوم أشبه بـ

---

(١) (المصدر بالألمانية) Ernst Friedrich: Geographie des Welthandels und Weltverkrhrs' Jend, 1911, P.7 .

(٢) كارل ماركس : المصدر السابق نفسه ، ص ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

« مدن » وهي بالتحديد ، الأقطار الصناعية ، بينما تبدو مناطق زراعية كاملة وكأنها « الريف ». إن التقسيم العالمي للعمل يتطابق هنا مع تقسيم العمل بين الفرعين الرئيسيين الأكبر من فروع الانتاج الاجتماعي ككل ، أي بين الصناعة والزراعة ، وهو يتجلى ، بالتالي ، على الشكل الذي يدعى بـ « التقسيم العام للعمل »[1]

ويمكن فهم ذلك بوضوح عن طريق المقارنة بين المراكز التي تنتج منتوجات صناعية وزراعية . ينتج القمح بالدرجة الأولى في كندا ، وفي المناطق الزراعية في الولايات المتحدة الأميركية ، وفي الارجنتين ، استراليا ، الهند الغربية ، روسيا ، رومانيا ، بلغاريا ، الصرب وهنغاريا . وينتج الجودار بصورة أساسية في روسيا . وتصدر اللحم كل من استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة (مناطقها الزراعية)، كندا (التي تتخصص في إنتاج اللحم على نطاق واسع)، الارجنتين ، الدانمارك ، هولندا . . إلخ ، وتصدر المواشي بصورة رئيسية من أقطار أوروبا الزراعية إلى الأقطار الصناعية . ومراكز الانتاج الأوروبي للمواشي ، هي هنغاريا وهولندا والدانمارك واسبانيا والبرتغال وروسيا وأقطار البلقان . وتزود بخشب الأشجار ، كل من السويد وفنلندا والنرويج وشمال روسيا ، وجزئياً ، بعض مناطق النمسا ـ هنغاريا سابقاً ، وابتدأ تصدير خشب الأشجار من كندا يزداد أيضاً .

ثم إننا إذا قمنا بتعداد الأقطار التي تصدر بضائع مصنعة ، فسنجد أن هذه إنما هي الأقطار الصناعية الأكثر تطوراً في العالم . فبريطانيا العظمى ، هي التي تسيطر على السوق في إنتاج الأنسجة القطنية ، تتبعها ألمانيا وفرنسا وايطاليا

(١) إذا أبقينا العمل وحده قيد المعاينة ، فبوسعنا أن نصف تقسيم الانتاج الاجتماعي الى قسميه الرئيسين ، كالزراعة والصناعة . . الخ باعتباره تقسيماً للعمل على وجه العموم ، وبوسعنا أن نصف انشطار هذين القسمين من الانتاج إلى مجموعة أجزاء أصغر ثم إلى فروع أصغر في هذه الاجزاء كتقسيم للعمل على وجه الخصوص . بينما أخيراً وليس آخراً ، بوسعنا أن نصف تقسيم العمل في إطار الورشة كتقسيم للعمل في التفاصيل [كارل ماركس ، نفس المصدر ، ص . ٣٧].

وبلجيكا ، وفي الجزء الغربي من العالم : الولايات المتحدة . وتنتج البضائع الصوفية للسوق العالمي من قبل بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا . . . إلخ . ويجري تصنيع منتوجات الحديد والفولاذ ، بالدرجة الأولى ، من قبل بريطانيا العظمى وألمانيا والولايات المتحدة ، وهي البلدان الثلاثة التي تملك المستوى الأعلى للتصنيع ، وتحتل المرتبة الثانية في هذا المجال مجموعة تضم بلجيكا وفرنسا والنمسا ـ الهنغارية . وتنتج ألمانيا الكيماويات ، وهي تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال ، تليها إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وسويسرا .[1]

ونحن ، على هذا الأساس ، نلاحظ توزيعاً غريباً للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي . فالفروع الأصغر Subdivisions الرئيسية من العمل الاجتماعي ، مفصولة بالخط الذي يقسم بين نموذجين من الأقطار ، ويبرهن العمل الاجتماعي تعرضه للانقسام على نطاق عالمي .

إن التقسيم العالمي للعمل يجد تعبيره في التبادل العالمي .

«نظراً لأن المنتجين لايدخلون في علاقة اجتماعية ، لحين قيامهم بتبادل منتوجات عملهم ، فإن الطابع الاجتماعي المحدد لعملهم الفردي لايكشف عن وجوده ، إلا إذا تم التبادل . بكلمة أخرى ، لايمكن لعمل الأفراد أن يصبح جزءاً فعالاً من مجموع العمل الاجتماعي ، إلا بفضل العلاقات التي تقيمها عملية التبادل بين منتوجات العمل ، وبالتالي بين المنتجين »[2]

إن العمل الاجتماعي للعالم ككل ، موزع بين الأقطار المختلفة . ويصبح عمل كل بلد منفرد ، جزءاً من هذا العمل الاجتماعي العالمي ، عبر التبادل الذي يحدث على نطاق عالمي . هذا الاعتماد المتبادل للأقطار على بعضها الآخر ، الناجم عن عملية التبادل ، ليس صدفة على الاطلاق . انه شرط ضروري للنمو الاجتماعي

---

(١) أ. فردريك. المصدر السابق.

(٢) كارل ماركس: رأس المال، المجلد الأول ص ٤٦ .

المتـواصـل وعـلى هذا ، فإن التبادل العالمي يتحول إلى عملية للحياة الاجتماعية ـ الاقتصـادية محكـومـة بقـوانين محددة . إن الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية للعالم ، تتعرض كلية للاختلال إذا توقفت أميركا واستراليا عن تصدير قمحهما ومواشيهما ، وكفت إنكلترا وبلجيكـا عن تصـدير فحمهما ، وروسيا عن تصدير الحبوب والمواد الأولية ، وألمـانيا عن تصـدير مكـائنها ومنتجات الصناعة الكيماوية ، والهند ومصر والولايات المتحدة عن تصدير القطن . . . الخ ، من جهة أخرى ، فإن الأقطار التي تصـدر منتـوجـات الزراعة ، ستكون محكمة بالخراب إذا ما تعرضت أسواق هذه المنتوجات فجأة للاغلاق . وهذا الأمر واضح بشكل خاص ، فيما يتعلق بالأقطار التي تعرف بـ « أحادية الزراعة » ، أي تلك التي تنتج منتوجاً واحداً منفرداً (القهوة في البرازيل ، القـطن في مصر . . الخ) . ويمكن رؤية مدى ما يشكله التبادل العالمي في الوقت الحاضر من ضرورة لا فكاك منها بالنسبة للعملية الطبيعية للحياة الاقتصادية ، من خلال الأمثلة التالية . استوردت إنكلترا خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ٢٫٥ ٪ فقط ، من المواد الغذائية التي يحتاجها سكانها . أما الآن فإنها تستورد حوالي ٥٠ ٪ من حبوبها (وتستورد من القمح أيضاً ما يصل مقداره إلى ٨٠ ٪) ، و٥٠ ٪ من لحومها ، و٧٠ ٪ من زبدتها ، و٥٠ ٪ من جبنتها . . الخ[1] .

« وفقـاً لإحصـاءات ليكسيس Lexis ، فإن السـوق الأجنبية تملك بالنسبة للمصنوعات البلجيكية ، أهمية مساوية لتلك التي تملكها السوق الداخلية . وتمتص السـوق الـداخلية في إنكلترا ، بصعـوبة ، ضعف الكمية من البضائع المصنعة ، والمعـادن والفحم المعـد للتصـدير : وفي ألمـانيا تزيد السوق الداخلية على السوق الأجنبية بمقدار ٤ إلى ٤٫٥ من المرات »[2] .

وفقـاً لـ « بالـود » فإن إنكلترا تستورد بين ثلاثة أرباع وأربعة أخماس إجمالي

---

(١) Bernhard Harms: Volkswirtschaft und Weltwirtschaft. Jena. 1912. P.176. بالألمانية .

(٢) H. Sieveking: Auswärtige Handels Politik. Leipzig. 1910.P.127 .

القمح الضروري ، وبين ٤٠ و٥٠ ٪ من لحومها . وتستورد ألمانيا ٢٤ إلى ٣٠٪ من حنطتها وطحينها ، وحوالي ٦٠ ٪ من علف ماشيتها ، ومن ٥ إلى ١٠ ٪ من لحومها[1] . **انظر جدول رقم (١)**

ويمكن زيادة عدد الأمثلة بصورة غير محدودة . ويتضح من الأمثلة أعلاه أمر واحد ، هو وجود رابطة سوق منتظمة وثابتة تقوم عبر عملية التبادل ، بين عدد لايحصى من الاقتصادات الفردية المنتشرة عبر أكثر المناطق الجغرافية اختلافاً وتنوعاً . وعليه ، فإن التقسيم العالمي للعمل والتبادل العالمي ، يفترضان سلفاً وجود سوق عالمي وأسعار عالمية . ولا يتقرر مستوى الأسعار والحديث يجري بصورة عامة ، وفق أكلاف الإنتاج ، كما هو الحال في الإنتاج المحلي أو « القومي » . وتجري تسوية الفروقات « القومية » والمحلية ، إلى حد كبير جداً ، في المحصلة العامة للأسعار العالمية ، التي تمارس بدورها ضغطاً على منتجين منفردين وأقطار منفردة ومناطق منفردة . يتجلى هذا بصورة خاصة ، بالنسبة لبضائع من نوع الفحم والحديد ، القمح والقطن ، القهوة والصوف ، اللحم والسكر .

ويمكن لإنتاج الحبوب أن يصلح كمثال . فظروف إنتاج الحبوب ، تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر ، حيث انحرافات السعر ليست ، على الاطلاق ، بهذه الدرجة من الضخامة .

إن ظروف إنتاج القمح في كل من إنكلترا وأميركا ، تختلف إلى حد كبير . مع ذلك ، فأسعار القمح هي نفسها تقريباً في أسواق لندن ونيويورك (١٣٩ و١٤١ مارك على التوالي ، لكل كيلو غرام) . وهذا بفضل وجود سيل هائل من القمح الأميركي ، يصب عبر المحيط الأطلسي باستمرار ، في كل من إنكلترا وأوروبا الغربية على العموم .

(١) Karl Ballod: Grundriss der statistik, Berlin, 1913, P.118 ff.

(٢) J. Conrad: «Getreidenpreise» in Handwörterbuch der Staatswisen Scaften.

جدول رقم (١) السعر لكل ألف كيلو غرام (بالماركات) بين ١٩٠١ - ١٩٠٨

أسواق	جودار	قمح	شوفان
فيينا	١٤٦	١٦٨	١٤٩
باريس	١٣٢	١٨٣	٠٠٠
لندن	٠٠٠	١٣٩	١٣٨
نيويورك	٠٠٠	١٤١	٠٠٠
المانيا	١٥٥	١٨٣	١٦٣[٢]

ويمكن رؤية تشكل وحركة هذه الأسعار العالمية ، بوضوح أكبر ، في مبادلات السلع التي تجري في كبريات المدن في العالم : لندن ، نيويورك ، برلين ، حيث تسجل الأسعار العالمية يومياً ، وتتوارد إلى هناك معلومات من كل أرجاء المعمورة ، وبالتالي ، يجري أخذ الطلب العالمي والعرض العالمي بنظر الاعتبار .

إن التبادل العالمي للسلع يقوم على أساس التقسيم العالمي للعمل . ولكن ، ينبغي أن لا نفكر بأنه إنما يحدث ، فقط ، ضمن الحدود التي يقيمها هذا الأخير . فالأقطار تتبادل بصورة مشتركة ، لا منتوجات مختلفة حسب ، بل وحتى منتوجات من النوع نفسه . يستطيع (أ) على سبيل المثال، أن يصدر إلى (ب)، لا تلك المنتوجات التي لا تنتج في (ب) ، فقط ، أو التي تنتج فيه بكميات قليلة جداً ، بل إنه يمكن أن يصدر بضائعه إلى (ب) لينافس إنتاجه المحلي . وفي مثل هذه الحالات ، فإن التبادل العالمي لا يجد أساسه في تقسيم العمل الذي يفترض سلفاً ، إنتاج قيم استعمالية مختلفة ، بل في مستويات مختلفة من أكلاف الإنتاج ، فقط ، وفي قيم ذات مقاييس مختلفة في أقطار مختلفة ، إلاّ إنها اختزلت عبر تبادل عالمي ، إلى عمل ضروري اجتماعياً على نطاق عالمي[١] .

---

(١) إنه لمن الصواب القول، في الحالة الأولى، أن الفرق في أكلاف الانتاج ينطوي، هو الآخر،

ويمكن رؤية مدى الترابط الوثيق القائم بين **الأقطار المختلفة** ، الذي أدت إليه عملية تبادل السلع من الاقتصاد في وسائل الدفع ، أي الاقتصاد في نقل سبيكة الذهب .

« إذا تعين علينا ـ من جهة ـ أن نضيف تصدير سبيكة الذهب لقطر معين إلى استيراداته ، . . وأن نضيف ، من جهة أخرى ، تصدير بضائع قطر ما إلى استيراداته ، فسيكون بالإمكان رؤية كيف أن قيمة شحنات السبيكة لم تكن لتزيد على الاطلاق ، عن ٥ ٪ من قية شحنات البضائع . علاوة على ذلك ، ينبغي علينا ألا ننسى ، بأن الميزان التجاري لقطر ما ، هو ليس إلّا جزءاً فقط من ميزان مدفوعاته »(١) .

وكما يجري تكوّن سوق سلع عالمي في مجال تبادل السلع ، كذلك يجري ، بالضبط ، تكوّن سوق عالمي للرأسمال النقدي . ويتجلى هذا في وجود مساواة عالمية equalisation لمعدلات الفائدة والحسم المصرفي . على هذا ، « يظهر عنصر المال ، هو الآخر ، ميلاً للمساعدة على إبدال أوضاع السوق في بلد منفرد ، بأوضاع السوق العالمي (Weltkonjunktur) »(٢) .

ويظهر نموذج سوق السلع ، أن ما يختفي خلف علاقات السوق ، إنما هو علاقات الإنتاج . وأي اتصال يقوم بين المنتجين الذين يلتقون في عملية التبادل ، يفترض مسبقاً أن الأعمال الفردية للمنتجين ، قد أصبحت لتوها عناصر العمل المشترك Combined Labour لكلّ اجتماعي .

على أهمية ، وهو على أية حال ، يعبر عن حقيقة انتاج بضائع مختلفة . بينما لا يجري ، في الحالة الثانية ، إيضاح مثل هذه الحقيقة .

(١) Julius Wolf Das internationale Zahlung swesen, Liepzig, 1913, P. 62 (in Veröffentlichungen des mitteleuropäischen wirtschaftsvereins in Deutschland, Heff XIV) .

(٢) Weill: Die Solidarität **der Geldmärket,** Frank Furt a M, 1903, P. 115 (بالألمانية) .

هكذا يختفي الإنتاج خلف التبادل ، **وعلاقات الإنتاج تختفي خلف علاقات التبادل** ، والعلاقة المتبادلة بين المنتجين تختفي خلف العلاقة المتبادلة بين السلع . وبما أن العلاقات التي تنشأ عبر عملية التبادل ، ليست ذات طبيعة عرضية ، فإن لدينا على هذا الأساس نظاماً مستقراً من علاقات الإنتاج يشكل البنية الاقتصادية للمجتمع . وعليه ، بوسعنا تعريف الاقتصاد العالمي كنظام لعلاقات الإنتاج ، وبالتالي كنظام لعلاقات التبادل على نطاق عالمي . .

لكن ، ينبغي ألاّ يفترض المرء أن علاقات الإنتاج تنشأ في مجرى عملية تبادل السلع ، فقط ، « فكلما عملت الكائنات البشرية من أجل بعضها ، وأياً كانت طريقة العمل هذه ، فإن عملها يكتسب طابعاً اجتماعياً »[1] (التشديد من قبلنا ـ ملاحظة المؤلف) . بكلمة أخرى ، مهما كان شكل الصلات التي تقوم بين المنتجين ، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، وحالما يجري إقامة صلة ، وتكتسب هذه الصلة طابعاً مستقراً ، فإن بمقدورنا عندئذ الحديث عن نظام لعلاقات الإنتاج ، أي ، لنمو (أو تشكل) اقتصاد اجتماعي . وهكذا يبدو أن تبادل السلع ، هو أحد أكثر الأشكال بدائية في التعبير عن علاقات الإنتاج . إن الحياة الاقتصادية الراهنة ، بالغة التعقيد ، تعرف تنوعاً هائلاً في الأشكال التي تختفي خلفها علاقات الإنتاج . على سبيل المثال ، حين تباع الأسهم المالية لمؤسسة تجارية أميركية في سوق البورصة ببرلين ، فإن علاقات إنتاج تنشأ ، على هذا الأساس ، بين الرأسمالي الألماني والعامل الأميركي . وحين تحصل مدينة روسية على قرض من رأسماليي لندن وتدفع فائدة على القرض ، فإن ما يحدث عندئذٍ هو الآتي : إن جزءاً من القيمة الزائدة ، الذي يعبر عن العلاقة بين العامل الإنكليزي والرأسمالي الإنكليزي ، يجري تحويله إلى الحكومة المحلية للمدينة الروسية . وحين تدفع هذه الأخيرة الفائدة المترتبة على الدين ، فإنها ، إنما تهب بذلك جزءاً من القيمة الزائدة التي استلمتها برجوازية هذه

---

(١) كارس ماركس : المصدر السابق نفسه، ص ٤٤

المدينة ، والتي تعبر عن علاقات الإنتاج القائمة بين العامل الروسي والرأسمالي الروسي . وهكذا ، تقوم الصلات بين كل من العمال والرأسماليين في كلا القطرين على حد سواء .

وتلعب الحركة المتنامية على الدوام للرأسمال النقدي ، والتي أشرنا إليها أعلاه ، دوراً على جانب خاص من الأهمية . وبالإمكان ملاحظة عدد من أشكال العلاقات الاقتصادية الأخرى ، مثل الهجرة immigration ، والنزوح emigration وحركة الهجرة للقوة العاملة ، والتحويل الجزئي لأجور العمال المهاجرين (إرسال النقود إلى الوطن) تأسيس المشاريع في الخارج ، حركة القيمة الزائدة المستحصلة ، أرباح شركات النقل بالسفن البخارية . . الخ . وسنعود إلى ذلك فيما بعد أيضاً . أما الآن ، فإننا نرغب في التذكير فقط ، بأن « الاقتصاد العالمي » يتضمن كل هذه الظواهر الاقتصادية التي تقوم جميعها ، على الاطلاق ، على أساس العلاقات بين الكائنات البشرية التي تنخرط في عملية الإنتاج . إن عملية الحياة الاقتصادية العالمية في الأزمنة الحديثة بأكملها ، تختزل نفسها ، إجمالاً ، إلى انتاج القيمة الزائدة وتوزيعها بين مختلف المجموعات وأجزاء المجموعات البرجوازية ، على أساس إعادة إنتاج يتسع بصورة مستمرة ، للعلاقات بين طبقتين : طبقة البروليتاريا العالمية من جهة ، وطبقة البرجوازية العالمية ، من جهة أخرى .

إن الاقتصاد العالمي هو أحد أنواع الاقتصاد الاجتماعي عموماً . وعلم الاقتصاد السياسي يفهم الاقتصاد الاجتماعي ، من باب أولى ، كمنظومة اقتصادات مستقلة ترتبط ببعضها عن طريق التبادل . من هذه الزاوية ، يتضح تماماً أن « الاقتصاد الاجتماعي » لايفترض سلفاً على الاطلاق وجود « ذات اقتصادية » Economic Subject توجه جملة العلاقات الاقتصادية كلها . وما يعنيه الاقتصاد السياسي هنا ، ليس الاقتصاد باعتباره « كياناً غائياً » Teleological entity مخططاً يقود « نشاطات اقتصادية » ، ولكن باعتباره من باب أولى ، منظومة غير منظمة

لاقتصادات مجردة عن الإدارة الجماعية الواعية ، حيث القوانين الاقتصادية ، على العكس ، هي القوانين الأساسية للسوق وللإنتاج الخاضع للسوق . وهذا يفسر لماذا لا يتطلب مصطلح الاقتصاد الاجتماعي ، عموماً ، فضلاً عن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي ، على وجه الخصوص ، وجود « التنظيم » كسمة مميّزة لاغنى عنها للتعريف .

« لقد ثبت أن العضويات الاقتصادية القومية ، عاجزة حتى يومنا الحاضر ، عن ممارسة تأثير تنظيمي عام على السوق العالمي ، حيث الفوضى ما تزال هي السائدة هناك ، لأن السوق العالمي ، لا أي مكان آخر ، هو ميدان المعركة بالنسبة للمصالح القومية » (أي ، مصالح الطبقات « القومية » الحاكمة / حاشية من المؤلف)[1] ولكن الاقتصاد العالمي يظل بالرغم من هذه الحقيقة ، هو الاقتصاد العالمي[2] .

---

(١) Paul Stähler: Der Cirover Kehr. Scinc Entwickelung und internationale Ausgestaltung. Leipzig 1909. P.127.

(٢) هذه الملاحظات موجهة ضد الفهم الخاطيء لمصطلح «الاقتصاد العالمي» الذي انتشر في الكتابات الادبية. يقترح (ذاس كالفر) Thus Kalwer مصطلح «اقتصاد السوق العالمي» (Weltmarketwirtschaft) وحسب (آرمس) Harms فإن المعاهدات الدولية وحدها هي التي تجعل من مصطلح «الاقتصاد العالمي» قابلاً للتطبيق في العصر الحديث. وحسب كوباتش Kobatsch (انظر مؤلفه: الاقتصاد السياسي العالمي، باريس ١٩١٣ ـ بالفرنسية) فإن الاقتصاد العالمي يفترض بالضرورة دولة عالمية. ولنتذكر بالمناسبة، إننا حين نتحدث عن اقتصاد عالمي فإننا نفترض سلفاً تصنيفاً على أساس مدى الصلات الاقتصادية، لا على أساس الفرق في أساليب الانتاج. ولهذا، فإن من السخافة بمكان أن نلوم الماركسيين (كما يفعل آرمس) لأنهم زعماً، يرون خلف الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاداً اشتراكياً وليس اقتصاداً عالمياً. إن (آرمس) ببساطة يخلط بين تصنيفات تعود الى مستويات مختلفة اختلافاً كلياً.

الفصـــــل الثانـــــي
نمـــو الاقتصـــاد العالمـــي

١ ـ النمو الأفقي والنمو العمودي للاقتصاد العالمي / ٢ ـ نمو قوى الانتاج للاقتصاد العالمي ، التقنية / ٣ ـ انتاج الفحم ، خامات الحديد ، سبائك الحديد ، النحـاس ، الـذهب / ٤ ـ انتاج البضائع الأخرى / ٥ ـ صناعة النقل : سكك الحـديد ، النقـل البحـري ، التلغـراف والكـابـلات البحرية / ٦ ـ نمو التجارة الخارجية / ٧ ـ الهجرة . ٨ ـ حركة رأس المال (تصدير رأس المال) وأشكاله / ٩ ـ المشاركة في المشاريع الأجنبية والتمويل المالي لها (نشاطات المشاريع الصناعية والبنوك) .

يمكن أن يتحقق نمو الصلات الاقتصادية العالمية ، وبالتالي ، نمو نظام علاقات الانتاج على نطاق عالمي بطريقتين . فالصلات العالمية يمكن أن تنمو منتشرة في المدى ، نحو مناطق لم تدخل بعد في دوامة الحياة الرأسمالية . ونحن نتحدث في مثل هذه الحالة ، عن النمو الأفقي للاقتصاد العالمي . أو ، قد تأخذ هذه الصلات عمقاً أكبر ، من جهة أخرى ، وتصبح أكثر دواماً ، مكونة شبكة علاقات أشدّ عمقاً وكثافة ـ ان جاز التعبير . وفي مثل هذه الحالة ، نكون أمام نمو عمودي للاقتصاد العالمي . وفي التاريخ الواقعي يجري وبصورة متزامنة نمو الاقتصاد العالمي في كلا الاتجاهين . وقد تم استكمال النمو الأفقي في جزئه الأكبر ، عبر سياسة الضم التي انتهجتها القوى العظمى[1] .

ان النمو المتسارع بشكل استثنائي ، للاقتصاد العالمي ، وبالأخص في العقود

(١) «في فترة التصنيع ، جرى تعجيل تقسيم العمل داخل المجتمع بدرجة كبيرة ، بواسطة توسيع السوق العالمي ، وبواسطة النظام الكولونيالي كذلك . وهذان ، كلاهما ، يشكلان جزءاً من الشروط العامة لوجود المرحلة قيد البحث» (كارس ماركس / رأس المال / المجلد الأول / ص ٣٧٣) ويصح هذا بالنسبة لزمننا الراهن أيضاً .

الأخيرة ، انما جرى بفضل التطور غير الاعتيادي للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي . وقد تجلى ذلك مباشرة في التقدم التكنولوجي . ولعل أكثر الانجازات التكنيكية أهمية في العقد الماضي ، كان انتاج الطاقة الكهربائية بأشكال متعددة ، ونقلها عبر المسافات . ان نقل الطاقة الكهربائية عبر المسافات ، حرر الانتاج - إلى حد ما - من ارتباطه بالمكان الذي يجري فيه توليد الطاقة . وأصبحت الاستفادة من هذه الأخيرة ، أمراً ممكناً حيثما كان ذلك ، حتى أمد قريب ، مستحيلاً بصورة مطلقة . ينطبق هذا ، بالدرجة الأولى ، على استخدام الطاقة المائية لانتاج الطاقة الكهربائية ، أي « الفحم الأبيض » الذي يظهر الآن جنباً إلى جنب مع « الفحم الأسود » ، باعتباره العامل الأساس في عملية الانتاج التكنيكي . وظهرت المولدات المائية القادرة على تجهيز الطاقة بكميات لم يسبق لها مثيل . ومارست التقنية الكهربائية تأثيراً هائلاً غير اعتيادي على تطور المولدات البخارية كذلك . كما تجدر الإشارة أيضاً إلى المصباح الكهربائي ، وإلى استخدام عملية التكنيك الكهربائي في الصناعة التعدينية . . الخ . وقد مارست محركات الاحتراق الداخلي ، بدورها ، تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية . وتوفر حافز عظيم لتطوير محرك الغاز ، حين أصبح بالامكان اقتصادياً ، الاستفادة من غازات الأفران العالية . وتلعب المواد السائلة هنا أيضاً دور مصادر للطاقة ، وبالأخص منها الكيروسين والبانزين . وشاع استخدام محرك الديزل الذي عبر عن التوجه للحلول محل آلة البخار القديمة ، التي باتت بالية الطراز الآن [1] ان استخدام البخار المحمّى بافراط ، والاكتشافات المتعددة في مجال استخدام الكيمياء وبالأخص في أعمال الصباغة ، والثورة الكاملة في تسهيلات النقل (النقل الكهربائي / السيارات) ، والارسال التلغرافي اللاسلكي ، والتلفون . .

---

(١) كونرادماتشوس (Konrade matschoss): Grundriss der technisch - geschichichttichen Entwickelung (in Die Technik in XX. Jahthudert, herausgegeben Von A. Miethe) I. Band. (بالألمانية) .

الخ . كل هذه وغيرها ، تكمل **الصورة العامة للتقدم** التكنيكي ذي الوتائر السريعة بشكل محموم . ان اتحاد العلم بالصناعة لم يحقق انتصارات أعظم ، من قبل ، على الاطلاق . لقد اتخذت عقلنة العملية الانتاجية شكل تعاون وثيق جداً ، بين المعرفة المجـردة والنشاط التطبيقي . وتم تأسيس مختبرات خاصة في المصانع الكبيرة ، كما جرى تطوير مهنـة « المخـترعين » الخاصة (انظر أديسون) ، وتشكيل المئات من الجمعيات العلمية التي تعمل في سبيل التقدم في ميادين متخصصة للبحث والاستقصاء .

ويمكن أن يشكل عدد براءات الاختراع الممنوحة ، بحد ذاته ، مؤشراً على التقدم التكنيكي . لقد تطور عدد براءات الاختراع الممنوحة **انظر جدول رقم (٢)**

وتتزايد كمية المنتوجات المستخرجة والمصنعة ، جنباً إلى جنب مع اطراد التقدم **التكنيكي** . . أو الأكثـر دلالـة في هذا الشـأن ، فهي الأرقـام المتعلقـة بما يسمى **بالصنـاعة** الثقيلة . ذلك أن هذه تتعرض بصورة مستمرة ـ ومع نمو قوى الانتاج **الاجتماعي** ـ لعملية إعادة تجميع تجري بطريقة تؤدي إلى رجحان كفة انتاج رأس **المال الثـابت** Constant ، وبـالأخص ، الجـزء الرئيسي منه ، ان تطور انتاجية **العمل الاجتماعي** تجري بطريقة تؤدي إلى استخدام جزء ما فتىء يتعاظم من هذا العمل ، في عمليات تحضيرية لانتاج وسائل الانتاج . على الضد من ذلك ، فان انتاج وسائل الاستهلاك ، يجري حصره بجزء يتناقص نسبياً من عمل المجتمع ككل . وهذا يفسر السبب في أن كمية وسـائل الاستهلاك كقيم استعمالية تنمو عينياً in natura بنسب مخيفة هائلة . وتعبر هذه العملية عن نفسها اقتصادياً ، إلى جانب تجليات أخرى ، في أحد أكثر التركيبات العضوية رقياً وتعقيداً للرأسمال الاجتماعي ، وفي نمو متواصل لرأس المـال الثابت Constant مقارنة برأس المال المتغير Variable ، وفي انخفاض معدل الربح كذلك . ولكن بينما يزيد رأس المال المنقسم إلى جزء ثابت وآخر متغير ، من جزئه الثابت بصورة متواصلة ، فان الأخير يكشف عن نمو غير متساو للعناصر

جدول رقم (٢)

براءات الاختراع الممنوحة

الولايات المتحدة		ألمانيا		انكلترا		فرنسا	
السنوات	عدد البراءات	السنوات	عدد البراءات	السنوات	عدد البراءات	السنوات	عدد البراءات
١٨٤٠	٤٧٣	١٩٠٠	٨٫٧٨٤	١٨٦٠/١٨٦٩	٢١٫٩١٠	١٨٥٠	
١٨٦٠	٤٫٧٧٨	١٩٠٥	٩٫٦٠٠	١٨٨٠/١٨٨٧	٣٠٫٣٦٠	١٨٨٠	٦٫٠٥٧
١٨٨٠	١٣٫٩١٧	١٩١٠	١٢٫١٠٠	١٩٠٠	١٣٫١٧٠	١٩٠٠	١٠٫٩٩٧
١٩٠٠	٢٦٫٤٩٩	١٩١١	١٢٫٦٤٠	١٩٠٥	١٤٫٧٨٦	١٩٠٥	١١٫٤٦٣
١٩٠٧	٣٦٫٦٢٠ [١]	١٩١٢	١٣٫٠٨٠ [٢]	١٩٠٨	١٦٫٢٨٤ [٣]	١٩٠٧	١٢٫٦٨٠ [٤]

(١) اوغوستوس د. ويب: القاموس الجديد للاحصاء، ص٤٥٠ .

(٢) ويب: المصدر السابق، ص ٤٥٠ / كذلك . Statistisches Jahrbuch Für das Deutsche Reich.

(٣) ويب: المصدر السابق، ص٤٤٩ .

(٤) نفس المصدر: ص ٤٥٠ .

المؤلفة لقيمته . وإذا قسمنا رأس المال الثابت إلى رأس مال جامد (أساسي) Fixed ورأس مال متـداول Circulating (وإلى هذا الأخير يعود رأس المال المتغير كقاعدة عامـة) ، فسيتكشف ثمـة اتجـاه نحو زيادة متعاظمة باستمرار لرأس المال الجامد (الأسـاسي) وهـذا في جوهـره (إذا أخذنا بالاعتبار نمو انتاجية العمل كمستلزم أسـاسي) تعبيـر عن القانون الذي ، بموجبه ، تمتص عمليات الانتاج الأساسية (انتاج وسائل الانتاج) جزءاً يتعاظم باطراد من الطاقة الاجتماعية[1] .

يفسر هذا سر النمو الضخم والعملاق في الصناعات المنجمية والتعدينية . فإذا كانت درجة تصنيع بلد من البلدان تستخدم كمؤشر عام على تقدمه الاقتصادي (الصناعة بالمقارنة مع الزراعة) فان الوزن الخاص للصناعة الثقيلة في ذلك البلد، يمكن أن تستخـدم عنـدها، كمؤشر على النمو الاقتصادي لبلد صناعي . ولهذا، يتجلى رقي وتقـدم القـوى الاقتصادية للعالم الرأسمالي، في أسطع صورة، في نمو الصناعات الثقيلة .

وهكذا ، ففي فترة تزيد على الستين عاماً بقليل (بدءاً من ١٨٥٠) ، ازداد انتاج الفحم أكثر من (١٤) مرة (١٫٣٢٠ بالمئة) ، وخامات الحديد أكثر من (١٢) مرة (١٫١١٣ بالمئـة) ، وسبـائك الحديد أكثر من (١٣) مرة (١٫٢٦٦ بالمئة) ، والنحـاس أكثر من (١٩) مرة (١٫٨٣٤ بالمئة) ، والذهـب أكثر من (١٣) مرة

---

(١) كان ماركس أول من اكتشف هذا القانون، وأول من حلل بصورة رائعة وظيفته في دراسته لأسباب انخفاض معدل الربح (رأس المال / المجل ٣ الجزء الأول)، ان الاقتصاد السياسي البرجوازي الحديث الذي يعلن في شخص بوهم ـ باويرك Böhm-Bawerk بأن نظرية ماركس، برمتها هي بناء من كرتون لاغير، ينتحل لنفسه بالتحديد كل الاجزاء المعتنى بها بصورة فائقة من نظرية ماركس، مخفياً الآثار التي من شأنها أن تدل على المصدر الأصل، كما في نظرية بوهم ـ باويرك المسماة «نواتج عرضية للانتاج» «by-ways of productian» والتي هي نسخة بائسة من قانون ماركس عن التركيب العضوي المتنامي لرأس المال.

(٢١٨ر١ بالمئة)[1] .

وإذا حولنا انتباهنا ، الآن إلى منتوجات أخرى ، وبصورة خاصة إلى بضائع استهلاكية يجري انتاجها من أجل السوق (Welthandelsartikel) ، فسنجد أن الزيادة في انتاجها ، تتجلى في الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) و (٤)

ففي فترة حوالي الثلاثين عاماً (١٨٨١ ـ ١٨٨٩ وحتى ١٩١٤) ، ازداد انتاج القمح بمقدار ٦ر١ مرات (٦٧ بالمائة) ، والقطن (من ١٨٨٤ ـ ١٨٩٠ وحتى ١٩١٤ ـ ١٩١٥) بمقدار ٢ر٢ مرة (١٢٧ بالمائة) والسكر (سكر القصب وسكر الشوندر مجتمعين) للفترة من ١٨٨٠ وحتى ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ، أكثر من ٥ر٣ مرة (٢٦١ بالمائة) . . والخ .

وهذه الأرقام أكثر بلاغة ودلالة مما يمكن أن تصوره الكلمات . ان مجاميع هائلة من المنتوجات يجري طرحها خارج عملية الانتاج ، لتدخل في قنوات التداول . ولم يكن بمقدور الأسواق القديمة أن تمتص ولا جزءاً في المائة ، مما تمتصه السوق العالمية الآن في كل عام . ولا تفترض السوق العالمية مسبقاً ، مستوى معيناً ، حسب ، من تطور الانتاج بالمعنى الحرفي للكلمة . ذلك أن واحداً من شروط وجودها المادي هو التطور في صناعة النقل . وكلما كانت تسهيلات النقل أكثر تطوراً ، ازدادت أكثر سرعة وكثافة حركة السلع ، وسرعة عملية التحام الأسواق الفردية والمحلية و« القومية » ، وسرعة نمو عضوية الانتاج Production organism للسوق العالمي كوحدة ، ويلعب النقل البخاري والكهربائي مثل هذا الدور في الحياة الاقتصادية الحديثة .

كانت خطوط السكك الحديد تمتد في منتصف القرن الماضي (١٨٥٠) إلى

---

(١) فيستنيك فينانسوف : رقم ١٩١٥/٦ . يستخدم الذهب هنا كوسيلة للتداول . ويظهر الجدول التوضيحي النمو الملحوظ في انتاجه ، بالرغم من الدور الهائل للائتمان وللاقتصاد في وسائل التداول بشكل عام .

مسافة ٣٨٫٦٠٠ ألف كيلو متر . وارتفع هذا الرقم عام ١٨٨٠ ليصبح ٣٧٢٫٠٠٠ ألف كيلو متر[1] . ومنذ ذلك الحين ، وأطوال طرق السكك الحديد تنمو بسرعة مذهلة . انظر جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) أطوال طرق سكك الحديد بالكيلو مترات

	نهاية ١٨٩٠	نهاية ١٩١١
أوروبا	٢٢٣٫٨٦٩	٣٣٨٫٨٨٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣١٫٤١٧	٥٤١٫٠٢٨
آسيا	٣٣٫٧٢٤	١٠٥٫٠١١
استراليا	١٨٫٨٨٩	٣٢٫٤٠١
المجموع الكلي	٦٠٧٫٨٩٩	١٫٠١٧٫٣٢٠[2] .

وازداد طول طرق النقل بالسكك الحديدية بمقدار (١٫٧١) مرة أي (١٧١ بالمائة) خلال العشرين عاماً بين (١٨٩٠ - ١٩١١) .

ويمكن ملاحظة التطور ذاته في الاسطول البحري التجاري . ومن الجدير بالذكر أن النقل البحري يلعب دوراً حاسماً ، طالما أنه يسهل ، لوحده ، حركة السلع بين قارة وأخرى ، (التجارة عبر البحار) ، لكن دوره يعتمد اعتماداً كبيراً أيضاً على رخصه النسبي حتى حين يتعلق الأمر بأوربا . قارنوا حركة السلع بين البحر الأسود وبحر البلطيق . يوضح جدول رقم (٦) وتائر نمو النقل البحري .

---

(١) البروفسور فندنفلد (Professor wiendenfeld):
«Eisenbahnstatistik» in Hondwörterbuch der Staatswissenschaften. (بالالمانية) .

(٢) Statistsches Jahrbuch für das Deutsch Reich, 1913 .

جدول رقم (٣) — الصناعة الثقيلة

ذهب		نحاس		سبائك
ملايين الباونات الاسترليني	السنوات	آلاف الأطنان المترية	السنوات	آلاف الأطنان المترية
١٢	١٨٥٠	٥٢ر٠	١٨٥٠	٤ر٧٥٠
٢٢	١٨٨٠	١٥٦ر٥	١٨٨٠	١٤ر١١٩
٥٢	١٩٠٠	٥٦١ر٠	١٩٠٠	٤١ر٠٨٦
٧٨	١٩٠٥	٥٨٦ر٠	١٩٠١	٤١ر١٥٤
٨٣	١٩٠٦	٥٥٧ر٠	١٩٠٢	٤٤ر٦٨٥
٨٥	١٩٠٧	٦٢٩ر٠	١٩٠٣	٤٧ر٠٥٧
٩١	١٩٠٨	٦٥٤ر٠	١٩٠٤	٤٦ر٠٣٩
٩٣	١٩٠٩	٧٥١ر٠	١٩٠٥	٥٤ر٨٠٤
٩٤	١٩١٠	٧٧٤ر٠	١٩٠٦	٥٩ر٦٤٢
٩٥	١٩١١	٨٩١ر٠	١٩١٠	٦١ر١٣٩
٩٦	١٩١٢	٨٩٣ر٨	١٩١١	٦٤ر٨٩٨
٩٣	١٩١٣	١ر٠١٨ر٦	١٩١٢	
٩١ (٥)	١٩١٤	١ر٠٠٥ر٩ (٤)	١٩١٣	

(١) (بالألمانية) Juraschek: «Bergbaustatistik» in Handwörterbuch der Staatswissenchaften

(٢) (بالألمانية) Statistische Jahrbücher des Deutschen Reiches, 1913. هذه الارقام هي أقل من الانتاج الحقيقي، وبالنسبة لآسيا وافريقيا واستراليا فقد استخدمت أرقام عام ١٩١٠.

(٣) [تحسب السنة الاخيرة وفقاً لـ: Satistische Jahrbücher etc] المصدر نفسه Juraschek.

(٤) Juraschek: «Eisen und Eisenindustrie» in statistische Jahrbücher.

(٥) المصدر نفسه Webb المصدر نفسه ـ Juraschek / الكتاب السنوي (ستيتسمان) ١٩١٥.

ـ الانتاج العالمي

الحديد	خامات الحديد		فحم	
السنوات	آلاف الأطنان المترية	السنوات	ملايين الأطنان المترية	السنوات
١٨٥٠	١١ر٥٠٠ر٠	١٨٥٠	٨٢ر٦	١٨٥٠
١٨٧٥	١٨ر٠٠٠ر٠	١٨٦٠	٢٨٣ر٠	١٨٧٥
١٩٠٠	٤٣ر٧٤١ر٠	١٨٨٠	٣٤٤ر٢	١٨٨٠
١٩٠١	٥٩ر٥٦٠ر١	١٨٩٠	٥١٤ر٨	١٨٩٠
١٩٠٢	٩٢ر٢٠١ر٢	١٩٠٠	٧٧١ر١	١٩٠٠
١٩٠٣	٨٨ر٠٥٢ر٧	١٩٠١	٧٩٣ر٢	١٩٠١
١٩٠٤	٩٧ر١٣٤ر١	١٩٠٢	٨٠٦ر٧	١٩٠٢
١٩٠٥	١٠٢ر٠١٦ر٩	١٩٠٣	٨٨٣ر١	١٩٠٣
١٩٠٦	٩٦ر٢٦٧ر٨	١٩٠٤	٨٨٩ر٩	١٩٠٤
١٩٠٧	١١٧ر٠٩٦ر٣	١٩٠٥	٩٤٠ر٤	١٩٠٥
١٩١١	١٢٩ر٠٩٦ر٣	١٩٠٦	١ر٠٠٣ر٩	١٩٠٦
	١٣٩ر٥٣٦ر٨[3]	١٩١٠	١ر٠٩٥ر٩[1]	١٩٠٧
	....	....	١ر١٦٥ر٥[2]	١٩١١

جدول رقم (٤) مواد غذائية ـ قطن ـ مطاط : الانتاج العالمي

قمـح		قطـن		سـكر	
سنوات	ملايين الأطنان	سنوات	آلاف البالات	سنوات	آلاف الأطنان
٨٩ـ١٨٨١	٠٠٠٠٠	٩٠ـ١٨٨٤	٨ر٥٩١	١٨٨٠	٣ر٦٧٠
١٩٠٠	٦٧	٩٦ـ١٨٩٠	١٠ر٩٩٢	١٨٩٥	٧ر٨٣٠
٠٧ـ١٩٠٥	٩٠	١٩٠٢ـ١٨٩٦	١٣ر٥٢١ر٦	٠٥ـ١٩٠٤	١١ر٧٩٧
١٩٠٨	٨٧	٠٨ـ١٩٠٢	١٦ر٠٤٩ر٦	٠٨ـ١٩٠٧	١٤ر١٢٥
١٩٠٩	٩٦ر٩	١٢ـ١٩١١	٢٠ر٥٢٩ر٩	١٢ـ١٩١١	١٣ر٢٧٠
١٩١٠	٩٩ر١	١٩١٣ـ١٩١٢	١٩ر١٩٧ر٩	١٩١٣ـ١٩١٢	١٥ر٤٠٤
١٩١٢	١٠٥ر٦	١٤ـ١٩١٣	٢٠ر٩١٤ر٦	١٤ـ١٩١٣	١٦ر٠٨١
١٩١٣	١٠٩ر٥	١٥ـ١٩١٤	١٩ر٥٤٣ر٥ [١]	١٥ـ١٩١٤	١٣ر٢٥٢ [٢]
١٩١٤	١٠٠ر١	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠

(١) فيستنيك فيناسوف: رقم ١٩ و٣٩/ ١٩١٥ (فيما يتعلق بالقطن). الأرقام المتعلقة بالقمح مقتبسة من فردريك وفيستنيك فيانسوف، رقم ١٥.

(٢) ويب: سبق ذكره كذلك الكتاب السنوي لستيتسمان ١٩١٥.

(٣) فردريك: المصدر الذي سبق ذكره.

(٤) المصدر السابق.

كاكاو		قهوة		مطاط	
سنوات	آلاف الأطنان	سنوات	آلاف الأطنان	سنوات	آلاف الأطنان
.....	......	١٨٧٥	٥١٣	.....	......
١٨٩٥ ـ ٩٩	٨٢	١٨٩٢	٧١٠	١٩٠٠	٥٠
١٩٠٠ ـ ٠٤	١١٩	١٩٠٣	١ر١٦٨	١٩٠١ ـ ٠٢	٥٧
١٩٠٧	١٤٩ر٩	١٩٠٥ ـ ٠٦	١ر٠٠٠	١،٠٠٢ ـ ٠٤	٥٧
١٩٠٨	١٩٣ر٦	١٩٠٦ ـ ٠٧	١ر٥٠٠	١٩٠٦ ـ ٠٧	٧٢[٤]
١٩٠٩	٢٠٥ر٢	١٩٠٨	١ر١٠٠	.....	......
١٩١٠	٢١٦[٣]	......	......	......	......
....	......	......	......	......	......
....	......	......	......	......	......

النقل البحري

جدول رقم (٦) الزيادة بالنسب المئوية

الأقطار	١٨٧٢ - ١٩٠٧	١٨٩٠ - ١٩٠٧
- الاسطول التجاري الانكليزي	١٨٤	١٠٦
- الاسطول التجاري الألماني	٢٨١	١٦٦
- الاسطول التجاري الفرنسي	٧٠	٩٦
- الاسطول التجاري النرويجي	٦٤	٧
- اليابان (١٨٨٥ - ١٩٠٧)	١٫٠٧٧	٥٢[١]

وازداد بناء السفن للأغراض التجارية في السنوات الأخيرة ، انظر جدول رقم (٧)

جدول رقم (٧) بناء السفن عالمياً

السنوات	الأطنان
١٩٠٥	٢٫٥١٤٫٩٢٢
١٩٠٦	٢٫٩١٩٫٧٦٣
١٩٠٧	٢٫٧٧٨٫٠٨٨
١٩٠٨	١٫٨٣٣٫٢٨٦
١٩٠٩	١٫٦٠٢٫٠٥٧
١٩١٠	١٫٩٥٧٫٨٥٣
١٩١١	٢٫٦٥٠٫١٤٠
١٩١٢	٢٫٩٠١٫٧٦٩
١٩١٣	٣٫٣٣٤٫٨٨٢
١٩١٤	٢٫٥٨٢٫٧٥٣[٢]

(١) ج . لوكاربينتيير (G.Lecarpentier):

. Commerce maritime et marine Marchande , paris, 1910, P.53. بالفرنسية .

(٢) الكتاب السنوي لستيتسمان/ ١٩١٥ .

وازدادت حمولة الاسطول التجاري العالمي بالأطنان ، بمقدار ٥٥٫٦ ٪ بين ١٨٩٩ و١٩٠٩ وحدها ، طبقاً للأرقام التي يوردها هارمز[1] . هذا النمو العملاق في النقل البحري ، يسرّ الامكانية لتوحيد العضويات الاقتصادية economic organisms لعدد من البلدان ، ولتثوير أساليب الانتاج ما قبل الرأسمالي ، في أكثر زوايا العالم تخلفاً ، وهو بالتالي عجّل في التداول السلعي العالمي بنسب مذهلة . لكن الأخير لم يزد بهذه الطريقة وحدها ، حسب . فالحركة الكلية للميكانزم الرأسمالي ، أكثر تعقيداً من ذلك بكثير ، في الواقع . بحيث ان تداول السلع ، وتدوير رأس المال ، لا يفترض مسبقاً ، ضرورة أن تغير السلع مواقعها في المكان .

وتحدث في نطاق تدوير رأس المال ، وفي نطاق التحولات التي تجري على السلع ـ كجزء من هذا التدوير ـ ، عملية التغير الأساسية في العمل الاجتماعي . وقد تتطلب عمليات التغير الأساسية ، تغيراً في المكان من قبل المنتوجات ، أي نقل المنتوجات من مكان إلى آخر . ولكن يظل هناك تداول للسلع ، يحدث دون تغيير في مواقعها المكانية ، ونقل للمنتوجات يحدث دون تداول السلع ، أو حتى بدون تبادل مباشر للمنتوجات ، كذلك . فالبيت الذي يتم بيعه من (أ) إلى (ب) ، لا ينتقل من مكان لآخر ، رغم تعرضه لعملية تداول له كسلعة . وأقيام سلع متحركة ـ كالقطن والحديد ـ تظل في المستودع نفسه ، في ذات الوقت الذي تتعرض فيه لعشرات من عمليات التداول حين يجري بيعها وشراؤها من قبل المضاربين . ان ما يغير مكانه حقاً ، هنا ، هو سند (حق) الملكية ، وليس الشيء نفسه[2] .

وتحدث في زمننا الحاضر أيضاً ، عمليات مشابهة وبنسب هائلة ، بفضل تطور الشكل الأكثر تجريداً للرأسمالية ، والنمو المتزايد للطابع غير الشخصي لرأس المال ،

---

(١) هارمز: المصدر السابق ذكره/ ص ١٢٦ .

(٢) كارل ماركس: رأس المال/ المجلد الثاني/ بترجمة آرنست أونتيرمان (Ernest Untermann) ، ص ١٦٩ .

ونمو مقدار الأسهم والسندات ، كتعبير عن شكل الملكية الذي يشكل السمة المميزة لعصرنا ، أي بكلمة أخرى ، بفضل نمو رأسمالية « الأسهم » (ليفمان Liefmann) ، أو رأسمالية « المال » (هيلفردنغ Hilferding) . ان التسوية العالمية لأسعار السلع ، ولأقيام السهم والسند ، يجري انجازها عبر أسلاك البرق . (نشاطات تبادل السهم والسلعة) . وتنمو شبكة التلغراف ، بنفس المعدل المحموم لسرعة نمو وسائط النقل الأخرى . وتملك زيادة أطوال الكابلات التي تربط بين قارات مختلفة ، أهمية فائقة . فقد كان ثمة نهاية عام ١٩١٣ ، (٢٫٥٤٧) من الكابلات (وازداد الرقم الآن إلى ٢٫٥٨٣) . وكانت أطوال هذه الكابلات كلها تبلغ ٥١٥٫٥٧٨ من الكيلو مترات[١] . وتساوي أطوال الكابلات ، نصف أطوال كل طرق السكك الحديدية في العالم (التي بلغت عام ١٩١١ مسافة ١٫٠٥٧٫٨٠٩ مليون من الكيلو مترات) . وعلى هذا الأساس ، تنمو بنية فائقة المرونة للرأسمالية العالمية ، تتبادل كافة أجزائها تبعية واعتماداً داخليين على بعضها الآخر . وحين تصيب أبسط التغيرات وأكثرها تفاهة جزءاً من أجزائها ، فان ذلك سرعان ما ينعكس ، فوراً ، على البنية كلها .

لقد تحدثنا حتى الآن عن المستلزمات الأولية التكنيكية والاقتصادية للاقتصاد العالمي . أما الآن ، فسنتحدث عن العملية نفسها .

لقد رأينا أن الشكل الأكثر بدائية لتجلي التبعية الاقتصادية الداخلية المتبادلة ، انما هو التبادل . ومقولة الأسعار العالمية هي التي تعبر عن هذه التبعية الداخلية المتبادلة ، على صعيد عالمي . والتعبير الخارجي عن الظاهرة نفسها ، هو الحركة العالمية للسلع ، أي ، « التجارة الخارجية » . ورغم أن الأرقام المقتبسة أدناه ، لا

---

(١) Statisch Jahrbuch Für des Deutche Reich, 1913, P.39. (بالألمانية) وكذلك الكتاب السنوي لسيتسمان .

يمكنها ادعاء الدقة على الاطلاق ، الاّ أنها تعكس بصورة صحيحة ، **الاتجاه** المستمر نحو توسيع مجال السوق العالمي . انظر جدول رقم (٨) و (٩)

التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد معاً)
للبلدان القائدة في العالم

السنة	ملايين الماركات
١٩٠٣	١٠١٫٩٤٤٫٠
١٩٠٤	١٠٤٫٩٥١٫٩
١٩٠٥	١١٣٫١٠٠٫٦
١٩٠٦	١٢٤٫٦٩٩٫٦
١٩٠٧	١٣٣٫٩٤٣٫٥
١٩٠٨	١٢٤٫٣٤٥٫٤
١٩٠٩	١٣٢٫٥١٥٫٠
١٩١٠	١٤٦٫٨٠٠٫٣
١٩١١	١٥٣٫٨٧٠٫٠[1]

جدول رقم (٨)

(١) نفس المرجع .

الزيادة في التجارة الخارجية بين

١٨٩١ و ١٩١٠

جدول رقم (٩)

الأقطار	استيراد (بالنسبة المئوية)	تصدير (بالنسبة المئوية)
الولايات المتحدة	٧٨	٧٧
انكلترا	٤٣	٥٢
المانيا	١٠٥	١٠٧
فرنسا	٢٥	٥٤
روسيا	١٠٠	٨٥
هولندا	١١٠	٩٠
بلجيكا	١٠٥	٨٤
الهند البريطانية	٧٥	٦٢
استراليا	٣٥	٧٤
الصين	٦٤	٧٩
اليابان	٣٠٠	٢٣٣[١]

وبذلك ازدادت التجارة العالمية في غضون ثمانِ سنوات تمتد من ١٩٠٣ ـ ١٩١١ ، بمقدار ٥٠ ٪ . وهذه زيادة هامة بحق . وتزداد عملية تدويل الاقتصاد عمقاً واتساعاً ، كلما ازدادت سرعة نبض الحياة الاقتصادية ، وتسارع نمو القوى المنتجة . ولهذا تعتبر اطروحة ف . زومبارت W . Sombart ، عن تناقص أهمية العلاقات الدولية (abnehmende Bedeutung der Weltwir tschaftlichen Beziehungen) اطروحة خاطئة على الاطلاق[٢]. واطروحة الاقتصاديين العصريين

(١) هارمز: المصدر السابق ذكره /ص٢١٢ .

(٢) ف . زومبارت : Die deutsche Uolkswirtschaft im XIX. Jahrhundert, Berlin, 1913. (بالألمانية) .

هذه ، المنـــطوية على مفـارقـة قصـوى ، عززت إلى حد معين من الأيديولـوجيا الامـبريالية ، قبـل الحرب بفترة طويلة . هذه الايديولوجيا التي تسعى - كما يقول زومبارت - إلى سيادة اقتصادية مطلقة « economic « autarchy والتي تخلق وحدة كلية تتمتع باكتفاء ذاتي إلى حد كبير[1] . و« نظرية » زومبارت تعميم لحقيقة مفادها أن المبيعات المحلية من البضائع المصنعة ، في المانيا ، نمت أسرع من نمو تصدير مثل هذه البضـائـع . ومن هذه الحقيقة بالذات ، استخلص زومبارت استنتاجاً غريباً يتعلق بتنـاقص أهمية التجـارة الخارجية ، على العموم . ولكن ، طبقاً للملاحظات صائبة أوردها هارمز[2] ، فحتى مع افتراض أن البضائع المصنّعة تنجذب نحو السوق الـداخلية ، أكثـر من انجـذابهـا نحو السوق الخارجية (وهو استنتاج توصل إليه زومبارت من تحليل معطيات المانية فقط) ، فان على المرء ، من جهة أخرى ، الاّ يتغاضى عن الاستيراد المتزايد للمواد الأولية والمواد الغذائية ، الذي يخدم كمستلزم

---

(١) وزومبارت الذي تحول خلال الحرب الى امبريالي مفترس ، ليس ظاهرة معزولة ، وينبغي للمرء أن يميز بين اتجاهين ، عند تحليله المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي . احدهما متفائل ، والآخر يطالب قبل كل شيء بتقوية القوى الداخلية للأمة الامبريالية التي تحارب في سبيل النفوذ والسلطة ، من هنا ، فهذا الاتجاه يهتم كبير الاهتمام بمشكلات السوق الداخلية .
انظر على سبيل المثال : الدكتور هارينريش بودور Dr. Heinrich Pudor في :
«Weltwirtschaft und Inland produktion » in Zeitschirft Für die gesamte staatswissenschaften, in herausgegeben von K. Bücher, 7/ Jahrgang (1915) I. Heft. الذي يقول :
ينبغي علينـا السعي باتجـاه اقتصاد ألماني عالمي (Deutsche Weltwirtschaft) الى الحد الذي يستطيع فيه انتاجنا وصناعتنا على الدوام ، الاستيلاء على قدر متعاظم من الأسواق ، وكسر المنافسة الاجنبية ، وفي هذه الحالة - كما يقول - تتوسع التجارة العالمية ، لكن ينبغي أن يكون الأساس هو الانتاج المحلي (الوطني) ص . ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) هارمز: المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠٢ ، الهامش . كذلك سيغموند شيلدر :Sigmund Schilder
Entwickelungstendenzen der Weltwirtschaft, Berlin, 1912- 1915. (بالألمانية) .

أولي للتجارة الداخلية بالبضائع المصنّعة ، وللسوق الداخلية ، طالما أن البلد ، لا يكون مضطراً ، بفضل مثل هذا الاستيراد ، إلى اهدار قوى منتجة ، باستخدامها في انتاج مواد أولية وأغذية . ان استخلاص استنتاجات محددة ، لا ينبغي أن يتم الاّ بعد القيام بتحليل لكل جوانب عملية التبادل العالمي ، وعملية توزيع القوى المنتجة في كل فروع الانتاج الاجتماعي . وتفضي اتجاهات التطور الحديثة إلى نمو علاقات التبادل العالمية ، بدرجة كبيرة ، (ومعها عدد من العلاقات الأخرى أيضاً) ، وإلى تطور سير عمليات التصنيع في البلدان الزراعية وشبه الزراعية ، بسرعة زمنية فائقة ، لا يمكن تصديقها ، كما تخلق طلباً على منتوجات زراعية أجنبية في تلك البلدان ، هذا فضلاً عما تحصل عليه سياسة الأغراق dumping policy التي تمارسها الكارتلات ، من حافز غير اعتيادي . ان نمو صلات السوق العالمي ينطلق بسرعة رابطاً مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي في عقدة واحدة قوية ، مقرباً بصورة متزايدة بين ما هو « قومي » حتى الآن ، وما هو من ناحية اقتصادية مناطق منعزلة ، وخالقاً قاعدة تتسع باطراد لانتاج عالمي في شكله الجديد ، الأرقى ، وغير الرأسمالي .

وإذا كانت الحركة العالمية للسلع ، تعبر عن « عملية التحول » في العضوية الاجتماعية ـ الاقتصادية العالمية socio - economic World organism ، فان الحركة العالمية للسكان ، تعبر بالتالي ، وقبل كل شيء ، عن إعادة توزيع العامل الرئيسي للحياة الاقتصادية : قوة العمل . وكما أن العامل الذي ينظم توزيع قوة العمل بين فروع الانتاج المختلفة في إطار «اقتصاد قومي» ، هو سلم الأجور الذي يميل إلى مستوى واحد ، كذلك فان عملية مساواة سلالم الأجور المختلفة في إطار اقتصاد عالمي ، تحدث بمساعدة الهجرة . ان المستودع الضخم الذي يشكله العالم الجديد الرأسمالي ، يمتص « السكان الفائضين » في أوربا وآسيا ، من أوساط الفلاحين المعدمين الذين يطردون من الزراعة قسراً ، ويضمهم إلى « الجيش الاحتياطي » للعاطلين عن العمل في المدن . وبذلك ، يجري على صعيد عالمي ، خلق علاقة بين

العرض والطلب على « الأيدي العاملة » بتناسب ضروري لرأس المال ويمكن أخذ فكرة عن الجانب الكمي للعملية من الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠) و(١١)

عـــدد
المهاجرين الداخلين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

جدول رقم (١٠)

السنوات	الأرقام
١٩٠٤	٨١٢ر٨٧٠
١٩٠٥	١ر٠٢٦ر٤٩٩
١٩٠٦	١ر١٠٠ر٧٣٥
١٩٠٧	١ر٢٨٥ر٣٤٩
١٩١٤	١ر٢١٨ر٤٨٠ [١]

عـــدد الأجـانب في المانيـــا

جدول رقم (١١)

السنوات	الأرقام
١٨٨٠	٢٧٦ر٠٥٧
١٩٠٠	٧٧٨ر٧٣٧
١٩١٠	١ر٢٥٩ر٨٧٣ [٢]

(١) د. لفن: (D. lewin):
Der Arbeitslohn und die soziale Entwickelung Berlin, 1913, P. 141. (بالألمانية).
كذلك أنظر: يو. فيليبوف: الهجرة، ص ١٣. أن الرقم الأخير الوارد في الجدول مأخوذ من الكتاب السنوي الامريكي، لعام ١٩١٤، ص ٣٨٥.
(٢) لفن: المصدر السابق، ص ١٤١.

لقـد نزح من ايطاليا ٧١١٫٤٤٦ شخص عام ١٩١٢ ، و٤٦٧٫٧٦٢ من انكلترا وايرلندا ، و١٧٥٫٥٦٧ من اسبانيا عام ١٩١١ ، و١٢٧٫٧٤٧ من روسيا ، . . . الخ[1] . وينبغي أن يضاف إلى هذا العدد من النازحين بصورة نهائية ، أي ، العمال الذين يغادرون دون عودة ، أرض الآباء ، ويتطلعون إلى بلاد جديدة ؛ عدد النازحين ذوي الطابع المؤقت والموسمي . وهكذا ، فالنازحون الإيطاليون هم على الأغلب ، مؤقتـون . كذلك هو حال العمال الروس والبولنديين الذين هاجروا إلى المانيا للعمل الزراعي (والذين يسمّون بعمال التراحيل السكسونيين -Sachsen gangerei . . . الخ) . إن موجات المد والجزر هذه في قوة العمل ، تشكل الآن احدى ظواهر سوق العمل العالمي .

يقابل حركة قوة العمل ، باعتبارها أحد قطبي العلاقات الرأسمالية ، حركة رأس المال باعتباره القطب الآخر . وكما أن ما ينظم الحركة في الحالة السابقة ، هو قانون المساواة في سلم الأجر ، كذلك الأمر في الحالة الأخيرة ، حيث تحدث ، هنا ، مساواة عالمية International equalisation ، لمعـدلات الربـح . وتكتسب حركة الـرأسـمال التي تسمى ، منظوراً إليها في العادة من زاوية البلد الذي يصدر رأس المال ، بتصدير رأس المال ، أهمية لا تضاهى في الحياة الاقتصادية الحديثة ، لدرجة أن بعض الاقتصاديين أمثال سار توريس فون فالترشوسن -Sartorius von Walter shansen ، يعرفون الرأسمالية الحديثة ، كرأسمالية تصديرية -Export Kapitalis) mus) . وسنتناول هذه الظاهرة بالبحث في سياق آخر . أما الآن ، فنحن لا نبغي أكثر من لفت الانتباه إلى الأشكال الرئيسة والحجم التقريبي ، للحركة العالمية لرأس المال ، التي تشكل أحد أكثر العناصر جوهرية في عملية تدويل الحياة الاقتصادية ، وفي عملية نموّ الـرأسـمالية العـالمية . ان تصـدير رأس المـال ينقسم إلى صنفـين أساسيين . فهو يظهر اما كرأسمال يثمر فائدة capital yielding interest ، أو كرأسمال

---

(١) Statistisches Jahrnch Für das Deutsche Reich... etc.. .

يثمر أرباحاً capital yielding profits .

ويستطيع المرء أن يميز داخل هذا التقسيم ، مختلف الأشكال والأنواع الفرعية sub - species . ولكن هناك بالدرجة الأولى، قروض الدولة والقروض المحلية communal . ان النمو الهائل لميزانيات الدولة الناجم عن التعقيد المتنامي للحياة الاقتصادية عموماً ، من جهة ، وكذلك عن عسكرة « الاقتصاد القومي » برمته من جهة أخرى ، يجعل من الضرورة بمكان ، الحصول على قروض أجنبية لدفع النفقات الجارية . من جهة أخرى ، يتطلب نمو المدن الكبيرة ، سلسلة من المشاريع (سكك حديد كهربائية ، نور كهربائي ، نظام تصريف المياه وأعمال المجاري ، تعبيد الطرق ، نظام تسخين مركزي تلغراف وتلفون ، مسالخ للذبح . . الخ) ، وجميعها يتطلب مبالغ ضخمة من الأموال اللازمة لانشائها . وغالباً ما يجري الحصول على هذه المبالغ أيضاً على شكل قروض أجنبية . الشكل الآخر لتصدير رأس المال هو نظام « المشاركة » ، حيث تملك مؤسسة ما (صناعية أو تجارية أو مصرفية) في البلد أ ، أسهماً أو سندات في مؤسسة ما في البلد ب . شكل ثالث من أشكال تصدير رأس المال هو تمويل مشاريع أجنبية ، وخلق رأس مال لهدف محدد ومعين مثلاً ، أن يقوم بنك تمويل مؤسسات أجنبية أنشأتها مؤسسات أخرى أو أنشأها هو نفسه . أو أن يدعم مشروع صناعي مشروعاً آخر متفرعاً عنه ، مما يسمح بأن يأخذ شكل شركة مستقلة أو أن تمول جمعية مالية مشاريع أجنبية[1] . والشكل الرابع هو ائتمان بدون أي هدف معين (الأخير يستلزم « التمويل ») تقدمه البنوك الكبرى في بلد ما إلى بنوك بلد آخر . الشكل الخامس والأخير هو شراء أسهم أجنبية . . الخ ، بهدف امتلاكها (قارن نشاطات بنوك الاصدار) . . الخ . (إن الأشكال المتبقية التي لا حصر لها تختلف عن غيرها في كونها لا تخلق منظومة مصالح دائمة) . وهكذا تحدث عملية نقل

(١) لمعرفة المزيد عن مثل هذه الشركات، انظر، ر. لايفمان: Beteiligungs - und Finanzierungsgesellschaften, Jena, 1913 . (بالألمانية)

لرأس المال من مجال « **قومي** » **إلى مجال آخر ، بطرق** مختلفة ، وينمو تداخل وتضافر بين « رؤوس الأموال القومية » ، ويجري « تدويل » رأس المال . ويتدفق رأس المال إلى المصانع والمناجم والمزارع وطرق السكك الحديدية وخطوط النقل بالسفن البخارية والبنوك الأجنبية . أنه ينمو في الحجم ، وهو يرسل جزءاً من القيمة الزائدة إلى « الوطن » حيث يمكن أن يبدأ هناك حركة مستقلة ، ويراكم الجزء الآخر . انه يوسع أكثر فأكثر مجال استخدامه من جديد ، ويخلق شبكة لاتفتأ تزداد كثافة ، من التبعية الداخلية المتبادلة ، على صعيد عالمي .

ان الجانب الرقمي من العملية ، يمكن ادراكه ولو جزئياً ، من الجدول رقم (١٢)؛

وقد أحصى ليروي ـ بولو (Leroy - Bolieu) مقدار رأس المال الفرنسي المستثمر في مشاريع وقروض أجنبية لعام ١٩٠٢ ، فوجده مساوياً لـ (٣٤) بليون فرنك[١] .

هذا الرقم ، بلغ عام ١٩٠٥ مقدار (٤٠) بليون فرنك . وكانت القيمة الكلية للأسهم والسندات في بورصة الأسهم بباريس ، عام ١٩٠٤ ، تبلغ ٦٣٫٩٩٠ مليون فرنك في سندات مالية فرنسية، مضافاً إليها ٦٦٫١٨٠ مليون فرنك في سندات مالية أجنبية . وفي عام ١٩١٣ ، كانت الأرقام بالتتابع هي : ٦٤٫١٠٤ و٧٠٫٧٦١[٢] .

---

(١) «الاقتصادي الفرنسي) ١٩٠٢ المجلد الثاني، ص ٤٤٩ . (بالفرنسية) ـ (الاقتباس أورده سارتوريوس) .

(٢) سارتوريوس فون فالتر شاوسن، المصدر السابق/ فيستنك فينانسبوف، ١٩١٥، رقم ٤ .

جدول رقم (١٢) رأس المـــال الفرنسي عام ١٩٠٢

رأس مال مستثمر في الخارج		طبيعة الاستثمارات	
أقــطار	بلايين الفرنكات	مشــاريع	بلايين الفرنكات
روسيا	٠-٩ر١٠	تجارة	٢٥ر٩٩٥
انكلترا	٥ر٠	عقار	٢٥ر١٨٣ر٢
بلجيكا وهولندا	٥ر٠	بنوك وأعمال	٠٠ر٥٥١
المانيا	٥ر٠	تأمين	
تركيا، الصرب، بلغاريا	٥ر٠	سكك حديد	٠٠ر٥٤٤ر٤
رومانيا واليونان	٠-٣ر٤	تعدين وصناعة	٠٠ر٦٣١ر٣
النمسا ـ هنغاريا	٠ر٢	نقل بحـــري موانىء.. الخ	٠٠ر٤٦١
ايطاليا	٥-١ر١	قروض دولة وعمولات	٥٠ر٥٥٣ر١٦
سويسرا	٥ر٠	اهتمامات متنوعة وأشياء مختلفة	٠٠ر٩٣٦
اسبانيا والبرتغال	٥ر٣	المجموع الكلي :[٢]	٠٠ر٨٥٥ر٢٩
كندا والولايات المتحدة	٥ر٠		
مصر والسويس	٠-٣ر٤		
الأرجنتين والبرازيل والمكسيك	٣ر٠-٢ر٣		
الصين واليابان	٠ر١		
تونس والمستعمرات الفرنسية	٠-٢ر٣		
المجموع الكلي :[١]	٥-٣٠ر٣٥		

(١) هارمز: المصدر السابق نفسه/ ص. ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) سارتوريوس فون فالترشاوسن: Sartorius Von Waltershausen: Das Volkswirtshaftliche System der Kapitalanlage im Ausland, Berlin, 1907, P. 56 (بالألمانية).

ارتفع رأس المال الانكليزي المستثمر في بلدان أجنبية ، بضمنها مستعمرات انكليزية ، في بداية عام ١٩١٥ ، إلى أربع ملايين جنيه استرليني ، طبقاً لتصريح صادر عن لويد جورج Lloyd George . انظر جدول رقم (١٣)

أمـا بالنسبة لألمانيا ، فان الأرقام المتعلقة بوضع السندات المالية الأجنبية ، وبسعر السندات المالية الأجنبية في بورصة الأسهم بألمانيا ، تظهر انحداراً في الأخيرة (استناداً إلى (Statistisches Jahrbuch Fur das Deutsche Reich لسنة ١٩١٣ ، فان القيمـة الاسمية للسندات المالية المعترف بها كانت عام ١٩١٠ مساوية لـ ٢٫٢٤٢ مليون مارك ، وفي ١٩١١ ، ١٫٢٠٨ مليون مارك ، وفي ١٩١٢ ٨٣٥ مليون مارك) ، لكن هذا الانحدار الظاهري في تصدير رأس المال ، تفسره الحقيقة التي تفيد بأن البنـوك الألمـانية تشـتري سنـدات مالية بكميات متـزايدة في البـورصات الأجنبية ، وبالأخص ، في لندن وباريس ، وانتويرب Antwerp وبروكسل ، كذلك بـ « التعبئة المالية لرأس المال » لأغراض الحرب . ان المجموع الكلي للاستثمارات الألمانية في الخارج ، يرتفع إلى حوالي (٣٥) بليون مارك . انظر جدول رقم (١٤) و (١٥)

وبينما تستورد الولايات المتحدة الأمريكية مقادير كبيرة من رأس المال ، فانها تصدر كميات كبيرة منه إلى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وبالأخص ، المكسيك وكوبا وكندا .

« كان النظام المالي لكوبا أول شيء جذب انتباه رأسماليي الولايات المتحدة . فالأمـريكـان يملكـون مزارع كبيرة في كوبا . وساعدت المؤسسة الأمريكية بصورة أسـاسية ، في تطوير جمهورية المكسيك الجارة ، وبالأخص ، في بناء طرق سكك حديد المكسيك والاستفادة منها . وكان من الطبيعي ـ استناداً إلى ذلك ـ أن توضع ٥ ٪ و٤ ٪ من قروض المـكسيك التي تبلغ (١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون دولار أمـريكي) في سوق الـولايات المتحـدة بالضرورة . وكـان ٤ ٪ من قرض جزر

الفيليبين ، موضوعاً كذلك في **السوق الأمريكية** . ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية ، في كندا ، مايزيد على (٥٩٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مليون دولار أمريكي) ، وأكثر من (٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مليون دولار أمريكي) ، في المكسيك . . الخ »[1] .

وتلعب بلدانٍ حتى من نوع ايطاليا ، اليابان ، شيلي وغيرها ، دوراً نشيطاً في هذا النزوح الهائل لرأس المال . أما الاتجاه العام للحركة فيؤشره ، بالطبع ، الفرق في معدلات الربح ، (أو معدل الفائدة) كالتالي : كلما كان البلد أكثر تطوراً ، ومعدل الربح أكثر انخفاضاً ، كان فيض الانتاج over - production ، أعظم . وبالتالي ، يكون الطلب على رأس المال أكثر انخفاضاً ، وعملية طرده أقوى وأشد . وبالعكس ، كلما كان معدل الربح أعلى ، والتركيبة العضوية لرأس المال أكثر انخفاضاً ، كان الطلب عليه أعظم ، وازدادت عملية الجذب قوة .

وبنفس الطريقة التي تقوم بواسطتها ، الحركة العالمية للسلع ، بإيصال الأسعار المحلية و« القومية » إلى المستوى الموحد للأسعار العالمية ، وبنفس الطريقة التي تميل الهجرة بها إلى جعل سلم الأجور ، المختلف قومياً ، بالنسبة للعمال الأجراء ، في مستوى واحد ؛ كذلك فان حركة رأس المال تميل إلى جعل معدلات الربح « القومية » في مستوى واحد ، وهو ميل إن كان يعبر عن شيء ، فإنه يعبر عن أحد أكثر القوانين العامة أهمية لاسلوب الانتاج الرأسمالي ، على نطاق عالمي .

ولا مفر لنا من الاسهاب ، هنا ، في تفصيل أكبر لشرح هذا الشكل من أشكال تصدير رأس المال ، الذي يعبر عن نفسه في « المشاركة » participation و« تمويل » المشاريع الأجنبية . ففي إطار الاقتصاد العالمي ، تتخذ ميول تركز التطور الرأسمالي ، نفس الأشكال التنظيمية التي تجلت في إطار الاقتصاد « القومي » . وتأتي

---

(١) م . بوغوليبوف : «السوق الامريكي ، في فيستنيك فينانسوف» ١٩١٥ ، عدد رقم ٣٩ .

اسبانيا	١٨ر٨٠٨ر٠٠٠	١٩٠٧	٦٨ر٩
ايطاليا	١١ر٥١٣ر٠٠٠	١٩٠٨	١٢١ر٩
برتغال	٨ر١٣٤ر٠٠٠	١٩٠٩	١٢١ر٩
فرنسا	٧ر٠٧١ر٠٠٠	١٩١٠	١٣٢ر٧[1]
المانيا	٦ر٠٦١ر٠٠٠		
أقطار أوربية أخرى	٣٦ر٣١٧ر٠٠٠		
اليابان	٥٣ر٧٠٥ر٠٠٠		
الصين	٢٦ر٨٠٩ر٠٠٠		
أقطار أجنبية أخرى	٦١ر٩٠٧ر٠٠٠		
المجموع الكلي (باستثناء المستعمرات الانكليزية):	١ر٦٣٧ر٦٨٤ر٠٠٠		
المجموع الكلي (بضمنها المستعمرات الانكليزية):	٣ر١٩١ر٨٣٦ر٠٠٠		

(١) هارمز: المصدر السابق، ص ٢٣٥ .

جدول رقم (١٣)

انكلــــترا

رأس المال الانكليزي المستثمر في الخارج ١٩١١		سندات مالية أجنبية موضوعة في انكلترا (سكك حديد الدولة، قروض تعدين وقروض مختلف الشركات)	
أقطـــار	جنيه استرليني	سنــة	ملايين الجنيهات الاسترلينية
المستعمرات الانكليزية	١٫٥٥٤٫١٥٢٫٠٠٠	١٨٩٢	٤٩٫٩
والهنـــد		١٨٩٢	٢٩٫٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٨٨٫٠٧٨٫٠٠٠	١٨٩٤	٥٢٫٢
كوبـــا	٢٢٫٧٠٠٫٠٠٠	١٨٩٥	٥٥٫٢
الفلبين	٨٫٢٠٢٫٠٠٠	١٨٩٦	٥٦٫١
المكسيك	٨٧٫٣٣٤٫٠٠٠	١٨٩٧	٤٧٫٤
البرازيل	٩٤٫٣٣٠٫٠٠٠	١٨٩٨	٥٩٫٨
شيلي	٤٦٫٣٧٥٫٠٠٠	١٨٩٩	٤٨٫٤
الأورغواي	٣٥٫٢٢٥٫٠٠٠	١٩٠٠	٢٤٫٤
بيرو	٣١٫٨٩٦٫٠٠٠	١٩٠١	٣٢٫٦
أقطار أمريكية أخرى	٢٢٫٥١٧٫٠٠٠	١٩٠٣	٥٤٫٣
روســيا	٣٨٫٣٨٨٫٠٠٠	١٩٠٤	٦٥٫٣
تركيــا	١٨٫٣٢٠٫٠٠٠	١٩٠٥	١٠٢٫٦
مصـــر	٤٣٫٧٥٣٫٠٠٠	١٩٠٦	٦١٫٠

جدول رقم (١٤) المانيـــــا

أقطــــار	ملايين الماركات
الأرجنتين	٩٢ر١
بلجيكا	٢ر٤
البوسنة Bosnia	٨٥ر٠
البرازيل	٧٧ر٦
بلغاريـا	١١٤ر٣
شيـــــلي	٧٥ر٨
الدانمارك	٥٩٥ر٤
الصيــــن	٣٥٦ر٦
فنلنــدا	٤٦ر١
بريطانيا العظمى	٧ر٦
ايطاليـا	١٤١ر٩
اليابـان	١ر٢٩٠ر٤
كنــــدا	١٥٢ر٩
كوبــــا	١٤٧ر٠
لوكسمبرغ	٣٢ر٠
المكسيـك	١ر٠٣٩ر٠
هولنــدا	٨١ر٩
النرويـج	٦٠ر٣
النمســا	٤ر٠٢١ر٦
البرتغال	٧٠٠ر٧
رومانيـا	٩٤٨ر٩
روســـيا	٣ر٤٥٣ر٩
الصـــرب	١٥٢ر٠
الســويد	٣٥٥ر٣
سويســرا	٤٣٧ر٦
اسبانيـا	١١ر٢
تركيــا	٩٧٨ر١
هنغاريـا	١ر٥٠٦ر٣

جدول رقم (١٥) بلجيكا

أقطـــــار	ملايين الفرنكات
الولايات المتحدة الأمريكية	٤ر٩٤٥ر٨
هولنـــدا	٧٠
فرنســـا	١٣٧
البرازيل	١٤٣
ايطاليـا	١٦٦
مصـــــر	٢١٩
المانيـا	٢٤٤
الأرجنتين	٢٩٠
الكونغـو	٣٢٢
اسبانيـا	٣٣٧
روسيـــا	٤٤١
أقطار أخرى	٣٣٨[1]

(١) هارمز: المصدر السابق/ ص ٢٤٢. شيلدر. Schilder: Entwickelungstendzen der Weltwirtschaft, P. 364. ومابعدها.

إلى المقدمة ، هنا ، بالتحديد ، وبصورة أكثر وضوحاً وحدة الميول نحو تحديد المنافسة الحرة ، بواسطة تشكيل مؤسسات احتكارية . وفي سياق عملية تشكيل التنظيمات الاحتكارية هذه ، تلعب المشاركة والتمويل المالي ، دوراً بالغ الأهمية . وإذا كان لنا أن نتعقب « المشاركة » في مراحلها المختلفة ، ونحكم عليها من زاوية عدد الأسهم التي يكتسبها المشارك ، فسندرك كيف جرى بصورة تدريجية ، التحضير للاندماج الكامل . فحين تمتلك عدداً قليلاً من الأسهم ، يكون بوسعك المشاركة في اجتماعات المساهمين (حملة الأسهم المالية) . وحين تمتلك عدداً أكبر من الأسهم ، فانك تقيم صلة أوثق بالمؤسسة (بوسعك أن تحاول مشاركة المؤسسة في طرق انتاج جديدة أو في براءات الاختراع ، وبوسعك التحدث عن تقسيم السوق ؛ . . الخ) ، ذلك أن منظومة معينة من المصالح تقوم على هذا الأساس ، هنا . وإذا كنت تملك أكثر من ٥٠ ٪ من الأسهم ، فان «مشاركة» ك ترتفع إلى مستوى الاندماج الكامل . أما الممارسة التي غدت واسعة الانتشار تماماً ، فهي تأسيس فروع بشكل شركات مستقلة اسمياً ، لكن شركاتها الأم هي التي تنهض بمهمة تمويلها مالياً ، (Muttergesells chaft) [١] . وغالباً ما يلاحظ وجود الظاهرة الأخيرة في العلاقات الدولية . فلتجنب العراقيل القانونية في بلد « أجنبي » ، ومن أجل امتلاك القدرة على استخدام الامتيازات التي يتمتع بها صناعيو البلد الأصلي في أرض الآباء « الجديدة » ، يجري تأسيس الفروع في هذه البلدان على هيئة شركات مستقلة .

وعليه ، يملك مصنع فالدهوف Waldhof للسيليلوز في مانهايم (بل بوسعنا أن نستخدم صيغة الفعل الماضي من الآن فصاعداً) فرعاً روسياً في بيرنوف Pernov ، وان مصنع الأصباغ البرونزية ، كارل شلنك (Karl Schlenk Inc) في نورمبرغ ،

---

(١) ر. لايفمان : Beteiligungs- und Finanzieningsgesellschaften, P.P 47- 48. (بالألمانية) .
وينبغي التنويه بان «السيطرة» والاندماج، قد يتحققان ـ في ظل ظروف معينة ، بقدر من الأسهم يقل عن نسبة ٥٠٪ .

له « شركة ابنة » أمريكية . **ويصح الشيء** نفسه على فار زينر بابيار فابرك (مصنع ورق فارزينـر) الـذي له فرع أمريكي يعرف باسم شركة ورق هاميرفيل . ولأكبر مشروعات الكابل Cable في القارة ، المعروف باسم فيستفاليش دراتيندستري (Westfalische Drahtindustrie) ، شركة ابنة في (ريغا) . . الخ . وبالعكس ، تملك شركات أجنبية فروعاً لها في المانيا وبلدان أخرى . على سبيل المثال : شركة ماجي Maggi في كيمبتـال بسويسرا ، لها فروع في سنغين Singen وبرلين بالمانيا ، وكذلك في باريس (Compagnie Maggie And Société des boissons hygiéniques)

وفي ١٩٠٣ ، قامت شركة ويستنكهاوس ايليكترك الأمريكية في بيتسبرغ ، بتأسيس فرع لها قرب مانشستر بانكلترا . وفي ١٩٠٢ ، قامت شركة دياموند ماتش الأمريكية التي رفعت بالتدريج مشاركتها في مشروع يقع في ليفربول ، بامتصاص هذا المشروع في نهاية المطاف ، وتقليصه ليكون فرعاً للشركة الأمريكية الرئيسة ، . . الخ[1] وينطبق الشيء ذاته على مصانع الشوكولاته السويسرية المتعددة ، ومؤسسات الحياكـة ، ومصـانـع الصـابـون الانكليزية ، ومصـانع ورش الماكنة وخيط القنب والفتيل ، ومصانع مكائن الخياطة الأمريكية ، ومصانع المكائن . . الخ .

لكن ، على المرء ألّا يفكر أن المشاركة في المشاريع الأجنبية ، تقتصر على هذا الشكل وحده . فثمة ، في الواقع ، أشكال كثيرة لـ « المشاركة » بدرجات مختلفة ، تتراوح من ملكية عدد ضئيل الأهمية نسبياً من الأسهم ، لا سيما حين يقوم مشروع معين (تجاري أو صناعي أو مصرفي) بـ « المشاركة » في آن واحد في عدة مشاريع ، إلى ملكية كل الأسهم تقريباً . إن آلية « المشاركة » تكمن في حقيقة قيام شركة معينة باصـدار أسهمها وسنداتها الخاصة ، بهدف الحصول على السندات المالية لمشاريع أخرى . ويميز (لايفمان) ثلاثة أشكال من « بديل السندات » هذه -Effe cten)

---

(١) سارتوريوس فون فالترهاسن : المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

substitution) . فهو يصنفها استناداً إلى الهدف الخاص بـ « الشركات البديلة » (substitutiongesellschaften) إلى ثلاثة أصناف هي :

(١) « تروست استثـــار »[1] (Investment trust) ، حيث يجري اصـــدار « بديل السندات » بهدف استلام ايرادات الأسهم المالية من مشاريع أكثر ربحية ، إذا كانت تنطوي على مخاطر أكبر .

٢) « جمعيات تعيين » piacement (Effecten ubernahme gesellschaften) societies التي هدفهـا تعيين السنـدات المالية لمشاريع لا يمكن لأسهمها وسنداتها الوصول إلى أيدي الجمهور مباشرة ، بسبب صعوبات قانونية أو مادية .

(٣) « الشركـات المهيمنـة » (Kontrollgesellschaften) التي تقـوم بشراء السندات المالية لمؤسسات مختلفة ، وتلغيها من التداول ، لتحل محلها السندات المالية العائدة للشركة المهيمنة . وبهذه الطريقة فانها تكتسب نفوذاً على هذه المؤسسات بدون انفاق رأسمالها الخاص . ان الهدف كما هو واضح ، هو النفوذ ، و« السيطرة » ، أي سيادة عملية على مؤسسات معينة .

وفي كل هذه الحالات، يفترض أن تكون السندات المالية التي ينبغي إحلال بدائل عنها، موجودة أصلاً وحيثما يتعين القيام بخلق الأخيرة، فستكون أمامنا عملية تمويل مالي ينبغي أن تقـوم بها البنـوك والمؤسسات الصناعية والتجارية، كما رأينا. وكذلك «شركات تمويل» خاصة. وطالما ان من يقوم بالتمويل هو مؤسسات صناعية، فان من الطبيعي ان يرتبط ذلك بتأسيس فروع خارجية ذلك أن إصدار السندات الجديدة يجري هناك .

ويمكن أن يكون لهذه المؤسسات المالية نشاطات ذات نطاق واسع جداً . على هذا الأساس، فإن المؤسسة الميكانيكية أورينشتين كوبل - ارثر كوبل انك.

Orenstein Koppel -Artur Koppel.Inc.)

أسست لها عشر «شركات بنات»، احدى أكبرها توجد في روسيا ، باريس، مدريد،

فيينا، جوهانسبرغ (جنوب افريقيا). **وتملك شركة كورتنغ بروس** Körting Bros في هانوفر، فروعاً لها في النمسا ومنشوريا وفرنسا وروسيا وبلجيكا وايطاليا والارجنتين. وتملك مصانع السمنت الالمانية المختلفة «شركات بنات» في الولايات المتحدة. ولمصانع كيمياوية المانية، فروع في روسيا وفرنسا وانكلترا ويجري تمويل مشاريع النترات النرويجية، برأسمال أجنبي، إلى حد واسع جداً. وقد أسس الرأسماليون النرويجيون والفرنسيون والكنديون: نورسك هايدرو ايليكترِسك كفالستوفاكتيسيليسكاب

Vork Hydro elekrisk Kvälstofaktieselskab

وتعرف أيضاً باسم:

(Société Norvéginne de l'Azore et des forces Hydro - Electriques)

والتي قامت، بدورها، بتأسيس شركتين، بمساهمة رأسمال الماني كذلك، ان التدويل الأعظم للانتاج، انما تحقق في ميدان الصناعة الكهربائية. فشركة (سيمنس هالسك) Siemens Halske تملك مشاريع في النرويج والسويد وجنوب افريقيا، وفي ايطاليا، ولها فروع في روسيا وانكلترا والنمسا. وتملك Allgemeine Elektrizitätsgesellschaft (وتسمى اختصاراً A-E-G) الشهيرة شركاتها البنات في لندن وبطرسبرغ وباريس وجنوا واستوكهولم وبروكسل وفيينا وميلانو ومدريد وبرلين، وفي مدن امريكية... الخ. وتقوم شركة تومسون هستون Thomson - Houston بأنشطة مماثلة ويفعل ورثتها - أي - شركة جنرال اليكتريك، الشيء نفسه. وتقوم بنفس الأنشطة شركة سنجر الصناعية، وشركة اطارات دنلوب بنيوماتك،... الخ[1].

(١) لايغهان: المصدر السابق، ص ص ٩٩ - ١٠٤، وبالطبع، فالتمويل المالي يمتد ليشمل ليس فروعاً من الشركة نفسها، حسب وهكذا فان شركة كنوب Knop جنباً الى جنب مع سولوفيوف اخوان Soloviev Brothers وكرافت اخوان Kraft. Brothers قاما عام ١٩١٢ بتمويل (Caspian Manufacture) وهي منظمة مشاركة حصلت على ملكية جمعية تمت تصفيتها في مقاطعة داغستان، من قبل موسكو فاينانشيار ريشيتنيكوف، والمصرف السيبيري بيتروكوكينو، وبنك باريس - نيذرلاند (Birzhevye Vyedemosti ١٥ نيسان، ١٩١٥).

وتلعب البنـوك الكبـيرة، بصورة طبيعية، دوراً كبيراً جداً في تمويل مشاريع أجنبية. وتظهر نظرة سريعة نلقيها على نشاطات هذه المؤسسات، مدى القوة والكثافة التي نمت بها، الصلات العالمية لمنظمات «قومية».

يفيد تقرير ١٩١٣ الصادر عن الجمعية العامة البلجيكية Société Générale de Belgique بأن سنداتها المالية «القومية» تساوي ماقيمته ١٠٨٫٣٢٢٫٤٢٥ فرنك، بينما كانت سنداتها المالية الأجنبية تساوي ٧٧٫٨٩٩٫٢٣٧. ويجري استثمار الرأسمال الاخير في مشاريع وقروض لبلدان مختلفة جداً، كالارجنتين، النمسا، كندا، الصين، الكونغو، مصر، اسبانيا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، مراكش، كاليدونيا الجديدة، روسيا... الخ[1]. والمعطيات المتعلقة بنشاطات البنوك الألمانية، جرى استخلاصها بتفصيل بالغ. وسنقتطف هنا، الحقائق المتعلقة بكبريات البنوك الالمانية كنموذج لأعمال البنوك برمتها في المانيا.

★ بنك داي دوتش Die Deutshce Bank :

١ ـ أسس بنك Deutsche Ueberseeische بفروعه الثلاثة والعشرين (٢٣): ٧ في الأرجنتين، ٤ في البيرو، ٢ في بوليفيا، ١ في الاورغواي، ٢ في اسبانيا، ١ في ريودي جانيرو.

٢ ـ أسس بالاشتراك مع بنك درسدن، الـ Anatolische Eisen-bahngesellschaft (Société du Chemin de fer Ottoman's D'Antolie)

٣ ـ اشترى بالاشتراك مع بنك فيينا Wiener Bankveriea الحصص العائدة لـ Betiebsgesellschaft der orientalischen Eisenbahnen.

٤ ـ أسس الـ Deutsche Treuhandgesllschaft التي تعمل في أمريكا.

٥ ـ يساهم في بنك Für Orientalisch Eisenbahnen, Zürich بزيوريخ.

---

(١) الحياة الدولية: المجلد الخامس ص١٩١٤، ص ٤٩٩ (بالفرنسية) (اصدار المكتب المركزي للجمعيات العالمية. بروكسل Office Centrale des Associations Internationales).

٦ ـ يساهم في بنك Deutsche - Asiatische في شنغهاي .

٧ ـ يساهم في البنك التجاري الايطالي Banca Commerciale Italiana بميلانو .

٨ ـ يساهم في Deutsche - Atlantische ost - Europäische ، وكذلك في Deutsche - Niederländsche Telegraphengesellschaft ، وفي الـ Norddeutsche Seekabelwerke ، والـ Deutsche Südamerikanische Telegraphengesellschaft .

٩ ـ يساهم في Schantang - Bergbau وفي Schantung - Eisenbahngesell-schaft .

١٠ ـ يساهم بالاشتراك مع شركات تركية ونمساوية والمانية وفرنسية وسويسرية وايطالية في الجمعية العثمانية الامبراطورية لسكة حديد بغداد .

١١ ـ أسس Ost - Africanische Gesellschaft .

١٢ ـ يساهم في بنك Deutsch - ost - Africanische .

١٣ ـ يساهم بالاشتراك مع شركات سويسرية والمانية في البنك الامريكي المركزي Zentral - Amerika (الأخير يعرف بـ Aktiengesellschaft für überseeische Bauunternehmungen)

١٤ ـ يساهم في الشركة المصرفية لـ Güterbook, Horwitz & Co. في فيينا .

١٥ ـ يساهم في شركة Ad. Goerz ببرلين، (الشركة تدير مناجم في جوهانسبرغ).

ديسكونتوكيسلشافت Disconto - Gesellschaft

١ ـ تساهم في Deutsche - Handels - Und Plantageng esellschaft der Südseeingsein وفي Neu - Guinea - Kompagnie .

٢ ـ أسس بالاشـتراك مع بنك Nord - Deutsche ، Brasilianische Bank für Deutschland مع خمسة بنوك فرعية .

٣ ـ يساهم بالاشتراك مع بنوك أخرى في بنك Deutsche - Asiatische.

٤ ـ يساهم في الشركة المصرفية Ernesto Tornquist في بوينس ايروس ، وفي شركة Albert de Bary & Co. Antwerp المرتبطة بتلك السابقة .

٥ ـ يساهم في البنك التجاري الايطالي .

٦ ـ أسس بالاشـتراك مع بنك Norde - Deutsche ، بنك Chile und Deutsch- land بثمانية فروع .

٧ ـ أسس بالاشـتراك مع شركـة Bleichröder ، البنك العام الروماني Banca generale Romana ، في بخارست (له الآن ٦ فروع) .

٨ ـ يشارك مع عدة شركات في بنك بروكسل الدولي Banque Intenational de Bruxelles .

٩ ـ يشارك في الـ Schantung - Eisenbahngesellschaft ، وفي - Schantung Bergbangesellschaft ، وفي عدد من مشاريع الكابلات والتلغرافات .

١٠ ـ أسس الـ Otavi Minen - und Eiesenbahng eselleschaft في افريقيا .

١١ ـ أسس الـ Ost - Afrikanische Eisenbahngesellschaft .

١٢ ـ يشارك في بنك Deutsch - Ost - Afrikanische.

١٣ ـ أسس بالاشتراك مع Bleichröder شركة بلجيكية وبنك - Nord Deutsche ، وبنك الاعتماد في صوفيا ، Kreditna Banka .

١٤ ـ أسس بالاشتراك مع فويرمان Woermann ، هامبرغ Hamburg ، البنك الالماني ـ الافريقي .

١٥ ـ يشارك في جنرال مايننغ اندفاينانش كوربوريشون ليمتد في لندن .

the General Mining and Finance Corporation Ltd.

١٦ ـ أسس بالاشتراك مع شركات أخرى،

Kamerun - Eisenbahngesellschaft

١٧ ـ افتتح بنكاً فرعياً في لندن عام ١٩٠٠ .

١٨ ـ موّل بالاشتراك مع كروب Gross : Krupp Venezuela - Eisenbahn .

١٩ ـ يشارك كعضو في تروست روتشيلد المصرفي، في سكك حديد الدولة والقروض والمشاريع الصناعية الهنغارية ـ النمساوية والفنلندية والروسية والرومانية . . الخ[1] .

وتقوم بنشاطات مماثلة ، كل من بنوك المانيا الاخرى الكبيرة : بنك دريسدن، بنك دارمشتاتر Darmstädter ، برلينر هانديلسفيسيلشافت Berliner Schaf-fhausen'scher Bankverein Handelsgesellschaft ، والبنك الوطني الالماني Nationalbank für Deutschland الذي يملك بدوره عدداً من الشركات البنات العامة في مختلف بلاد العالم[2] .

ولاتقوم البنوك الالمانية لوحدها ، بالطبع بتطوير مثل هذه النشاطات المكثفة في الخارج فالمقارنة الرقمية ستظهر ان انكلترا وفرنسا تأتيان في المقدمة . فبينما كان عدد البنوك الأجنبية ذات الأصل الالماني لايزيد على ثلاثة عشر بنكاً في بداية عام ١٩٠٦ (برأسمال قدره (١٠٠) مليون مارك ، و ٧٠ بنكاً فرعياً) فان انكلترا كانت تملك في

---

(١) د . يعقوب رايزر (Dr. Jacob Riesser):

Die deutschen Grossbanken und ihre Konzentration im Zusammenhang mit der En-twickelung der Gesamtwirtschaft in Deutshland , (بالألمانية) .

الطبعة الرابعة، ١٩١٢، ص٣٥٤ [الترجمة الانكليزية. رايزر: البنوك الالمانية العظمى وتركزها بالعلاقة مع التطور الاقتصادي لالمانيا، واشنطن، مكتب مطبعة الحكومة، ١٩١١ الاشارات اللاحقة الى هذا المصدر تتعلق بالطبعة الالمانية/ المترجمين الانكليز].

(٢) رايزر: المصدر السابق، ص ٣٧١ ومابعدها.

نهاية عام ١٩١٠ ، ٣٦ بنكاً كولونيالياً Colonial Banks مع فروع في لندن، و ٣٫٢٥٨ مكتباً محلياً في المستعمرات، كذلك ٣٦ بنكاً آخر في بلدان أجنبية بـ ٢٫٠٩١ فرعاً . وامتلكت فرنسا بين ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ ، ثمانية عشر بنكاً كولونيالياً وأجنبياً ، مع فروع تعدادها (١٠٤) وكان لهولندا ١٦ بنكاً أجنبياً مع ٦٨ فرعاً . . . الخ . وأظهرت البنوك الفردية في فرنسا ، بدورها، نفوذاً اقتصادياً عظيماً ، فيما يتعلق بالمستعمرات والبلدان الأجنبية .

وهكذا، كان كريدت ليون Crédit Lyonnais يملك عام ١٩١١ في الخارج ، حوالي ١٦ فرعاً، وخمسة فروع في الجزائر وامتلكت Comptoir National d'Escompt ، ١٢ فرعاً في الخارج، و ١١ فرعاً في تونس ومدغشقر. وكانت لـ Société Générale ، و Crédit Industriel فروع في لندن وحسب ، إلاّ انها كانت، من جهة أخرى، تملك العديد من الشركات البنات في الخارج[1] .

إن «المشاركة» و «التمويل المالي» كخطوة أبعد في المشاركة، تدلان على ان الصناعة يجري تشكيلها الى أبعد حد في منظومة واحدة منظمة . إن أكثر النماذج حداثة للاحتكار الرأسمالي في أكثر أشكاله تمركزاً ـ كالتروستات ـ هي ليست إلاّ واحداً من أشكال «شركات المشاركة» أو «شركات التمويل المالي» . انها تتمتع بسيطرة احتكارية ، تقل أو تزيد، على الملكية الرأسمالية في عصرنا ، كما يجري النظر اليها وتصنيفها من زاوية حركة السندات المالية، كتعبير محدد ومميز للملكية الرأسمالية في عصرنا .

نحن نرى، على هذا الأساس ، أن نمو العملية الاقتصادية العالمية التي تعتمد كأساس لها على نمو القوى المنتجة ، لاتؤدي فقط الى تكثيف علاقات الانتاج بين

(١) المصدر ذاته . ص ٣٧٥ ان النمو السريع للبنوك الالمانية يستحق الانتباه، فقد كان ثمة اربعة منها، فقط، في نهاية التسعينات ست (٦) في عام ١٩٠٣ مع ٣٢ بنكاً فرعياً، و١٣ في عام ١٩٠٦ مع ٧٠ بنكاً فرعياً .

بلدان مختلفة ، ولا الى توسيع وتعميق العلاقات الرأسمالية العامة المتبادلة، حسب، بل انها تؤدي كذلك، الى ظهور صيغ اقتصادية جديدة، واشكال اقتصادية جديدة، لم تكن معروفة في العهود الماضية من تاريخ التطور الرأسمالي .

ان بدايات العملية التنظيمية التي تميز تطور الصناعة في حدود اقتصادية « قومية » ، تبدو واضحة أكثر، منظوراً اليها على خلفية العلاقات الاقتصادية العالمية . وكما ان نمو القوى المنتجة في نطاق اقتصاد «قومي» على قاعدة رأسمالية، يؤدي الى تشكل كارتيلات وتروستات قومية ، كذلك فان نمو القوى المنتجة في نطاق العالم الرأسمالي ، يجعل من عقد اتفاقات دولية بين مختلف المجموعات الرأسمالية القومية، من أكثر أشكالها أولية إلى الشكل المركز للتروست العالمي ، قضية ملحة بشكل متزايد. وستكون هذه التشكيلات، موضوعاً لبحثنا في الفصل القادم .

الفصل الثالث
الاشكال التنظيمية للاقتصاد العالمي

١ ـ البنية الفوضوية للاقتصاد العالمي .

٢ ـ السنديكات والكارتيلات العالمية .

٣ ـ التروستات العالمية .

٤ ـ السنديكات المصرفية العالمية .

٥ ـ طبيعة التنظيمات العالمية الرأسمالية الخالصة .

٦ ـ تدويل الحياة الاقتصادية وتدويل المصالح الرأسمالية .

يتيميز الاقتصاد العالمي في عصرنا هذا ببنيته بالغة الفوضوية . ويمكن في هذا السياق، مقارنة بنية الاقتصاد العالمي الحديث، ببنية الاقتصادات «القومية» النموذجية حتى بداية هذا القرن. فقد تقدمت العملية التنظيمية لتحتل مكان الصدارة بسرعة، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، محدثة تغيرات جوهرية بتقليصها لدرجة ملحوظة، «الدور الحر للقوى الاقتصادية» غير المقيدة حتى اليوم. وتتجلى هذه البنية الفوضوية للرأسمالية العالمية في حقيقتين: الأزمات الصناعية العالمية من جهة، والحروب من جهة أخرى .

من الخطأ الظن، كما يفعل الاقتصاديون البرجوازيون ، ان الغاء المنافسة واستبدالها بالاحتكارات الرأسمالية ، من شأنه القضاء على الأزمات الصناعية. ان أمثال هؤلاء الاقتصاديين، ينسون أمراً صغيراً «تافهاً»، هو ان النشاطات الاقتصادية للاقتصادات «القومية» تجري ادارتها الآن من منظور التوجه نحو الاقتصاد العالمي . وليس الاقتصاد العالمي ، على الاطلاق ، جمعاً رياضياً لاقتصادات «قومية»، مثلما أن أي اقتصاد «قومي» هو ليس البتة، جمعاً رياضياً لاقتصادات قومية ضمن حدود أراضي الدولة . وفي كلا الحالتين ، ثمة عنصر أساسي جداً، يكمّل كل العناصر

الأخرى، ونعني تحديداً، **الصلات، أو النشاط** (المتبادل)، أو الوسط المحدد Specific medium الـذي أسـماه (رودبـرتـوس) Rodbertus بـ «الاتـصـالات الاقتصـادية»، التي لايمكن أن يوجـد بدونها «كيان حقيقي»، ولا «منظومة»، ولا اقتصاد اجتماعي، انما توجد وحدات اقتصادية معزولة فقط. ولهذا وحتى في حالة الالغاء الكلي للمنافسة الحرة، ضمن حدود «الاقتصادات القومية»، فان الأزمات ستظل تتواصل، طالما ستظل هناك الصلات التي أقيمت على أساس فوضوي، بين الجماعات «القومية»، أي مادامت البنية الفوضوية للاقتصاد العالمي ستظل قائمة[1].

ومـاقيل عن الأزمـات، يصح قوله عن الحروب أيضاً. فالحرب في المجتمع الـرأسمالي، ليست إلّا واحدة من طرق المنافسة الرأسمالية، حين تمتد هذه الأخيرة لتشمـل ميدان الاقتصاد العالمي. ولهذا، فالحرب قانون داخلي متأصل في صلب مجتمع ينتج بضائع، تحت ضغط القوانين العمياء لسوق عالمي يتطور تطوراً عفوياً. لكنها (أي الحرب) لايمكن أن تكون قانوناً في مجتمع ينظم عملية الانتاج والتوزيع فيه، بصورة واعية.

مع ذلـك، وبغض النـظر عن حقيقة ان الاقتصاد العالمي الحديث يمثل، ككل، بنية فوضوية، فان عملية التنظيم تسير بخطوات حثيثة حتى في هذا المجال، معبرة عن نفسها بصورة رئيسة في نمو السانديكات والكارتلات والتروستات العالمية.

---

(١) أخذ هذا الأمر يتوضح لكل ذي عينين، بل حتى بالنسبة لكتاب برجوازيين. ولهذا، يقول المستـر غولـدشتـاين Goldstein «لا تستـطيع الكارتلات والتروستات الغاء الازمات، وهذا يتضح، بين جملة أمور، في حقيقة أن تروست الفولاذ الذي يجمع تحت سيطرته (بما في ذلك المشـاريع المنـدمجـة فيه) مايقـارب الـ ٩٠٪ من انتـاج الولايات المتحدة للفولاذ كان يركز ويستخدم في نهاية الربع الاول من عام ١٩٠٨، نصف الطاقة الانتاجية فقط ٢ لمصانعه.. الخ (ي. م غولد شتاين: السنديكات والتروستات والسياسات الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، موسكو، ١٩١٢ ص ٥، الهامش) وكذلك: توغان بارانوفسكي Tugan Baranovsky : الازمات الصناعية.

وسنقوم، باديء ذي بدء، باجراء مسح عام لهذه التشكيلات، في الأزمنة الحديثة.

إن الكارتلات الأضخم في مجال صناعة النقل (باستثناء التغيرات التي سببتها الحرب) هي مايلي:

١ ـ اللجنة التوثيقية لمالكي البواخر المبحرة (انكلترا، المانيا، النرويج، وجمعيات الملاحة البحرية الدانماركية).

٢ ـ الانترناشنال سيغيلشفاهرتكونفينشن The International Segelschif-fahrtkovention (انكلترا، المانيا، دانمارك، سويد، والسفن الشراعية النرويجية).

٣ ـ مؤتمر بحر البلطيق والبحر الأبيض، ويشمل ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من الحمولات الكلية (بالأطنان) لبحر البلطيق والبحر الأبيض (يضم ألماناً وفرنسيين وهولنديين وانكليز وأسبان وبلجيكيين ودانماركيين ونرويجيين وسويديين وروس وفنلنديين).

٤ ـ الانترناشنالر، كوستينشيفاهر تسفير باند، آلتونا

Internationaler Küstenschiffahrtsverband, altona

٥ ـ النورد آتلانتشر دامبفيرلينين فيرباند The Nordatlantischer Damp-ferlinienverband (المانيا، امريكا، بلجيكا، فرنسا، والنمسا).

٦ ـ شركة الاسطول البحري التجاري العالمية، المعروفة باسم تروست مورغان (تضم بالدرجة الأولى: أمريكان وانكليز والمان)، والتي امتلكت نهاية عام ١٩١١، (١٣٠) مركباً بخارياً بحمولة اجمالية (بالاطنان) تبلغ ١,١٥٨,٢٧٠ طناً.

ويوجد خارج هذه الكارتيلات ذات النموذج الأكثر تعقيداً، عدد من الاتفاقيات الهامة، كما بالنسبة لتنظيم رسوم الشحن والحسومات.. الخ.

في ميدان الصناعات المنجمية والتعدينية:

١ ـ الانترناشناليزترا كَلكارتل Internationales Trägerkartell (سنديكيتات الفولاذ في المانيا وبلجيكا وفرنسا).

٢ ـ الانـترنـاشـنـاليز شاينينكارتل Internationales Schienen Karteil ألمانيا، انكلترا، فرنسـا، بلجيكـا، امـريكا، اسبانيا) ايطاليا، النمسا، وروسيا بمصانع سكك حديد هذه البلدان .

٣ ـ الانترناشنال ستاهلكونفينشن International Stahlkonvention (تروست الفولاذ الامريكي ، شركة بتلهيم Bethlehem للفولاذ، وشركة كروب Krupp).

٤ ـ الانـترناشنال بليكونفينشن Internationale Bleikonvention (الصناعات الأساسية لالمانيا ، استراليا ، بلجيكا ، امريكا ، المكسيك وانكلترا) .

٥ ـ ذي دوتش ـ أويستريخشر ستاهل غوسفيرباند :

The Deutsch - Oesterreichischer Stahlgussverband

٦ ـ ذي دويتش ـ انكلش فيرومينغنيز كونفينشن

The Deutsch - English Ferromangneisenkonvention

٧ ـ الانترناشنال فيرينغنغ فون فيراسيليزيوم ويرك

International Vereingung von Ferrasiliziumwerk

(نرويجيون، سويسريون) تايروليننزيون Tyrolians ، بوسينون Bosnians ، سافويون Savoyians ، والمان) .

٨ ـ الانترناشنال ميتالبلاتينسينديكيت International Metallplattensyndikate (ألمان ونمساويين) .

٩ ـ ذي فيرينغنغ دير زينكبلاتينفابريكانتن

The Vereinigung der Zinkplattenfabrikanten (انكليز وأمـريكان . مؤثرة جداً في السوق العالمي) .

١٠ ـ الانترناشنال زينكونفينشن International Zinkkonvention

(المان وبلجيك وفرنسيون وايطاليون واسبان وانكليز وأمريكان ، تسيطر على ٩٢٪ من الناتج الأوروبي) .

١١ ـ الانترناشناليز زنكهويتنفير باند International Zinkhüttenverband (المان وفرنسيون وبلجيك وانكليز) .

١٢ ـ انـترشناليز دارا هتفينليختكارتل Internationales Drahtgeflechekartell (ألمان وبلجيك ، وفرنسيون وانكليز) .

١٣ ـ إنترناشناليز آبكومين دير كوبفير دراهتزايهيرين
Internationales Abkommen der Kupferdrahtziehereien

١٤ ـ دويتش ـ انكليش شراويبينكونفينشن
Deutsch - English Schraubenkonvention

١٥ ـ انـترنـاشنـاليز إيميليكـارتـل Internationales Emaillekartell (ألمـان ، نمساويون ـ هنغاريون ، فرنسيون ، سويسريون وايطاليون) .

١٦ ـ انترناشناليز توربينيسينديكيت Internationales Turbinensyndikat (المان وسويسريون بالأخص)

١٧ ـ فيرينغت دامبفتور بينينغيسيلشافت
Vereinigte Dampfturbinengesellschaft (أ . ي . ج A.E.G الألمـانـية ، جنرال الكتريك كومباني الامريكية وشركات أخرى) .

١٨ ـ أوتـومـوبيل تروست (جمعية تجارة السيارات ، وكـل مشاريع صناعة السيارات الأوربية تقريباً) .

١٩ ـ روسيخ ـ دويتش ـ اويستيريخيشنر سنديكيت فور لاندفيرتشافتليخ غيريت ،
Russisch - Deutsch - Oesterreichisches Syndikat Für landwirtschaftliche Geräte.

٢٠ ـ انترناشنال فيرينيغنغ فون ايسينغارينهادليرفيرباندين
International Vereinigung von Eisenwarenhändlervebänden
(المان وانكليز وفرنسيون ونمساويون ـ هنغاريون وسويسريون وبلجيك) .

٢١ ـ انترناشنال فيرباند دير كورسيتشليسين آند فيديرنفابرك

International Verband der Korsettschliessen und Federnfabriken (قرابـــة كل المصانع الكبيرة الموجودة) .

وتملك صناعة الحجر والصلصال . . الخ ، ستّة كارتلات عالمية كبيرة .

وفي ميدان الصناعة الكهربائية ، كما نوهنا آنفاً تتجلى عملية تدويل الانتاج في أكثر أشكالها أهمية . فثمة اتفاقيات عالمية عديدة وبالغة الضخامة قيد التنفيذ ، أكبرها على الاطلاق مايلي :

١ ـ اتفـاقية بين أ . ي . ج الالمـانية، وشركة جنرال اليكتريك الامريكية ، وشركـة طومســون ـ هستون البريطانية ـ الفرنسية ، ويملك هذا التنظيم شبكة مشاريع منتشرة في كل أرجاء العالم .

٢ ـ انترناشناليز غالفانوستيفينسديكيت Internationales Galvanosteginsyndikat

٣ ـ فيركوفستيل فيرينيغيتر غلوهلامبينفابريكن

Verkaufstelle Vereinigter Glühlampnfabriken (المان، نمساويون ـ هنغاريون، سويديون، هولنديون، ايطاليون، سويسريون)، وبالاضافة الى ذلك توجد اتفاقيات خاصة عديدة بين بنوك تختص بتمويل مشاريع كهربائية . . الخ .

في ميدان الصناعة الكيمياوية، أصبح اتحاد الكارتلات العالمية أمراً واضحاً ، وبالأخص، في عدد من الميادين الخاصة وأهم هذه الكارتلات :

١ ـ انترناشناليز كلوركال ـ كارتيل Internationales Chlorkalk - Kartell

(المان، فرنسيون، بلجيك، انكليز، امريكان) .

٢ ـ انترناشناليز ليمكارتيل Internationales Leimkartell

مصانع الغراء في هنغاريا ـ والنمسا ، المانيا، هولندا، بلجيكا، السويد، الدانمارك وايطاليا، مكتب المبيعات في لندن) .

٣ ـ انترناشناليز بوراكس كارتيل Internationales Boraxkartell

(المان وامريكان وفرنسيون وهنغاريون ـ نمساويون وانكليز)

٤ ـ انترناشناليز فيرباند دير سيدينفاربيرين (روابط الصبّاغين الالمان والسويسريين والفرنسيين والايطاليين والنمساويين والأمريكان).

٥ ـ انترناشناليز كاربيد سينديكيت Internationales Karbidsyndikat (لعموم أوربا).

٦ ـ انترناشناليز بولفيركارتيل Internationales Polverkartell

٧ ـ دويتش ـ اويستر ريخيسشير سوبر فوسفاتكارتل

Deutsch - Oesterrichischer Superfosphatkartell

٨ ـ كارتيل دير بلجيش ـ هولاند شين اولينبرودوزينتن

Kartell der Belgisch - Holländischen Oleinprduzenten.

٩ ـ انترناشنال فيركوفسفيرينيغين سيتكستوفدوينغر

International Verkaufsvereingung Stickstoffdünger

(مصانع ألمان، نرويجيون، ايطاليون وسويسريون للأسمدة النيتروجينية).

١٠ ـ انترناشنول كيروسين كارتيل.

(ستاندرد اويل كومباني وشركات روسية).

١١ ـ فيرباند دويتش ـ اويستريخيش ـ ايتاليانيخر كبسبربر اند كيبسهاندلر.

Verband Deutsch - Oesterreichisch - Italienischer Kipsgevber und Kipshändler.

١٢ ـ انترناشناليز سالبيتر سنديكيت.

Internationales Salpetersyndikat

١٣ ـ انترناشناليز كوالينفيركوف سينديكيت.

Internationales Koalinverkaufyndikat

(نمساويون ـ ألمان).

١٤ ـ اتحاد الاوربيين النفطي Europäische Petroleumunion

(منتجو نفط المان وانكليز وسويسريون وهولنديون وبلجيك ونمساويون ودنماركيون وامريكان واسيا الشرقية) .

أما في صناعة النسيج ، فان الاتفاقيات الدولية تهمّ بالدرجة الأولى ، فروعاً خاصة من الانتاج :

١ ـ الاتحاد العالمي لرابطة صناع وغازلي القطن الكبار (يمثل الصناعة الاوروبية والامريكية في هذا المجال) .

٢ ـ دويتش ـ اويستريخشيس كرافاتينستوف كارتل .

Deutsch - Oesterreichisches Kravatenstoffkartell

٣ ـ انترناشناليز سامتين اندستري كارتل .

Internationales samtindustrikartell

(كل مصانع المخمل الالمانية والفرنسية) .

٤ ـ كونستسيد فيركاوفسكونتر kunstseide verkaufskontor

(مصانع المانية وبلجيكية للحرير الصناعي) .

٥ ـ اتحاد مصانع القطن العالمي .

(الولايات المتحدة الامريكية وباقي امريكا) .

٦ ـ كونفينشن دير دويتشن اندشفيزرشن سيدوينكاشينيز فابريكانتين .

Konvention der deutschen und Schweizerischen seidencachenez fabrikanten

٧ ـ فيرباند دير دويتش سفيزيريشين كاشينبز اند كرافايتنفابريكانتن .

verband der deutschschweizerischen Cachenez und Kravattenfabrikanten

٨ ـ اويستريخيش ـ دويتش جوت كارتل Oesterreichisch Deutsche Jute Kartell

٩ ـ انترناشناليز فيرباند دير كراتزينفابريكين .

Internationales verband der Kratzen fabriken

(ألمان ، لوكسمبرغيون ، بلجيك ، هولنديون . هنغاريون ـ نمساويون ، سويديون ،

نرويجيون، دانماركيون ، بلقانيون) .

١٠ ـ انترناشينال ناهسيديكونفينشن Internationale Nähseidekonvention

(مشاريع نمساوية ، بلجيكية ، روسية ، اسبانية وانكليزية) .

١١ ـ انترناشنال فيرينغانغ دير فلاش اند فيرغارنسبينر.

Internationale Vereingung der Flachs - und Werggarnspinner

(قرابة كل مصانع غزل الكتان الكبيرة في أوروبا) .

١٢ ـ انترناشناليز كارتيل دير شابينسبينر.

Internationales Kartell der Schappenspinner

وفي صناعة الزجاج والخزف الصيني ، فان أكبر التنظيمات العالمية هي (أوربيشر فيرباند دير فلاشن فابريكانتين) Europäisher verband der flaschenfabrikanten (وتضم كل البلدان الاوربية تقريباً) . كذلك عدد من أكبر الكارتلات في الزجاج والخزف الصيني .

وتوجد سبعة كارتلات عالمية كبيرة في صناعة الورق .

كما توجد عشر اتفاقيات أخرى تتعلق بستة فروع صناعية مختلفة (مطاط ، صناعة الموبيليا ، فلين ، كاكاو . . الخ)[1] .

إلى جانب الكارتيلات المذكورة أعلاه ، توجد مئات التروستات العالمية (منظمات اندماج وسيطرة) . وسنشير هنا إلى أهمها فقط ، أي ، تلك التي تملك الثقل الاقتصادي الأضخم في السوق العالمي .

وإلى هذا النوع من أنواع التروستات ينتمي تروست ستاندر أويل كومباني أوف نيوجرسي) الذي امتلك عام ١٩١٠ أسهم ٦٢ شركة (بضمنها انكلو ـ امريكان أويل كومباني) ودويتش امريكانشن بيتروليوم غيسيلشافت ، وشركة رومانا أمريكانا) وكان

---

(١) أخذت قائمة الكارتيلات العالمية من كتاب (هارمز) الذي استشهدنا به (ص ٢٥٤ ومابعدها) ونحن نقتبس هذه القائمة ، وكذلك قائمة التروستات العالمية والسنديكات المصرفية ، لعدم وجود أي مطبوع روسي ـ على حد علمنا ـ يتعامل مع هذه الموضوعة (المؤلف) .

على اتصال مع عدد كبير جداً من المشاريع والشركات (هولندية، المانية، فرنسية، اسبانية ايطالية، روسية، سويسرية . . . الخ)[1] . ان هذا التروست «يسيطر» على شركة امالكَمايتد كوبر ـ النحاس المندمجة (Amalgamated copper) التي تهدف إلى امتلاك الاحتكار العالمي في انتاج النحاس . وثمة تروست كبير أخر هو (شركة فولاذ الولايات المتحدة، وهو «الشركة المسيطرة» الأكثر ضخامة في العالم. ومن بين أكثر التروستات الأخرى أهمية هي : رسموهلن اند هاندلسيكيتينغيزلشافت في بارمين

Reisemühlen und Handelsaktiengesellschaft Barmen

بمشاركة أجنبية تساوي ماقيمته ٦،٠٣٩،٣٤٤ مارك[2] كذلك ، انترناشنال بوهرغيزلشافت In-ternationale Bohrgesellschaft ، وشركة تروست نوبل ، وعدد من التروستات العالمية في صناعة البترول، وتروست بانانا (الموز) الذي تديره شركة فواكه بوسطن وشركة ترويبكال للتجارة والنقل ، وتروست الرزم والتعبئة وتروست خيط الخياطة برئاسة الشركة الانكليزية ج و ب كوتز المتحدة (J. and P. Coats, Ltd) ، والجمعية المركزية للديناميت Société Central de la Dynamit ، وكومبانيه جنرال دولاكوندوي دو (لوتش) compagnie Générle de la conduits d'Eou (Lüttich) التي «تسيطر» على، وتدير مشاريع في اوتريخت Utrecht وبرشلونة وباريس ونابلس وشارليروا charleroi وفيينا، تروست ميتالورجيك بلجيكا ـ فرنسا . . الخ[3] .

وتقف خلف كل هذه الكارتلات والتروستات ، كقاعدة، المؤسسات التي تموها مالياً ، أي البنوك، بالدرجة الأساسية . ان عملية التدويل التي يعتبر تبادل البضائع ، واحداً من أكثر أشكالها بدائية، والتي يعتبر التروست العالمي هو أعلى مراحلها التنظيمية ، تؤدي أيضاً إلى ظهور تدويل هام جداً للرأسمال المصرفي، طالما ان هذا الأخير، يتحول الى رأسمال صناعي (بتمويل المشاريع الصناعية)، وطالما انه يشكل، على هذا الأساس صنفاً خاصاً هو :

---

(١) لايغمان: المصدر السابق، ص ٢٤٩ ، ومابعدها.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٥ .

(٣) كوباتش Kobatsch : المصدر السابق/ لايغمان المصدر السابق/ هارمز ـ المصدر السابق.

رأس المال المالي .

ورأس المال المالي ، هو الذي يظهر وكأنه الشكل الأكثر انتشاراً ، والأعم للرأسمال، وهو الشكل الذي يعاني من الرعب ازاء الفراغ، مثله في ذلك مثل الطبيعة ، Horror Vacui. لذلك فهو يهرع بأسرع مايستطيع لملء كل «فراغ» قائم، سواء كان في منطقة «استوائية» أو «شبه استوائية» أو قطبية ، إذا ضمن فقط تدفق الأرباح عليه بكميات وفيرة . وسنقتطف أدناه عدداً من الأمثلة عن تروستات البنوك العالمية العملاقة ، لايضاح مدى «المساعدة المتبادلة» الودية التي تقدمها البنوك «القومية» الضخمة لمثيلاتها .

في عام ١٩١١ ، تأسس في بروكسل، التروست المالي (ذسوسيتييه فاينانسيير ديز فولـورز امـريكانز) The Société financiére des Valeurs alléricaines ، بهدف تمويل مشاريع امريكية . وكان يضـم (البنك الالماني)، وشركة (فاربرغ كومباني) في هامبورغ، و السوسيتيه جينيرال) في بروكسل، و (بنك دي بروكسل) و (بنك دي باريز اي دي بيز ـ باز) Banque de Paris et de Pays - Bas و (ذي سوسيتيه جينيرال بور فانوريسيه لاندستري ناشنال) .

The Société Général pour Favoriser l'industrie national في باريس، و (ذي سوسيتيه فرانسيز دو بانكيز اي دو ديبوتز) The société de banque et de dépôts, و (ذي بانك فرانسيز بور لوكوميرس اي لوندستري) The Banque Français pour le commerce et l'industrie, شركة كوهن ـ لويب kuhn - Loeb ، نيويورك . . الخ ، الخ ، تنتمي كل هذه الى مجموعة أضخم البنوك في العالم[1] . و(البنك الالماني) الذي يشكـل جزءاً من هذا « الـتروست المـالي »، يدير بالاشـتراك مع (شفـايزرش كريديتالستانت) Schweizerische Kreditanstalt ، ومع شركة (سبايريليزين) Speyer Ellissen ، الـ (اكتنين غيزيلشافت فور اوبيرسيشن باونترينهمونغن) -Ak-tiengesellschaft für über seeische Bauunternehmungen ، بهدف تنظيم مشاريع

(١) لايغهان : المصدر السابق، ص ١٧٤ .

بناء على الجانب الآخر من المحيط . ويقوم أيضاً بتنظيم مراكز لبيع الكيروسين في بلدان عدة ، ويشكل تحالفاً مع شركة نوبل الروسية ، ويشارك في الاتحاد الاوربي للكيروسين[1] جرى قبل فترة وجيزة تنظيم تروست مصرفي (كونسرتيوم القسطنطينية Consortium constantinopel) في بروكسل بهدف تمويل مشاريع في القسطنطينية . ويضم هذا التروست (البنك الالماني) و (البنك الشرقي الالماني) ـ مرتبطاً بالأول ـ وبنك دريسدن و (شافهاوزنشر بانكفيرين) Schaffhausenscher Bankverein ، و (الناشنال بنك)، و (السوسيتيه جنرال) في باريس، و(بنك باريس)، و (الكومبتوار ناشنال)، والشفيزيرش كريديتانستالت)، و (بنك فور ايليكترش اونترينهامونغن) Bank für elektrrische Unternehmungen[2]

ويجري في بروكسل تنظيم بنك خاص للسكك الحديد (ذي بنك بيلج دي شيمنس دي فير) The Banque belge de chemins de fer بمساعدة (بنك دي باريس اي دي بيز ـ باز) ، و (فيينا بانكفيرين) ، وال (شفيزيش كريديتاستالت) ، و (سوسيتيه جينرال دي شيمنس دي فير ايكونوميك) والبنك الالماني ، وبنك درسدن . . . الخ ، أي بمساعدة التروست المصرفي العالمي . سنسوق مثالاً اضافياً آخر : حصلت (سنديكيت المعدن) الروسية على مساعدة أربع مجموعات من البنوك « القومية » هي ، المجموعة الروسية (آسوف كوميرس بنك، وبنك بطرسبرغ التجاري العالمي ، وبنك التجارة الخارجية الروسية ، وبنك روسيا ـ الآسيوية ، والبنك التجاري في وارسو) ، والمجموعة الفرنسية (كريدت ليون ، بنك باريس اي دي بيز ـ باز ، سوسيتيه جينرال) ، والمجموعة الالمانية (البنك الالماني ، بنك فور هاندل اند اندستري ، وبنك درسدن)، والمجموعة

---

(١) لايغهان: المصدر السابق، ص ص: ٤٥٦ ـ ٤٨٦ .

(٢) نفس المصدر، الصفحات ٤٩٧ ـ ٤٩٨ .

البلجيكية (كريدت جينرال آيج)، سوسيتيه جينرال دي بلجيك ، ناجيلهاركيرز فيلز آليج)[1] .

ولعل من الخطأ الفادح التفكير بأن كل هذه الأمثلة ، ليست إلا استثناءات بمحض الصدفة . ذلك ان الحياة الاقتصادية تعج بأمثالها . ان المشاريع الكولونيالية وتصدير رأس المال إلى قارات أخرى، وانشاءات سكة الحديد وقروض الدولة وخطوط السكك الحديدية وشركات الذخيرة الحربية ومناجم الذهب ومزارع المطاط ، كل هذه ارتبطت ارتباطاً جوهرياً بنشاطات تروستات البنوك العالمية . وتنتشر العلائق الاقتصادية العالمية عبر عدد لايحصى من الخيوط، وتمر عبر الاف المفترقات ، وتتداخل في الاف المجموعات ، ثم تتجمع آخر الأمر في اتفاقيات أكبر البنوك العالمية، التي مدت مجساتها لتشمل كل أرجاء المعمورة . ان رأس المال المالي العالمي والهيمنة المنظّمة للبنوك على نطاق عالمي ، هي أحد حقائق الواقع الاقتصادي، التي لاسبيل لنكرانها .

من جهة أخرى، ينبغي للمرء ألّا يغالي في تقدير أهمية المنظمات العالمية . ان ثقلها المميز والخاص مقارناً بضخامة واتساع الحياة الاقتصادية للرأسمالية العالمية ، هو اطلاقاً ، ليس بالضخامة التي يمكن ان يبدو عليها، للوهلة الأولى. ان العديد من هذه المنظمات العالمية (ونعني السنديكات والكارتيلات)، ليست سوى اتفاقيات تتعلق بتقسيم الاسواق (Rayonierungs Kartelle) . وهي تشمل عبر سلسلة أقسام فرعية ضخمة للاقتصاد الاجتماعي، فروعاً محددة جداً ، فقط، من الانتاج (مثل سنديكيت القناني الزجاجية Bottle Syndicate الذي هو الأول بين أقرانه العمالقة)،

---

(١) زاكورسكي ـ Zagorsky : السنديكيتات والتروستات، ص ٢٣٠ لقد ذكرنا الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الخاصة فقط، ومن المفروض ان اتفاقيات الدولة التي تلعب دوراً اقتصادياً كبيراً (مثل التحالف البريدي العالمي، واتفاقيات سكك الحديد.. الخ) هي اتفاقيات معروفة للقارىء.

والعديد منها ذو طبيعة غير مستقرة إلى حد كبير لكن الاتفاقات العالمية القائمة على أساس احتكار طبيعي، هي وحدها التي امتلكت درجة أعظم من الاستقرار. ويظل قائماً ثمة ميل نحو النمو المتواصل للتشكيلات العالمية، ولايمكن تجاهل هذا النمو عند تحليل التطور الاقتصادي العالمي الحديث[1].

لقد تابعنا الميول الاساسية في نمو الاقتصاد العالمي، من تبادل السلع وصولاً الى نشاطات سنديكات البنوك العالمية، وليست هذه العملية بكل اشكالها المتفرعة إلاّ عملية تدويل الحياة الاقتصادية. انها عملية التقريب بين مراكز التطور الاقتصادي المفصولة عن بعضها جغرافياً. وهي عملية تحويل العلاقات الرأسمالية الى مستوى واحد. انها عملية التضاد المتنامي بين ثروة متركزة في أيدي الطبقة الرأسمالية العالمية، من جهة، وبين البروليتاريا العالمية من جهة أخرى. لكن هذا لايعني، على أية حال، وصول التقدم الاجتماعي مرحلة تستطيع الدول «القومية» التعايش فيها مع بعضها بانسجام. ذلك ان عملية تدويل الحياة الاقتصادية لاتتطابق البتة مع عملية تدويل مصالح رأس المال. وقد حالف الصواب اقتصادياً هنغارياً، في اشارته الى اعمال داعية السلام الانكليزي (نورمان انجيل) Norman Angell قائلاً: «انه» - أي نورمان انجيل - « لاينسى غير شيء واحد فقط هو وجود الطبقات في المانيا وانكلترا على حد سواء. انه لاينسى سوى حقيقة ان مايعتبر زائداً وغير مفيد، بل ولربما ضار ايضاً بالنسبة للناس ككل، يمكن أن يكون ذا فائدة جمة (Sehr gewinnbringened sein

---

(١) سارتوريوس فون فاليترشوسن. يضع تقديراً أقل أهمية للدور الذي لعبته المنظمات العالمية، قارن المصدر السابق، ص ١٠٠ «ان وجوب خلق، ووجوب وجود شركات عالمية بإدارة مركزية للانتاج، يبدو أمراً غير محبذ، لكن، بالطبع، يمكن للمرء أن يتوقع وجود اتفاقيات بين شركات قومية ضخمة تقوم بتوزيع اسواق البيع» أن وجهة النظر المضادة هذه يؤكدها هارمز (هامش من المؤلف).

(Kann بالنسبة لمجموعات فردية (**ممولين كبار، كارتلات** ، بيروقراطيين. . . الخ)»[1].
ويمكن تطبيق ذلـك ، بالـطبـع ، على الدول جميعها ، مادامت بنيتها الطبقية أمراً لاجدال فيه من زاوية علمية خالصة على الأقل لهذا السبب ، فان الذين لايرون وجود التناقضات في التطور الرأسمالي ، هم وحدهم الذين يفترضون بحسن نية أن يكون تدويل الحياة الاقتصـادية ، حقيقة عالمية (International der Tatsachen) ، أي ان الـذين يفترضون بأن التدويل الفوضوي هو تدويل منظم ، هم الذين يستطيعون وحدهم أن يأملوا في امكانية التوفيق بين المجموعات الرأسمالية «القومية» في «وحدة أرقى» لرأسمالية سلمية. ان الأمور تجري في الواقع بطريقة أكثر تعقيداً مما تبدو عليه للمتفائلين الانتهازيين. ان عملية تدويل الحياة الاقتصادية يمكن أن تعمق - فضلاً عن انها تعمق فعلاً - صراع المصالح بين مختلف الجماعات «القومية» من البرجوازيين بدرجـة كبـيرة. وبالفعل ، فان نمو تبادل البضائع العالمي ، لـس مرتبطاً البتة بنمو «التضامن» بين الجماعات التي تقوم بالتبادل ، بالعكس ، فانه يمكن ان يترافق مع نمو أكثر المنافسات ضراوة ، بما فيها تلك التي يكون الصراع فيها قضية حياة أو موت .

ويصح الشيء نفسه بالنسبة لتصدير الرأسمال . إذ لاتنشأ في هذا الميدان دائماً «منظومة من المصالح المشتركة» ويمكن أن يبلغ الصراع التنافسي على مجالات استثمار رأس المال درجات بالغة الحدة ، هنا أيضاً. إلا ان ثمة حالة واحدة فقط ، نستطيع دون تردد القـول فيهـا بوجـود تضـامن للمصالح ، تلك هي حالة نمو «المشاركة» والتمويل المالي ، أي عندما تكون لطبقة الرأسماليين من اقطار مختلفة ، ملكية جماعية لشيء واحد مشترك - بفضل ملكيتهم المشتركة للسندات . هنا نكون فعلياً أمام تشكل

---

(١) ايرفن زابو: (Erwin Szabo) :
«Krieg und wirtschaftsverfssung» in Archiv Für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 39, Bd, 3. Heft, pp 647- 648. بالألمانية .

أممية ذهبية Golden International[1] .

ان مايبدو ظاهرياً هنا، ليس تشابهاً بسيطاً، أو ـ كما يريد المرء حالياً أن يقول ـ «تـوازياً» في المصـالـح . ان مايوجـد هنـا هو وحـدة حقيقية . لكن مجرى التطور الاقتصـادي يخلق بصـورة موازية لهذه العملية، ميلاً عكسياً نحـو جعـل المصالح الرأسمالية، مصالح قومية . ويساهم المجتمع الانساني ، الذي يقع بأكمله تحت وطأة العقب الحديدية للرأسمال العالمي ، في دفع ضريبة هذا التناقض : عذاباً وموتاً ودماءً .

ان تشخيص آفاق التطور ، أمر صعب ، بدون تحليل كل الميول الأساسية للرأسمالية ، يعبر عن جانب واحد فقط من تدويل الحياة الاقتصادية ، فإن من الضرورة بمكان ، رصد الجانب الآخر كذلك . أي بالتحديد، تلك العملية المتعلقة بتدويل المصالح الرأسمالية ، التي تعبر بأكبر قدر من الوضوح عن فوضوية المنافسة الرأسمالية في حدود الاقتصاد العالمي . وهي عملية تؤدي إلى أفظع الكوارث والاضطرابات، وإلى أسوأ تبذير في الطاقة البشرية ، كما تطرح بقوة لامثيل لها ، مشكلة اقامة اشكال جديدة من الحياة الاجتماعية .

. . اننا نواجه الآن، على هذا الأساس ، مهمة تحليل عملية جعل رأس المال قومياً ، أي عملية قومنة الرأسمال، Nationalisation of Capital .

---

(١) أما كيف ينظر أيديولوجيو البرجوازية المعاصرون الى الاممية العالمية هذه (نحن لانتحدث بالطبع عن التناقضات بين «القمة» و«القاعدة» فان بالامكان رؤية ذلك من خلال كلمات سارتوريوس ان « «الأممية الذهبية» لايمكن أن تكون على الاطلاق مثالاً أعلى لرجل يملك وطن الآباء، ويعتقد أن جذور حياته ووجوده تغوران بعيداً في اعماق وطن الآباء هذا» (المصدر السابق، ص ٢٤) وهذا يظهر بدوره الضعف النسبي، لعملية تدويل المصالح الرأسمالية . (التشديد من المؤلف) .

القسم الثاني

الاقتصاد العالمي وعملية جعل الرأسمال قومياً (قومنة الرأسمال)

الفصل الرابع
البنية الداخلية لـ « الاقتصادات القومية »
وسياسة التعريفة

١ ـ «الاقتصادات القومية» كنقاط تقاطع للعلاقات الاقتصادية العالمية .

٢ ـ نمو احتكار المنظمات، الكارتلات والتروستات .

٣ ـ تركز عمودي . مؤسسات متحدة .

٤ ـ دور البنوك . تحول رأس المال إلى رأسمال مالي .

٥ ـ البنوك والتركز العمودي .

٦ ـ الدولة والمؤسسات البلدية (المحلية) Communal

٧ ـ النظام باعتباره كلاً واحداً .

٨ ـ سياسة التعريفة لرأس المال المالي ، والتوسع الرأسمالي .

يمثـل الاقتصـاد العـالمي ، كما رأينـا أعـلاه ، شبكـة معقـدة من الصلات الاقتصادية ذات الطبيعة المتناقضة أشد التناقض . والأساس في هذا كله هو علاقات الانتـاج على صعيد عالمي . ان الصـلات الاقتصـادية التي توحد مجوعة كبيرة من الاقتصـادات الفردية ، تنشأ وتوجد لتصبح أكثر تعدداً وأكثر دواماً ، مادمنا شرعنا ـ ضمن اطار اقتصاد عالمي ـ بتحليل اقتصادات «قومية» ، أي ، صلات اقتصادية قائمة ضمن حدود دول فردية . وليس ثمة شيء غامض فيما يتعلق بهذا الأمر ، كما لا ينبغي ان نعزو هذه الحقيقة إلى دور خلّاق مزعوم لـ « مبدأ الدولة State Principle» الذي يفترض أن يخلق في نطاق هو ذاته ، أشكالاً خاصة لوجود اقتصادي قومي ، كذلك لايوجد انسجام محتوم بين المجتمع والدولة . ان للقضية تفسيراً أكثر بساطة من ذلك بكثير . فالحقيقة هي الآن تأسيس الدول الحديثة ذاتها ككيانات سياسية محددة ، انـما نتـج عن حاجات ومتطلبات اقتصادية . ان الدولة تنمو على أساس اقتصادي . لقد كانت تعبيراً عن صلات اقتصادية فقط ، وقد ظهرت روابط الدولة كتعبير عن روابط اقتصادية فقط . وكان «الاقتصاد القومي» ، وهو كذلك الآن ، مثله

في ذلـك مثـل كل الأشكـال الحية ، منغمـراً في عملية متصلة من اعادة التجديد الداخلي، وهي عمليات فردية تمضي قدماً بالتوازي مع نمو القوى المنتجة . وكانت هذه تغير بصورة مستمرة موقع الجماعات الاقتصادية «القومية» الفردية ، في علاقتها مع بعضهـا الآخـر ، أي ، انها تؤثـر على العلاقات الداخلية للاجزاء الفردية من الاقتصاد العالمي النامي . ان عصرنا ينتج علاقات بالغة الأهمية . ان تدمير الاشكال الاقتصادية القديمة المحافظة، من القمة حتى الأسفل ، والتي ابتدأت مع المراحل الأولية للرأسمالية ، تتوج بالظفر على طول الخط . ولكن، في نفس الوقت، فان هذا الالغاء «العضوي» للمنافسين الضعفاء داخل اطار «الاقتصادات القومية» (تدمير الحرفيين، اختفاء الاشكال الوسيطة، نحو الانتاج واسع النطاق. . . الخ) ، تحل محلها الان مرحلة « حرجة » من الصراع الحاد الذي يجري بين خصوم عمالقة على السوق العالمي . وينبغي البحث عن أسباب هذه الظاهرة ، بالدرجة الأولى ، في التغـيرات الـداخلية التي تحدث في بنية «الـرأسماليات القومية» مسببة قيام ثورة في علاقاتها المتبادلة .

وتظهر هذه التغيرات ، بالدرجة الأولى، كتشكل ، وكانتشار سريع بصورة غير عادية ، لتنـظيمات الاحتكـار الـرأسـمالي: الكـارتـلات، السنديكات التروستات والسنديكات المصرفية[1] .

(١) لانستطيع الاسهاب، هنا، في الحديث عن الفروقات بين تلك الأشكال الاقتصادية، يكفينا القول ـ انسجاماً مع أغراض بحثنا ـ اننا لانجد ثمة فرقاً جوهرياً بين الكارتلات والتروستات. فالتروست في رأينا، هو فقط الشكل الاكثر تمركزاً للظاهرة نفسها. وكل المحاولات الشكلية المحض (قارنوا على سبيل المثال ادوارد هيلمان Eduard Heilmann
«Ueber Individualismus and Solidanismus in de Kapitalistischen Konzentration», in Jaffés Archiv, Bd, 39, Heft 3.
لتحديد الفرق بين الشكلين، عن طريق القول أن التروست «أوتوقراطي» بينما السينديكيت (أو الكـارتـل) «ديمقـراطي»، لاتغـير فيه أنمله في المسألة الحقيقية، وهي أن الأخير (أي

لقد رأينا أعلاه ، مدى قوة هذه العملية في المجال العالمي . وهي أعظم بما لايقاس ضمن اطار «الاقتصادات القومية» . وكما سنرى أدناه، فإن كارتل الصناعة «القومي»، يخدم كأحد أكثر العوامل فاعلية في تعزيز الاعتماد القومي المتبادل للرأسمال .

إن عملية تشكل الاحتكارات الرأسمالية، هي من زاوية منطقية وتاريخية ، استمرار لعملية تركز وتمركز رأس المال. وكما أنّ المنافسة الحرة بين الحرفيين، التي قامت على انقاض الاحتكار الاقطاعي ، أدت إلى تراكم وسائل الانتاج في أيدي طبقة الرأسماليين كملكية حكر لهم ، كذلك فان المنافسة الحرة داخل طبقة الرأسماليين ، يجري تحديدها أكثر فأكثر عن طريق الضوابط والقيود ، وعن طريق تشكل اقتصادات عملاقة تحتكر السوق «القومي» برمته . وينبغي عدم اعتبار مثل هذه الاقتصادات العملاقة ، على الاطلاق، ظاهرة «غير طبيعية» أو «اصطناعية» تظهر في سياق مساعدة الدولة، مثلها مثل التعريفة الكمركية ، ورسوم الشحن، والمكافآت، والمساعدات أو الطلبات Orders الحكومية. . . الخ . حقاً ، ان كل هذه «الأسباب» مجتمعة، عجلت فعلياً من عملية الاحتكار Monopolisation ، إلّا انها لم تكن على الاطلاق ، وهي ليست كذلك الآن أيضاً، الشرط الأول لقيامها . ماهو

= الكارتل) حصيلة الدور الذي لعبته تلك التشكيلات في الحياة الاقتصادية القومية . ولكن هذا لايعني بالنتيجة، عدم وجود فرق اطلاقاً بينهما، بل العكس، فمن زاوية معينة، يتعين على المرء تأكيد التمايز بين المبدأ «الديمقراطي» و«الاوتوقراطي» انظر الفصول ذات العلاقة في «Finanz Kapital» (رأس المال المالي، هيلفردنغ Hilferding (بالمانية) .

وباختصار، فإن الفرق، يكمن في «كون الكارتلات»، نعكس العملية الجارية في التروستات، لاتشير البتة الى الغاء صراع المصالح بين المشاريع الفردية المنتمية الى الكارتل» هلفردنغ :

«organisationsmacht und Staatsgawelt», Neue zeit ,32, Tahrgang ,2, Bd, P.140

ومابعدها . .

شرط أول حقاً لها Condition sin quo non **إنها هو درجة معينة من تركز الانتاج**. ولهذا، والحديث هنا يجري بشكل عام، فان تنظيمات الاحتكار تكون الأقوى والأكثر نفوذاً، حيثما تكون القوى المتجة أكثر تطوراً. وقد لعبت دوراً هاماً بدرجة خاصة، في هذا السياق، شركات المساهمة Joint stock Companies، وهو الشكل الذي سهل بدرجة هائلة عملية استثمار الرأسمال في الانتاج، وخلق مشاريع ذات ابعاد مجهولة حتى يومنا هذا. ولهذا، يكون طبيعياً بدرجة أكبر، ان تنتمي القيادة في حركة الكارتل الى البلدين الاثنين اللذين تقدما الصفوف بسرعة محمومة، واحتلا المكانة الاولى في السوق العالمي، نعني، الولايات المتحدة الامريكية والمانيا.

تمثل الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً كلاسيكياً للتطور الاقتصادي الحديث، وههنا بالذات، يوجد الشكل الأكثر تمركزاً من تنظيمات الاحتكار، «التروستات»، التي أصبحت متجذرة في أعماق هذه التربة. و بعطينا الجدول التالي، فكرة واضحة عن النفوذ الاقتصادي الهائل الضخم للتروستات ـ ولأضخم كبرياتها بالدرجة الأولى ـ كما يعطينا فكرة واضحة عن نموها.

واستناداً إلى مودي Moody، فإن نمو التروستات بين ١٩٠٤ و١٩٠٨، يجري التعبير عنه بالارقام الواردة في الجدول رقم (١٦) عمم ١٦

واستناداً الى سنوية (بور) Poor الخاصة بالشركات، وسنوية (بور) الخاصة بسكك الحديد، لعام ١٩١٠، فإن المجموع الكلي يساوي ٣٣٫٣ بليون دولار[1]. وفي ١٩١٠، كانت حصة التروستات في الانتاج «القومي» قد أصبحت لتوها، ضخمة جداً. فهي تنتج ٥٪ من المنسوجات، ٤٥٪ من الأواني الزجاجية، ٦٠٪ من القطن والأقمشة المطبوعة، ٦٢٪ من المواد الغذائية، ٧٢٪ من المشروبات

(١) ل. غولدشتاين: السنديكات، التروستات، والسياسية الاقتصادية الحديثة، موسكو، ١٩١٢، ص ٥١

Syndicates, Trusts and modern economic policy, Moscow, 1912, P. 51

جدول رقم (١٦)

	١٩٠٤		١٩٠٨	
مجاميع التروستات	عدد الشركات	قيمة الأسهم والسندات	عدد الشركات	قيمة الأسهم والسندات
التروستات الصناعية السبع والأضخم	١ر٥٢٤	٢ر٦٦٢ر٧٥٢ر٠٠	١ر٦٣٨	٢ر٧٠٨ر٤٣٨ر٧٥٤
تروستات صناعية أصغر	٣ر٤٢٦	٤ر٠٥٥ر٠٣٩ر٤٣٣	٥ر٠٣٨	٨ر٢٤٣ر١٧٥ر٠٠٠
تروستات في مجرى اعادة التنظيم	٢٨٢	٥٢٨ر٥٥١ر٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠
المجموع الكلي	٥ر٢٣٢	٧ر٢٤٦ر٣٤٢ر٥٣٣	٦ر٦٧٦	١٠ر٩٥١ر٦١٣ر٧٥٤
مؤسسات امتيازات	١ر٣٣٦	٣ر٧٣٥ر٤٥٦ر٠٧١	٢ر٥٩٩	٧ر٧٨٩ر٣٩٣ر٦٠٠
مجموعة أكبر مالكين للسكك الحديد	١ر٠٤٠	٩ر٣٩٧ر٣٦٣ر٩٠٧	٤٧٥	١٢ر٩٣١ر١٥٤ر٠٠٠
المجموع الكلي	٧ر٦٠٨	٢٠ر٣٧٩ر١٦٢ر٥١١	١٠ر٠٢٠	٣١ر٦٧٢ر١٦١ر٣٥٤[1]

(١) بروفسور نازاريفسكي (Prof. Nazarevsky): موجز تاريخ ونظرية الاقتصاد الجماعي الرأسمالي، السنديكات والتروستات والمؤسسات مجلد ١، جزء ١، موجز تاريخ الاتحادات في الصناعة الامريكية، موسكو، ١٩١٢، ص ص ٣١٨ - ٣١٩.

الكحولية ، ٧٧٪ من **المنتوجات المعدنية (هي الحديد** والفولاذ حصراً)، ٨١٪ من الكيمياويات، ٨٤٪ من الحديد والفولاذ ومنذئذ ازدادت حصتها في انتاج القومي بدرجة ملحوظة ، بسبب سير عملية تركز وتمركز رأس المال في الولايات المتحدة الامريكية، بسرعة خرافية .

« لايمكن إلاّ لعدد قليل، حسب، من الطلبة الذين يدرسون التطورات الأحدث عهداً من التنظيم المالي للانتاج الكبير ، وفروعه التجارية ، ان يملك فكرة عن التركز الهائل، ومدى قوة نفوذه على مؤسسات متحدة ومتباينة على نطاق واسع ، تضم في دائرة نفوذها أحياناً، قوى منتجة تتجاوز حدود الاقتصاد القومي الفردي»[(١)] .

ومن المتعذر ضمن إطار الدراسة الحالية ، القيام حتى باحصاء التروستات الرئيسية العاملة في البلدان المختلفة . لكن، دعونا نشير فقط إلى ان على رأس هذه التروستات كلها ، يقف أكبر تروستين عملاقين : The Standard Oil company, and the united states steel corporation. ستاندرد أويل كومباني، ويونايتدستيت ستيل كوربوريشن ، وهما يمثلان ، على التوالي ، المجموعتين الماليتين الضخمتين لروكفيللر ومورغان .

وفي المانيا، تجري حركة رأس المال الكبير، عبر خطوط مماثلة . ففي ١٩٠٥ ، واستناداً إلى احصاءات رسمية ـ كان ثمة ٣٨٥ كارتلاً في أكثر فروع الانتاج تبايناً[(٢)] ويقدر النظري المعروف وقائد حركة الكارتل في المانيا، الدكتور تشيرجسكي

---

(١) أوجين فون فيليونج ـ Eugen von Philipovich :
«Monopoly und Monopolitik» in Grünberg's Archiv für die Geschichte des Sozialismus und der Arbriterbewgung, Bd VI, 1915, Heft I,P. 158. (بالألمانية) .

(٢) روبرت لايغمان : Kartelle und trusts, Stuttgart, 1910.

Tschierschky عدد الكارتلات في المانيا بحوالي **٥٥٠** الى **٦٠٠** كارتل[١] .

وأضخم هذه الكارتلات جميعاً هو: سنديكيت الراين - ويستفالن للفحم (Rheinish - Westfälisches Kohlen syndicat) ، وسنديكيت الفولاذ (Stahlwerk werband).

واعتماداً على رافالوفيج Raffalovich ، أنتج الأول عام **١٩٠٩** وفي منطقة دورتسموند مقدار ٨٥ مليون طن من الفحم ، فيما بلغ انتاج جميع «الغرباء» الآخرين ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ ملايين طن فقط (٩ر٤٪)[٢]

وفي كانون الثاني **١٩١٣** ، ارتفع انتاج سنديكيت الفحم الى **٦ر٩٢٪** من مجمل انتاج منطقة الراين، و **٥٤٪** من مجمل الانتاج القومي . في ذلك الوقت، **زاد** سنديكيت الفولاذ انتاجه الى **٤٣-٤٤٪** من الانتاج القومي . وينتج تروست السكر **المصفّى** ، الذي يضم **٤٧** مشروعاً ، حصة جد كبيرة من الناتج الكلي (**٧٠٪** من السكر المستهلك في البلاد، و **٨٠٪** من السكر المصدر خارجاً)[٣] وتروست الكهرباء (المتكون من تروستين هما: An Interessengemeinschaft سيمنس - شوكرت - Siemens Schukert. والـ: أ. ي. ج (A-E-G) ، يسيطر على **٤٠٪** من مجمل الطاقة المنتجة .

وإذا أخذنا التنظيمات الاحتكارية في بلدان أخرى، من زاوية **اعدادها** المجردة، ودون مقارنتها بالولايات المتحدة الامريكية والمانيا، فسنجد ان عملية تكون

---

(١) الدكتور س. تشيرجكي : (Dr.s. Tschierschky):
Kartelle und trust, Leipzig, Göschen, 1911, P.52.

(٢) أ. رافالوفيج : «السنديكات، والكارتلات في المانيا عام **١٩١٠**» في الريفيو انترناشنل دي كومرس، دي اندستري أي دي لابانك، **٣٠** تموز، **١٩١١** (بالفرنسية).

(٣) مارتن سان ليون Martine Sain Léon: الكارتلات والتروستات، الطبعة الثالثة، باريس، **١٩٠٩**، ص **٥٦**. (بالفرنسية).

السنديكات Syndication Process ، هي على درجة من الأهمية والبروز في كل مكان .

وتملك فرنسا عدداً كبيراً من السنديكات في ميدان صناعات التعدين ، السكر، الزجاج ، الورق ، النفط ، الكيمياويات ، النسيج ، الفحم ، . . . الخ . وأهم هذه على الاطلاق هي :

Le compitoir de Longwan التي تنتج كل سبائك الحديد المصنوعة في فرنسا تقريباً ، وكـذلك سنديكيت السكر الذي يهيمن على كل السوق تقريباً ، و Société Générale des glaces de st. Gobain ، التي تحتل موقعاً احتكارياً مطلقاً تقريباً . . . الخ كذلك سلسلة سنديكات زراعية وثيقة الصلة بالجمعيات الزراعية Agricultural Sociétiés [1] .

والمجمعات الضخمة لصناعة النقل ، وبالتحديد ، شركات المراكب البخارية الثلاث :

– Compagnie Générale transat lantique

– Compagnie des Messageries Maritimes.

– compagnie des Chargeurs Réunis.

التي تشمل ٤١٫٢٥٪ من الأسطول التجاري الفرنسي برمته [2] .

وفي انكلترا حيث ظلت الحركة الاحتكارية لمدة طويلة شديدة الضعف لعدد من الأسباب ، ورغم التركز الضخم للصناعة ، فإن عملية اشاعة التروستات Trustification في الصناعة (« اندماجات » amalgamation ، «اتحادات» Associations ، «تروستات استثمار Investment trust) خطت خطوات هائلة نحو الأمام في غضون

---

(١) مارتن سان ليون : المصدر السابق ، ص٨٩ ومابعدها .

(٢) ج . لوكار بنتيير G. Lecarpentier:
Commerce maritime et marine marchande, Paris, 1910, P. 165 (بالفرنسية) .

السنوات القلائل الأخيرة جداً . وبدأت المميزات القديمة بالتراجع ، لتغدو من مخلفات الماضي سواء مايتعلق بحركة العمل في انكلترا ، أو مايتعلق بسياسة حرية التجارة الانكليزية التقليدية (كما سنرى أدناه، فان المنافسة الحرة التي هي ليست سوى اسم آخر لحرية التجارة، جرى إقصاؤها الى الخلف في دنيا السياسة الخارجية الاقتصادية) . والجاهل وحده يستطيع اليوم الاشارة الى انكلترا كممثل لطراز اقتصادي مختلف كلية . واليكم بضع حالات تصلح لاستخدامها كمثال :

Association of Portland Cement Manufacturers

التي تنتج ٨٩٪ من الناتج القومي ، تروستات الفولاذ، تروستات الكحوليات، تروستات ورق الجدران التي تنتج ٩٨٪ من ورق الجدران برمته ومن مواد الديكورات الأخرى كذلك ، تروستات الكابلات (Cablemaker's Association الذي ينتج حوالي ٩٠٪ من الناتج القومي)، تروست Fine cotton spinner's and Doubler's trust (وهذا يسيطر بشكل خاص على انتاج انكلترا كله .) تروست الاصباغ والمواد القاصرة The dyers and bkacher's trust (بليجرز اسوشيشن ودايرز اسوشيشن، حوالي ٩٠٪)، و Imperial Tobacco Company (حوالي نصف الانتاج القومي) . . الخ[1] .

ومن بين الكارتلات الضخمة في النمسا ، نجد مايلي :

سنديكيت فحم بوهيميا (٩٠٪ من كل انتاج النمسا)، سنديكيت الطابوق بناتج سنوي يرتفع الى ٤٠٠ مليون كراون (يبلغ انتاج الاجانب ٤٠ مليون كراون فقط)، سنديكيت الحديد، سنديكيت النفط (في غاليسيا مع ٤٠٪ من الناتج القومي)، وسنديكات السكر والزجاج والورق والأنسجة وغيرها .

حتى في بلد متخلف كروسيا ، ومع قلة وندرة رأس المال ، فان عدد

---

(١) هيرمان ليفي : Hermann Levy:
الاحتكار والمنافسة، لندن، ١٩١١ ص ص ٢٢٢ ـ ٢٦٧ .

السنديكات والتروستات **ذات النموذج** الأكثر تعقيداً ، يربو على المئة، استناداً إلى السيد غولدشتاين . علاوة على ذلك، ثمة عدد من الاتفاقيات المحلية ذات النموذج الأقل تعقيداً ، دعونا نذكر أكبرها فقط[1] .

في صناعة الفحم ، هناك تروست برودوغول Produgal Trust (ينتج ٦٠٪ من فحم منطقة الدون) .

١٩ سنديكيت في صناعة الحديد، أضخمها هي : برودواميتا Prodameta (تروستات أدوات الحديد وتسيطر على ٨٨ ـ **٩٣**٪ من الانتاج القومي)، كروفليا Krovlia (تروست رقائق الحديد الذي يملك ٦٠٪ من الناتج القومي)، برودفاغون Prodvagon (تروست السيارة القاطرة Railroad car الذي يضم **١٤** من مجموع ١٦ مصنعاً لصنع السيارات) . في مجال صناعة النفط، يتركز كل الانتاج تقريباً في ايدي اربع شركات مغلقة على بعضها بصورة متبادلة . ويستحق الذكر هنا أيضاً كل من سنديكيت النحاس (٩٠٪)، وسنديكيت السكر (١٠٠٪)، اتفاقيات صناعة الانسجة، التبغ (٥٧ـ٥٨٪) وسنديكيت علب الكبريت. . الخ .

وفي بلجيكا، تظهر السنديكات المرحلة العالية التي بلغتها من التطور. بل **ان** الامر كذلك حتى في بلدان فتية، كاليابان، دخلت بدورها طريق بناء الاحتكارات الرأسمالية. وهكذا، تتعرض أشكال الانتاج الرأسمالي القديمة لتغيرات راديكالية. فاستناداً الى أرقام : ف. لاور F. Laur ، **فان ٢٢٥ بليون فرنك، من مجموع ٥٠٠ بليون فرنك (أي قرابة النصف)، مستثمرة في المشاريع الصناعية لبلدان العالم كافة، انما يجري استثمارها في انتاج تديره كارتلات وتروستات** . ورأس المال هذا موزع بين بلدان مختلفة على الشكل التالي: الولايات المتحدة الاميركية (١٠٠ بليون فرنك)،

---

(١) أخذنا الاستشهادات من ل. كافنهاوس L. Kafenhous: «السنديكات في صناعة الحديد الروسية» .

كذلك: غولد شتاين ـ المصدر السابق. كذلك زارغورسكي ـ المصدر السابق .

(المانيا ٥٠ بليون فرنك) فرنسا **٣٠ بليون فرنك** ، . . الخ ، وقد جرى تقدير هذه الارقام جميعاً بأقل من مستوياتها الحقيقية)[1] . وهذا من شأنه ان يشير إلى قول كامل للعلاقات المتبادلة بين القوى القديمة في كل بلد من هذه البلدان ، وهو أمر لايمكن إلّا أن يؤدي إلى احداث تغيرات راديكالية في العلاقات المتبادلة بين البلدان نفسها .

والعملية ، على أية حال ، ليست مقصورة على فروع فردية للانتاج . إذ تجري ، بشكل متواصل ، عملية تجميع مختلف فروع الانتاج ، وتحويل هذه الفروع الى تنظيم واحد موحد . وتفصح هذه العملية عن نفسها ، بالدرجة الاولى ، في شكل مشاريع متحدة Combind enterprises أي ، مشاريع تجمع بين إنتاج المواد الأولية والبضائع المصنّعة ، بين إنتاج المواد المصنعة وتلك ذات المنتوجات غير النهائية unfinished . . الخ ، وهي عملية تستطيع أن تقوم ، بل وتقوم فعلاً ، بامتصاص أكثر فروع الانتاج اختلافاً ، طالما أن كل فرع من فروع الانتاج ، في ظل تقسيم العمل السائد في عصرنا ، يعتمد على كل الفروع الأخرى بدرجة تقل أو تزيد ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة .

على سبيل المثال ، حين ينتج تروست ما ، بالإضافة الى انتاجه الرئيسي منتوجاً عرضياً أيضاً ، فانه يظهر بذلك ميلاً نحو احتكار الفرع الأخير من الانتاج هذا ، والذي يستخدم بدوره كحافز لاحتكار انتاج البضائع المستخدمة كبدائل للمنتوج الثانوي العرضي ، ثم يأتي فيما بعد الميل نحو احتكار انتاج المواد الأولية المستخدمة لانتاج المادة البديل ، وهكذا دواليك ، هكذا يجري خلق (الكومبينيشن) المجمعات التي تبدو أمراً مذهلاً وصاعقاً ـ للوهلة الأولى ـ كما هو الحال في الحديد والسمنت ، النفط والكلوكوز . . الخ . هذا التركز والتمركز العموديان وهو على خلاف التمركز الأفقي الذي يحدث ضمن اطار فرع من الانتاج ، يعني من جهة ، اختزال التقسيم

---

(١) غولدشتاين : المصدر السابق ، ص ٥ .

الاجتماعي للعمل، طالما أنه يجمّع في مشروع واحد، العمل الذي كان موزعاً في السابق بين عدة مشاريع، كما أنه يحفز، من جهة أخرى، تقسيم العمل داخل وحدة الانتاج الجديد. وتميل مجمل العملية، مأخوذة على صعيد عالمي، الى تحويل الانتاج «القومي» برمته الى مشروع مجمّع واحد منظم تنظيماً يربط بين كل فروع الانتاج، وتسير العملية نفسها، بسرعة كبيرة، بطريقة أخرى: فرأس المال المصرفي يتغلغل في الصناعة، ويتحول رأس المال الى رأس مال مالي.

لقد رأينا في الفصول السابقة، مدى الأهمية الهائلة المترتبة على المشاركة في المشاريع الصناعية، وعلى تمويل هذه المشاريع الصناعية، والأخيرة هي احدى وظائف البنوك الحديثة.

« إن قسماً كبيراً ومتزايداً من الرأسمال الصناعي، لايعود الى الصناعيين الذين يستخدمونه. ان حق المضاربة برأس المال، هو حق يحصلون عليه فقط، عبر البنك، الذي يبدو في علاقته بهم، كمالك لهذا الرأس مال. من جهة أخرى، يكون البنك مضطراً إلى وضع جزء متزايد من رأسماله في الصناعة. وبهذه الطريقة، يصبح البنك رأسمالياً صناعياً بدرجة لاتفتأ بالتزايد. ان رأس المال المصرفي، اي الرأسمال على شكل نقود، الذي تحول على هذا الأساس، وفي الواقع الفعلي، إلى رأسمال صناعي، هو مايسمى برأس المال المالي »[1].

هكذا، وبواسطة مختلف أشكال الائتمان، بواسطة امتلاك أسهم وسندات، وعن طريق تطوير المشاريع بصورة مباشرة، يظهر رأس المال المصرفي وهو ينهض بدور المدير والمنظم للصناعة. وهذا التنظيم للانتاج المجمّع للبلاد بأكمله هو الأقوى والأضخم، كلما كان الأمر كذلك بالنسبة لتركز الصناعة من جهة، ولتركز البنوك من جهة أخرى. وقد استولى الأخير، في الفترة الأخيرة، على حصص ضخمة.

(١) رودولف هيلفردنغ Rudolf Hilferding:
Das Finanzkepita, Vienna, 1910, P. 283. (بالألمانية).

واليكم بعض الأمثلة .

في ألمانيا، يوجد احتكار المصارف الفعلي في أيدي ستة بنوك، هي : بنك دويتش، وديسكو نتوغيسلشافت، وبنك دارمشتادتير ، وبنك درسدن ، وبرلينر هاند لسفيسلشافت، وشافهاوسينشير بانكفيرين وارتفع رأس مال هذه البنوك عام ١٩١٠ الى ١٢٢٢٫٦را مليون مارك[1]. ويمكن رؤية نمو نفوذ هذه البنوك ، من نمو عدد مؤسساتها داخل المانيا (تدخل في التعداد البنوك الأساسية وفروعها، بنوك الايداع ودوائر صرف العملة، كذلك «مشاركـ» تهم في بنوك شركة الأسهم الالمانية) :

في ١٨٩٥ (٤٢)، في ١٨٩٦ (٤٨)، في ١٩٠٠ (٨٠)، في ١٩٠٢ (١٢٧)، في ١٩٠٥ (١٩٤)، في ١٩١١ (٤٥٠).[2] . لقد نما عدد هذه المؤسسات، في غضون ست عشرة سنة ، بمقدار احدى عشرة مرة .

كان ثمة في الولايات المتحدة الامريكية، مصرفان اثنان فقط، على هذه الدرجة من الأهمية، هما : ذناشنال ستي بنك The National city Bank (شركة روكفللر) و ناشنال بنك أوف كوميرس National Bank of commerce (شركة مورغان). ويسيطر هذان المصرفان على مشاريع صناعية وبنوك لاتعد ولاتحصى ، ويتداخلان معها بكل الطرق والوسائل .

« يمكن معرفة حجم العمليات المصرفية لمجموعتي روكفللر ومورغان ، بصورة تقريبية ، على ضوء حقيقة تفيد بأنه في العام ١٩٠٨ كانت المجموعة الأولى ، تملك في عداد زبائنها وتسيطر على احتياطات بمقدر ٣٣٥٠، فيما كان لدى الثانية

---

(١) فيرنر زومبارت Werner Sombart:
Die Deutsch. Uolkswirtschaft in XIX Jahrhundert Berhin, 1913, chapter X. (بالألمانية) .
ووفقاً لتقارير الصحافة الاخيرة (الفورفارتز Vorwàrts ، برلين) فإن الديسكونتيغسيلشافت Diskontogesellschaft ابتلعت لتوها الشافهاوسينشر بانكفيرين .

(٢) ج . رايسر: دي دوتشين كروسبانكن، الملحق ٨، ص٧٤٥.

٢٧٥٧ من البنوك القومية وبنوك **الدولة وغيرها** » . **ولايمكن انشاء تروست جديد** دون مساعدة هذه البنوك التي غدت «احتكار صنع الاحتكار»[١]

ويتطابق مع هذه الصلة الاقتصادية الفريدة من نوعها بين فروع الانتاج المختلفة والبنوك ، شكل خاص من الادارة ذات المستوى الأرفع للاثنين ، وفي الواقع ، فان ممثلي الصناعيين هم الذين يديرون البنوك ، والعكس صحيح أيضاً . وكان (يديلز Jeidels مخولاً بالتصريح بأن البنوك الالمانية الستة المذكورة أعلاه ، امتلكت عام ١٩٠٣ (٧٥١) مقعداً في مجالس الرقابة العليا لشركات الأسهم الصناعية[٢] وبالعكس، كان ثمة (في كانون الأول ١٩١٠) ، (٥١) ممثلاً للصناعة في مجالس الرقابة العليا للبنوك[٣] .

أما بالنسبة لامريكا ، فالحقيقة التي سنوردها أدناه، تلفت الانتباه الى أبعد الحدود، . فمن قائمة قدمت الى مجلس الشيوخ، خلال مناقشة حول مشروع قانون لتحسين البيزنس المصرفي (لجنة لافوليت عام ١٩٠٨ La Follett's Commisson) ظهر ان (٨٩) شخصاً ، يحتلون مايزيد على (٢٠٠٠) ألفين منصباً للمدراء في مختلف شركات الصناعة والنقل وغيرها، من الشركات التي تدار مباشرة أو بصورة غير مباشرة من قبل روكفللر ومورغان .

وتجدر الاشارة هنا أيضاً ، إلى الدور الهام الذي لعبته مشاريع الدولة والمشاريع البلدية (المحلية) التي تدخل في المنظومة العامة لـ «الاقتصاد القومي» .

---

(١) نازاريفسكي : المصدر السابق، ص٣٦٢.

(٢) بارفوس (Parvus):

Der staat, die industrie und der Soziolismus, p. 77. (بالألمانية) .

كتب هذا الكتاب حين كان (بارفوس) لاتزال في «المرحلة الاولى» من تحولاتها .

- رايزر: المصدر السابق، الجزء ٤، ص ٦٥١ ومابعدها .

(٣) رايزر: المصدر السابق، ص ٥٠١ .

ونجد بين مشاريع الدولة، مشاريع التعدين قبل غيرها (في المانيا، يوجد من بين ٣٠٩ منجماً للفحم تنتج ١٤٩ مليون طن، ٢٧ منجماً ينتج ٢٠٫٥ مليون طن، يعود الى الدولة، عام ١٩٠٩ . وقد بلغت القيمة الكلية لانتاج الدولة (٢٣٥) مليون مارك. كذلك تنتمي مناجم الملح وغيرها الى هذا الصنف. وقد بلغ الدخل الاجمالي لكل مشاريع الدولة في المانيا عام ١٩١٠، ٣٤٩ مليون مارك، فيما كان الدخل الصافي ٢٥ مليون مارك)[1] بعد التعدين تأتي سكك حديد الدولة (في انكلترا فقط، وقبل الحرب فقط، كانت سكك الحديد حصراً في أيدي مالكين خاصين). ثم تأتي دائرة البريد، والتلغراف، .. الخ، كذلك الحراجة Forestry ومن بين المشاريع البلدية ذات الأهمية الاقتصادية البالغة، تأتي منظومة المياه، بالدرجة الأولى، ومنظومة الغاز، والانشاءات الكهربائية، بكل تفرعاتها[2]. وتشكل بنوك الدولة المتنفذة القوية جزءاً من هذه المنظومة أيضاً. وتتخذ العلاقة المتبادلة بين المشاريع «العامة» هذه، أو بين المشاريع ذات الطبيعة الخاصة الصرف، أشكالاً مختلفة. والصلات الاقتصادية، على وجه العموم، هي صلات متعددة ومتنوعة، وليس الائتمان أقلها - عدداً وتنوعاً. وتظهر علاقات جد وثيقة على أساس مايدعى بـ «النظام المختلط» mixed system (Gemischte Unternehmungen)، حيث يتألف مشروع معين من عناصر «عامة» وعناصر خاصة على حد سواء (مشاركة ذات طابع واسع النطاق تكون احتكارية في العادة، شركات) وهي ظاهرة ليست نادرة في عالم الاقتصاد البلدي (المحلي) communal economy. وبنك الرايخ (Reichsbank) هو مثال ذو فائدة خاصة. فهذا البنك الذي يمارس تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية في المانيا، يبدو

---

(١) ك. ت. ايهيبرغ: Finanzwissenschaft, 1922, P. 99. (يقتبس المؤلف هنا من ترجمة روسية ظهرت في وقت سابق ـ الملاحظة من قبل المترجم الانكليزي).

(٢) انظر: كوميوناليز جاهربوش Kommunales Jahrbuch للسنوات ١٩١٣ ـ ١٩١٤، صادر عن ليندیمان، شفاندر وسوديكوم، ص ٥٦٦ ومابعدها.

وثيق الصلة بـ «الاقتصاد الخاص»، لدرجة ان الخلاف لم يحسم بعد حول امكانية اعتبار هذا البنك شركة للأسهم أم مؤسسة للدولة، وحول ماإذا كان خضوعه يجري للقوانين التي تحكم المشاريع الخاصة، أم للقوانين التي تحكم مشاريع عامة[1].

إن كل أجزاء هذه المنظومة المنظمة الى أبعد الحدود، والتي تضم الكارتلات والبنوك ومؤسسات الدولة، هي في حالة نمو يجري بصورة مشتركة. وتزداد هذه العملية سرعة بالارتباط مع نمو التركز الرأسمالي. ويخلق ظهور الكارتلات والمجمعات المتحدة، على الفور، منظومة مصالح بين البنوك المالية. وتشارك البنوك من جهة أخرى، في ضبط المنافسة بين مشاريع تقوم هي بتمويلها. وبصورة مماثلة، فإن كل تفاهم يحدث بين البنوك، يساعد على ربط المجموعات الصناعية ببعضها وتصبح مشاريع الدولة أيضاً، أكثر اعتماداً من ذي قبل على تشكيلات مالية.. صناعية، واسعة النطاق، وبالعكس. وهكذا، فان مختلف مجالات عملية التركز والتنظيم، يحفز بعضها الآخر، خالقة بذلك اتجاهاً شديد القوة نحو تحويل كل **الاقتصاد القومي الى مؤسسة متحدة عملاقة واحدة، تحت سيطرة ملوك المال والدولة الرأسمالية، مؤسسة تحتكر السوق القومية، وتشكل مستلزماً أولياً لتنظيم الانتاج، على مستوى غير رأسمالي أرقى وأعلى.**

يترتب على ذلك، ان العالم الرأسمالي، والنظام العالمي للانتاج، يتخذ لنفسه في أيامنا هذه المظهر التالي: بضع كتل اقتصادية منظمة وراسخة صلبة (القوى العظمى المتحضرة)، من جهة، ومحيط البلدان النامية ذات النظام الزراعي أو شبه الزراعي، من جهة أخرى. ان العملية التنظيمية (التي هي ـ ونقول ذلك بين هلالين

---

(١) انظر: ويلي بومغارت Willy Baumgart:

. Unser Reichbank.

. Ihre Geschichte und ihre Verfassung, Berlin, 1915.

لقد ازداد دور الدولة كمنظم للصناعة، زيادة هائلة في فترة الحرب.

وسنناقش لاحقاً هذه الموضوعة، حين نتحدث عن مستقبل الاقتصادين القومي والعالمي.

ـ ليست البتة الهدف أو القوة المحركة للسادة الرأسماليين، كما يزعم ايديولوجيوهم، بل انها النتيجة الموضوعية لسعيهم وراء الحصول على أقصى حد من الربح) تميل إلى تجاوز الحدود «القومية». الا انها تصطدم في هذا الطريق، بعوائق أساسية جداً. أولاً انه لأيسر بما لايقاس التغلب على منافسة تجري على صعيد «قومي»، من التغلب على منافسة تجري على صعيد عالمي (تظهر الاتفاقيات الدولية، في العادة، استناداً إلى احتكارات «وطنية» نشأت لتوها).

ثانياً. ان الفروقات الموجودة في البنية الاقتصادية وبالتالي في أكلاف الانتاج، تجعل الاتفاقيات غير مفيدة للمجموعات «القومية» المتقدمة. ثالثاً، ان روابط الوحدة مع الدولة وحدودها، هي بحد ذاتها، احتكار يتنامى باطراد، ويؤمن أرباحاً إضافية، ومن بين العوامل المندرجة في الصنف الأخير، دعونا نتوقف قبل كل شيء عند سياسة التعريفة.

لقد شهدت طبيعة سياسة التعريفة، تحولات شاملة. فرسوم الجمارك في الأزمنة الخوالي، كانت تهدف إلى الدفاع، أما الرسوم الجمركية اليوم، فتستهدف العدوان. كانت تعريفات الأيام الخوالي، ضمانات لبضائع كان انتاجها ضعيف التطور داخل بلادها، بحيث انها لاتستطيع الصمود في وجه منافسة في السوق العالمي، أما في أيامنا هذه، فـ «الحماية» يجري تأمينها لتلك الفروع من الانتاج، التي هي أكثر قدرة على مواجهة المنافسة.

في كتابة (النظام القومي للاقتصاد السياسي) National System of Political Economy، يناقش (فردريك ليست) friedrich List، حامل راية سياسة الحماية، الرسوم الجمركية الترشيدية (educational customs duties) ناظراً إليها نظرته إلى اجراء مؤقت يقول ليست: «اننا سنتحدث هنا عن قانون التعريفة، باعتباره، فقط، وسيلة ترشيد educate الصناعة... ويمكن تبرير اجراءات الحماية، كوسيلة لتشجيع وحماية طاقة البلاد الصناعية فقط، بين تلك الشعوب، التي... تكون

مدعوة لأن تؤمن لنفسها ، موقعاً مساوياً لتلك الشعوب التي تحتل المقام الأول زراعياً وصناعياً وتجارياً ، أي القوى العظمى على الصعيدين البحري والقاري»[1] .

ولايوجد شيء كهذا ، اليوم ، غم مزاعم بعض المنظرين البرجوازيين . وليست « الحماية المشددة » اليوم ، إلاّ السياسة الاقتصادية للكارتلات كما تصوغها الدولة . ان الرسوم الجمركية اليوم ، هي رسوم الكارتلات ، أي انها وسائل في أيدي الكارتلات للحصول على ربح اضافي . لأن من الواضح أن الغاء أو تقليص المنافسة إلى حد أدنى في السوق المحلية ، فإن بوسع «المنتجين» رفع الأسعار داخل السوق المحلية ، مضيفين ربحاً مساوياً للتعريفة . هذا الربح الاضافي هو الذي يجعل بالامكان بيع بضائع في السوق العالمية ، بسعر أدنى من كلفة الانتاج ، أي ممارسة سياسة **الاغراق بالسلع** التي هي سياسة التصدير المميزة للكارتلات . وهذا يفسر الظاهرة التي تبدو غريبة ظاهرياً ، وهي ان التعريفات اليوم «تحمي» صناعات التصدير كذلك . **وقد** رأى انجلز بوضوح ، الصلة القائمة بين نمو الكارتلات من جهة ، والتعريفات الحديثة بسماتها ومميزاتها المحددة ، من جهة أخرى .

«إن الحقيقة التي تفيد ـ يقول انجلز ـ بأن النمو السريع والهائل للقوى المنتجة ، يتجاوز حدود سيطرة قوانين الاسلوب الرأسمالي في تبادل البضائع ، التي يفترض أن تتحرك هذه ضمن اطارها ، تفرض نفسها أكثر فأكثر ، على عقول الرأسماليين هذه الأيام . ويتبدى هذا ، بشكل خاص ، عبر اثنين من الأعراض . الأول ، الهوس

---

(١) فردريك ليست (Friedrich List):

Gesamelte Schriften, herausagegeben Von Ludvig Häuser in 3 Teilen, Stuttgart und Tübingen, 1851. بالألمانية .

ـ كذلك :

Des national System der Politishen okonomie, PP 302 - 311.

وتعني بالانكليزية : النظام القومي للاقتصاد السياسي ، نيويورك ١٩٠٤٢ ـ المترجمين الانكليز .

الجديد والعام بتعريفة الحماية، التي تختلف عن الحماية القديمة وبالأخص، من زاوية ان المـواد القابلة للتصدير، هي المواد المحمية بصورة أفضل. والثاني، يتبدى عن طريق تروستات الصناعيين في مجالات الانتاج كلها»[1].

هذا التقـدم السريع الهـائل في هذا الاتجاه، لم يحدث الا في زماننا الحاضر بالـذات. وتظهر الصناعة المترسخة، وفي مقدمتها الصناعات الثقيلة، كأحد أكثر المناصرين تحمساً لنظام التعريفة المرتفعة. اذ كلما كانت التعريفة أكثر ارتفاعاً، كان الربح الإضافي أعظم، وقضية غزو أسواق جديدة أيسر، علاوة على ان الحجم العام للأرباح المستحصلة يكون أعظم وأضخم. ولايمكن بلوغ هذا الحد الأقصى، إلّا حين يتضاءل الطلب إلى درجة لايعود ممكناً معها تعويض الخسارة عن طريق الأسعار المـرتفعـة. لكن الاتجـاه نحو التعريفات المرتفعة داخل هذه الحدود، يغدو حقيقة لاجدال فيها.

وإذا عمدنا الآن، إلى إجراء مسح للاقتصاد العالمي ككل، فإن مايظهر أمام أعيننـا، هو الصـورة التـالية. فتعريفات الكارتل ونظام الاغراق (دومبنغ) اللذان تمارسهـا البلدان المتقـدمـة، يثـير مقـاومـة البلدان المتخلفـة التي ترفـع تعريفاتها

---

(١) كارل ماركس: رأس المال، المجلد الثالث. بترجمة أونترمان، ص١٤٢، هامش ١٦ (من قبل انجلز)، لكن هذا لم يكن يكفي لمساعدة البروفسور جوزيف غرونتزل Josef Gruntzel الذي لم يتفهم الظاهرة المذكورة أعلاه، انظر كتابه:

Handel spolitik, part IV, of Grundriss der wirtschaftspolitik, P. 76.

ولكن ينبغي القول انصافاً، إن الفرق بين الرسوم التهذيبية ورسوم الكارتلات، أمر شائع في الأدب الاقتصادي من برنتانو Brentano حتى هيلغردنغ.

- انظر على سبيل المثال: جوزيف هيلوور: System der welthandelslehre, Vol,I, 1910, P. 37. : Josef Hellauer

- كذلك انظر: شيريشيجكي، المصدر المار ذكره، ص٨٦. . . . الخ.

الـدفاعية[1]. من جهة أخرى، **يستخدم** رفع التعريفات من قبل البلدان النامية، كمحفز اضافي لرفع رسوم الكارتل التي تجعل الاغراق أسهل. ومن نافل القول ان عملية الفعـل ورد الفعـل نفسها، تحدث على حد سواء، بين البلدان المتقدمة في علاقتها ببعضها، وبين البلدان المتخلفة في علاقاتها المتبادلة.

وهذه الحلقة المفرغة التي تستخدم بصورة دائمية مع نمو تنظيمات الكارتل، هي التي أدت لاحقاً إلى حدوث «جنون التعريفة» الذي تحدث عنه انجلز، والذي نما بشكل أكثر وضوحاً في أيامنا هذه.

منذ نهاية السبعينات في القرن الماضي، كانت ملاحظة التحول من التجارة الحرة الى نظام التعريفة، أمراً ممكناً في كل البلدان التي تميزت بتطورها الحديث. وقد تطور نظام التعريفة بسرعة، من نظام يفترض ان يقوم بـ «ترشيد الصناعة» الى نظام لصيانة الكارتلات، ثم ليصبح في نهاية المطاف، حمائية عالية كما هو الحال في أيامنا هذه.

هذا التحول يتخذ في المانيا شكلاً محدداً، مع ادخال التعريفة لأول مرة عام ١٨٧٩. فمنذ ذلك الحين، ونحن نشهد نمواً مستمراً للرسوم التعريفية في المانيا (قارن على سبيل المثال، تعريفة ١٩٠٢ مع التعريفات الأخيرة). ويعود التحول في هنغاريا النمساوية إلى عام ١٨٧٨. وتتكشف التعريفات اللاحقة عن اتجاه مشابه للارتفـاع (بـالأخص تعـريفات ١٨٨٢، ١٨٨٧، ١٩٠٦، . . الخ). وفي فرنسا حدث تحول حاسم نحو الحمائية عن طريق التعريفة العامة لسنة ١٨٨١ التي رفعت

---

(١) ينبغي الا ننسى اننا حين نتحدث عن سياسات البلدان، فأننا نعني سياسات حكومات هذه البلدان، كما تقررها القوى الاجتماعية التي تستند إليها الحكومات. ومن المؤسف أن يكون التذكير بهذه الحقيقة ضرورياً حتى الآ. اذ ثمة سادة من أمثال السيد ليخانوف وشركائه، يحملون وجهة لايمكن أن توصف إلا بكونها وجهة نظر «قومية» يتعذر الدفاع عنها علمياً، بصورة مطلقة.

الرسوم على الاستيرادات الصناعية بمقدار ٢٤٪. وتجدر الاشارة أيضاً إلى التعريفة الحمائية المرتفعة لعام ١٨٩٢ (برسوم على البضائع المصنفة ترتفع لتبلغ ٦٩٪ من قيمتها ad Valoren ، وعلى البضائع الزراعية بمقدار ٢٥٪)، والتعديل الذي أجري عليها عام ١٩١٠. وفي اسبانيا، تتضمن تعريفة ١٨٧٧ رسوماً مرتفعة على البُضائع الصناعية. ولابد من ايلاء اهتمام خاص لتعريفة ١٩٠٦ والزيادة العامة التي طرأت على رسومها. وفي الولايات المتحدة الامريكية، هذه البلاد الكلاسيكية بتروستاتها وسياستها التعريفية الحديثة، تعتبر السمات المميزة للحمائية هي الأكثر أهمية. وتبدأ الزيادة في رسوم الاستيراد عام ١٨٨٣ بالارتباط مع نمو التروستات. وتبلغ ٤٠٪ من قيمة البضائع المستوردة. وكانت الرسوم العامة في عامي ١٨٧٣ - ١٨٧٤ تساوي ٣٨٪ وفي عام ١٨٨٧ تساوي ٤٧٫١١٪، وفي ١٨٩٠ (لائحة ماكنلي) McKinley Bill كان ثمة زيادة اضافية في التعريفة (٩١٪ على البضائع الصوفية، بل وحتى زيادة كبيرة تبلغ ١٥٠٪ من قيمتها، على الأنواع الصوفية الناعمة، ٤٠-٨٠٪ على المعادن.. الخ)[1] ثم تبع ذلك لائحة دنغلي Dingley Bill (١٨٩٧) ، وتعريفة باين Payne لعام ١٩٠٩، التي هي إحدى التجليات الصارخة للاتجاهات الحمائية العالية. أما انكلترا ، قلعة التجارة الحرة ، فقد كانت آنذاك تمر في مرحلة انتقالية. ويطالب عدد متزايد من الأصوات تزداد حدة والحاحاً ، بتجارة عادلة بدلاً من التجارة الحرة ، أي ، بتشريع نظام حمائي (انظر على سبيل المثال ، نشاطات تشامبرلين ، عصبة الاتحاد الامبراطوري ، وعصبة الامبراطورية المتحدة. . الخ). ونظام

---

(١) ايسايف Isayev: الاقتصاد العالمي، ص ص ١١٥ - ١١٦. ان التوضيح الذي يورده البروفسور ايسايف لهذه الظواهر، فريد من نوعه، فهو يفسر رفع التعريفات في ١٨٦٢ - ١٨٦٤ - بـ «النزوع الى الحمائية من قبل الاشخاص الذين يديرون الاستثمارات المالية الامريكية» هكذا يقول حرفياً (ص ص - ١١٤ - ١١٥) انظر كذلك: غرونتزل Gruntzel المصدر السابق.

تعـريفـات الأفضلية بين البلد الأم والمستعمـرات ، هو ليس إلّا تحققاً جزئياً لهذه الاتجاهات . وقد تبادلت كندا مع انكلترا تعريفات أفضلية ، بدءاً من عام ١٨٩٨ . وفي عام ١٩٠٠ ، تم مجدداً في عام ١٩٠٦ . وقد جرى تطوير هذه التعريفات و « تحسينها » . وتبلغ امتيازات الأفضلية في الوقت الحاضر ، مقدار ١٠ـ٥٠٪ بالمقارنة مع بلدان أجنبية . وقامت مستعمرات جنوب افريقيا بمحاكاة نموذج كندا ، عام ١٩٠٣ ، بمقدار (٢٥٠ر٦ ـ ٢٥٪) . وفي ١٩٠٣ ، تم مجدداً في ١٩٠٧ ، انضمت نيوزيلنـدا إلى المجمـوعـة . وانضم إلى المجموعة عام ١٩٠٧ ، اتحاد المستعمرات الاسترالية (٥ـ١٠٪) . وفي تلك المؤتمرات التي عرفت باسم مؤتمرات الامبراطورية (أي المؤتمرات التي حضرها ممثلو المستعمرات والحكومة البريطانية)، صار الحديث عن الحماية يسمع بوضوح أكبر ، المرة تلو الأخرى . « لايوجد ثمة غير مفكر ضحل المستوى ، بوسعه اليوم أن ينحاز إلى التجارة الحرة ، ويظل في الوقت نفسه ، متفائلاً إزاء مستقبل انكلترا » . هذا ماقاله بإدراك برجوازي ألمعي هو الاقتصادي البارز آشلي Aschli ، معبراً عن مشاعر الطبقات الحاكمة الانكليزية[1] .

ومن المعـروف ان الحرب أظهرت للعيان كل الاتجاهات وبأقصى الأشكال حدة . لقـد أصبحت سياسـة التعـريفة حقيقة واقعة . ولابد لنا أن نشير هنا إلى التعْريفات العالية غير العادية المنتشرة في روسيا . « تملك السياسة الجديدة جذوراً لها في تعـريفـة عام ١٨٧٧ [يقول السيد كورتشينسكي]. ومنذئذ والبلاد تنتقل من تعريفة عالية إلى أخرى أعلى فأعلى . وقد حدثت زيادة محسوسة عام ١٨٧٧ ، عن طريق فرض الرسوم على العملة الذهبية ، مما أدى إلى رفعها فوراً إلى ٤٠٪ وشهدت السنوات اللاحقة، زيادات أخرى في الرسوم المفروضة على عدد كبير من السلع ، الأمر الذي أدى إلى تطور المبادىء الحمائية أكثر فأكثر . وتم رفع كل التعريفات ، عام

(١) و.ج . آشلي : «المؤتمر البريطاني الامبراطوري لعام ١٩٠٧» في «الريفيو الاقتصادية العالمية»، ١٩٠٧، مجلد ٤، ص ٤٧٧ (بالفرنسية) .

١٨٩٠ ، مقدار ٢٠٪ . وبلغت **الحركة ذروتها في تعريفة عام ١٨٩١ الحمائية المتطرفة** في ارتفاعها ، والتي بموجبها ، ازدادت الرسوم المفروضة على عدد من السلع من ١٠٠-٣٠٠٪ ، **بل وأكثر** حتى من رسوم عام ١٨٦٨ » (خط التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) . « والتعريفة المطبقة الآن ، جرى اعلانها عام **١٩٠٣** ، وأصبحت نافذة المفعول في ١٦ شباط ١٩٠٦ . **وقد ظل عددٌ من الرسوم في ازدياد مطرد ، بموجب هذه التعريفة .**»(1) (خط التشديد من قبلنا - ملاحظة المؤلف) .

ولايوجد أدنى شك في اننا نشهد اتجاهاً عاماً نحو حماية « الاقتصادات القومية »، عبر اقامة حاجز التعريفة المرتفعة . والحقيقة التي تقول بوجود تخفيض في التعريفات، أو تنازلات متبادلة يتم اشتراطها في الاتفاقيات، في حالات فردية، لاتغير من القانون العام في شيء. فأمثال هذه الحقائق جميعها ، ليست سوى استثناءات، وعوائق مؤقتة ، وفترة هدنة في الحرب الأبدية . ومن المستحيل ان « تعوق **الاتجاه العام** حقائق من هذا النوع ، طالما ان الاتجاه ليس حقيقة تجريبية، ولا ظاهرة عرضية، ولاشيئاً عديم الصلة بالعلاقات الحديثة . بل العكس ، فبنية الرأسمالية الحديثة ذاتها ، هي التي تولد هذا الشكل من السياسة الاقتصادية . وهو يظهر إلى الوجود ، جنباً إلى جنب مع هذه البنية، وسينهار معها سواء بسواء أيضاً .

ويُظهر الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه التعريفات الآن ، الطبيعة العدوانية لسياسة « الرأسمالية الحديثة » كذلك . ففي الواقع، تجمع منظمات الاحتكار بفضل التعريفات، ربحاً اضافياً ، لتستخدمه كذلك كفروقات تصدير في الصراع الدائر من

---

(١) إن إضافة كورتشينسكي الى كتاب البروفسور ايهيبيرغ Eheberg قد جرى اقتباسها اعلاه (ص ٤١١).

أما بالنسبة للزيارة في الرسوم المفروضة على البضائع الالمانية المصنعة عام ١٩٠٤، فحتى السيد كورتشينسكي يقول بأنها «لم تكن مفيدة للبزنس الوطني الروسي الا بصعوبة». (ص ٤١٢) وعلى هذا الاساس، فإنه يميز بين البيزنس Business وبين رجل الاعمال Business man وهذا مايلاحظ ad notam لدى أولئك الذين يصابون بالنسيان في الشيخوخة .

أجل الأسواق (الاغراق) . **ويمكن أن ينمو هذا الربح الإضافي بطريقتين** (والحديث يجري بصورة عامة) : الأولى ، عبر المزيد من البيع المكثف داخل حدود اقليم الدولة القائمة . والثانية ، عبر نمو الأخير فيما يتعلق بالشكل الآنف الذكر ، يوجد عائق هنا في شكل قدرة استيعاب السوق. فلايستطيع المرء تصور ان البرجوازية الكبيرة، ستبدأ بزيادة حصة الطبقة العاملة، لكي تخرج من المعمعة، بمقدار من الربح ضئيل، في نهاية المطاف. ورجال الأعمال بما هو معروف عنهم من مكر وبراعة ، يفضلون انتهاج طريق آخر، هو طريق توسيع الاقليم الاقتصادي. وكلما كان الاقليم الاقتصادي أكبر وتكون الظروف الأخرى متساوية - فإن الربح الاضافي سيكون أكبر، وسيكون دفع فروقات التصدير وممارسة الاغراق أسهل، وستكون المبيعات الخارجية أكبر بالنتيجة، مثلما يكون معدل الربح أعلى .

دعونا نتصور ان حجم السلع المعدة للتصدير كبير إلى حد استثنائي ، بالمقارنة مع الحجم الذي تستطيع السوق الداخلية امتصاصه . ان من المستحيل في ظل مثل هذه الظروف ، تعويض الخسائر المتحققة في السوق الخارجية عن طريق احتكار الأسعار في الوطن: وبالتالي يثبت الاغراق كونه عديم الجدوى. من جهة أخرى، فحيثما يكون ثمة تناسب «صحيح» بين المبيعات الداخلية والصادرات، يكون بالامكان اعتصار حد أعلى من الأرباح. ويكون هذا ممكناً في حالة واحدة فقط هي أن يكون للسوق الداخلية طاقة استيعاب معينة، مع افتراض ان يكون الطلب مساوياً، وهو أمر يقرره حجم الاقليم الموجود ضمن نطاق جدران التعريفة، أي ضمن حدود الدولة. وفيما كان كافياً في الماضي، في عصر المنافسة الحرة، ان تتغلغل ببساطة في السوق الخارجية عن طريق السلع. وفيما كان هذا الاحتلال الاقتصادي مرضياً لرأسماليي البلد المصدّر، فإن مصالح رأس المال المالي في عصرنا، تتطلب قبل كل شيء، توسيع اقليم الدولة الداخلي. أي إن هذه المصالح ، تملي انتهاج سياسة الغزو والتوسع واستخدام القوة العسكرية، وسياسة « الضم الامبريالي ». ولكن

الواضح بصورة جلية ، هو انه حيثما جرت المحافظة ـ بدرجة ملحوظة ـ على نظام التجارة الحرة الليبرالي القديم ، في سياق مجموعة خاصة من الظروف التاريخية ، وحيثما يكون اقليم الدولة، من جهة أخرى ، شاسع بما فيه الكفاية، يكون لدينا مع سياسة الغزو، سواء بسواء، اتجاه نحو توحيد الأجزاء غير الموحدة من عضوية الدولة، ونحو دمج المستعمرات في بلدان الميتروبول ، ونحو تشكيل امبراطورية واحدة مترامية الأطراف ، ضمن حاجز التعريفة العام . هكذا كانت سياسة الامبريالية الانكليزية .

ولاتكمن خلف المناقشات حول اقامة تحالف تعريفي لاوربا الوسطى ، إلاّ الرغبة في اقامة منطقة اقتصادية شاسعة ، كنظام احتكار يسمح بمزيد من التنافس الناجح حول السوق الخارجي . وهذا في الواقع ، هو نتاج مصالح وايديولوجيا الرأسمالية المالية التي تخلق في نفس الوقت، بتغلغلها في كافة مسامّ الاقتصاد العالمي، ميلاً قوياً غير عادي نحو عزلة العضويات القومية، ونحو السيادة الاقتصادية المطلقة كوسيلة لتقوية الوضع الاحتكاري للمجموعات الرأسمالية ذات العلاقة . وهكذا، تجري جنباً إلى جنب مع عملية تدويل الاقتصاد وتدويل رأس المال، عملية تلاحم « قومي » لرأس المال ، عملية جعل رأس المال « قومياً »، وهي عملية حافلة بأعظم النتائج وأخطرها[1] .

إن عملية « اضفاء الطابع القومي » على رأس المال هذه، أي عملية خلق عضويات اقتصادية متجانسة تقع ضمن حدود الدولة، وتعارض بعضها الآخر بصورة حادة ، يجري تحفيزها هي الأخرى بواسطة تغيرات تحدث في الميادين الثلاثة الكبيرة للاقتصاد العالمي : ميدان أسواق بيع السلع، وميدان أسواق المادة الأولية، وميدان استثمار رأس المال. ولابد لنا من تحليل التغيرات التي تطرأ على ظروف إعادة إنتاج رأس المال العالمي، من هذه الزوايا الثلاث المذكورة أعلاه .

(١) حين نتحدث عن رأسمال «قومي» واقتصاد «قومي» سواء هنا أو في أي مكان آخر، فأننا لانعني عنصر القومية بالمعنى الضيق للكلمة، بل مفهوم الدولة الاقليمي للحياة الاقتصادية .

الفصل الخامس
أســواق البيع العالمية وظروف البيع المتغيرة

١ ـ الانتاج الكبير (Mass production) وتخطي حدود الدولة .

٢ ـ تكوّن السعر في ظروف التبادل بين بلدان ذات بنى اقتصادية مختلفة ، وتكون الربح الفائق .

٣ ـ السياسة الكولونيالية للقوى العظمى ، وتقسيم العالم

٤ ـ سياسة التعريفة للقوى العظمى ، وأسواق البيع .

٥ ـ ازدياد حدة المنافسة في سوق البيع العالمي ، والتوسع الرأسمالي .

تظهر كل رأسمالية «قومية» على الدوام، اتجاهاً نحو التوسع، ونحو توسيع مدى قوتها وتخطي حدود الأمة والدولة. ويتأتى هذا من طبيعة المجتمع الرأسمالي ذاته.

«إن ظروف الاستغلال المباشر، وتلك الظروف الخاصة بتحقيق القيمة الزائدة، ليستا متماثلتين. انهما منفصلتان منطقياً، بالاضافة الى انفصالهما في الزمان والمكان. ان الأول يتحدد فقط عن طريق القوة الانتاجية للمجتمع. بينما يتحدد الثاني بالعلاقات المتناسبة لخطوط الانتاج المتباينة، وبالطاقة الاستهلاكية للمجتمع. وهذا الأخير المسمى بالطاقة لايتقرر، بالطاقة الانتاجية المجردة وحدها، ولا بالطاقة الاستهلاكية المجردة، بل بالطاقة الاستهلاكية القائمة على اساس الظروف التناحرية للتوزيع التي تختزل استهلاك الجماهير الغفيرة من السكان، الى حد أدنى قابل للتغير، بدرجة تقل أو تزيد، في حدود ضيقة. والطاقة الاستهلاكية مقيدة، أكثر من هذا، بميل للتراكم وبجشع لتوسيع الرأسمال وانتاج القيمة الزائدة على نطاق متسع. هذا هو قانون الانتاج الرأسمالي... ومن هنا، لابد للسوق أن يتوسع باستمرار... ويسعى هذا التناقض الداخلي الى موازنة نفسه عن طريق توسيع حقول الانتاج البعيدة عن المركز»[1].

---

(١) كارل ماركس: رأس المال، المجلد الثالث، ترجمة أونتيرمان/ ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

وقانون الانتاج الكبير هذا، الذي هو في الوقت نفسه قانون فيض الانتاج الكبير Mass overproduction ، ينبغي الاّ يفهم منه، وكأن تخطّي «حدود الدولة القومية» أمر يشبه الضرورة المطلقة . فهذه الضرورة تخلق في مجرى عملية تكون الربح ، ويستخدم مقدار الربح كمبدأ ناظم للحركة بأكملها . ويعتمد مقدار الربح على حجم السلع ومقدار الربح المتراكم بالنسبة لوحدة سلعة واحدة، والذي يكون مساوياً لسعر البيع ناقصاً كلفة الانتاج . واذا استخدمنا الحرف (V) رمزاً لحجم السلع (ح)، والحرف (P) رمزاً لوحدة السلعة (و)، والحرف (C) لكلفة الانتاج لكل وحدة سلعية (ك) فسنجد ان التعبير عن مجموع الربح تجسده الصيغة ح (و ـ ك) . وكلما كانت كلفة الانتاج أقل ، ستكون الأرباح أكبر لكل وحدة سلعية وبافتراض أن تكون سوق المبيعات مستقرة أو في حالة نمو ، فان حجم الربح سيكون أكبر. وكلما كانت كلفة الانتاج أقل، كان حجم السلع التي تأتي إلى السوق أكبر. ان طرق الانتاج المحسّنة ، وتوسع القوى المنتجة ، والزيادة الناجمة عن ذلك، في حجم البضائع المنتجة، هي عوامل تقلّل من كلفة الانتاج . ولهذا السبب يجري بيع السلع في الخارج بأسعار منخفضة. وحتى اذا لم تثمر مثل هذه المبيعات أيّ أرباح على الاطلاق، وحتى لو جرى بيع السلع بسعر الكلفة ، فإن حجم الربح يظل في ازدياد، لأن كلفة الانتاج تكون بهذا الشكل أقل. (نحن لانتحدث هنا عن صفقات البيع بخسارة «لأغراض ستراتيجية»، أي، لغرض القيام بغزو سريع للسوق أو للقضاء على المتنافسين) . وفي الصيغة العامة ح (و ـ ك)، فإن حجم أكلاف الانتاج لن تكونْ بذلك القدر الذي يتطابق مع حجم البضائع التي يرمز إليها (V) ، بل بمقدار أقل بكثير يتطابق مع صيغة (V + E) ، (ح+م) حيث (E) تعني مقدار السلع المصدرة (م) وبهذه الطريقة ، تجبر حركة الأرباح ، السلع على تخطي حدود الدولة . ان نفس المبدأ الناظم للرأسمالية ـ أي معدل الربح ـ ينشط هنا بطريقة أخرى . ولاتغيب عن البال الكيفية التي يتكون بها الربح الفائق في ظروف تبادل السلعة بين بلدان ذات بنى اقتصادية مختلفة .

وتبدو عملية تكون الربح الاضافي هذه، بوضوح تام ، حتى في عهد رأس المال التجاري . يقول ماركس :

« طالما يعزز رأس المال التجار، تبادل المنتوجات بين مجتمعات غير متطورة، فإن الربح التجاري لايأخذ شكل النصب والاحتيال ، حسب بل انه لاينشأ الاّ من هذه الطرائق، الى حد كبير كذلك . ولو تركنا جانباً حقيقة ان رأسمال التجار يستثمر الفارق بين أسعار الانتاج في مختلف البلدان . . . فان أساليب الانتاج هذه ، تتيح لرأسمال التجار ان يستولي لنفسه على الشطر الأعظم من المنتوج الزائد ، إمّا بصفته وسيطاً بين مجتمعات ، ماتزال منغمرة إلى حد كبير، حتى الآن في انتاج القيمة الاستعمالية ، والتي مايزال بيع ذلك الجزء من ناتجها المحوّل الى التداول ، أو بيع أي من منتجاتها حسب القيم الحقيقية، أمراً ثانوي الأهمية بالنسبة إلى تنظيمها الاقتصادي ؛ أو لأن المالكين الرئيسيين للناتج الزائد ، في ظل أساليب الانتاج السابقة تلك ، التي يتعين على التاجر أن يتعاطى معها ، هم مالك العبيد ، مالك الارض الاقطاعي ، الدولة . . . وهؤلاء يمثلون الثروة والترف»[1]

لقد كان «الغش» و «الاحتيال» في هذه الظروف، قادرين على أن يلعبا مثل هذا الدور الهام ، لأن عملية التبادل لم تكن منتظمة ، ولأن هذا التبادل لم يكن عملية « أيض » metabolism ضرورية كالتي تحدث في مجتمع ذي تقسيم عالمي واسع للعمل ، بل كانت، بالعكس، ظاهرة تصادفية بهذه الدرجة أو تلك . مع ذلك، فالحصول على ربح اضافي يجري ، أيضاً، في وقت يصبح فيه التبادل العالمي للسلع، لحظة تتكرر بانتظام في اعادة انتاج رأس المال العالمي . لقد أعطى ماركس تفسيراً كاملاً للطبيعة الاقتصادية لهذا الربح الفائق فيما يلي :

تكوّن الرساميل المستثمرة في التجارة الخارجية في موقع يمكنها من جني معدل

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٨٩ .

ربح أعلى ، لأنها تدخل قبل كل **شيء** ، **في منافسة مع سلع** منتجة في بلدان أخرى بتسهيلات انتاج أقل ، وعليه يكون في مقدور البلد المتقدم ، ان يبيع بضائعه بأعلى من قيمتها ، حتى حين يبيعها بأسعار أرخص من أسعار البلدان المنافسة . وحينما يجري استثمار عمل البلدان المتقدمة هنا ، باعتباره عملاً ذا وزن خاص أعلى ، فان معدل الربح يرتفع ، لأن العمل الذي دفعت أجوره على أساس انه ليس عملاً من نوعية أعلى ، يجري بيعه باعتباره كذلك . ويمكن الحصول على الشرط نفسه فيما يتعلق ببلد معين تصدر إليه السلع ، أو تستورد منه السلع . ويمكن لهذا البلد ان يقدم من العمل المتجسد في البضائع مقداراً يزيد على مايأخذ ، ويمكن له ان يستلم بالمقابل سلعاً أرخص مما لواستطاع هو إنتاجها . وبالطريقة نفسها ، فان صناعياً يستثمر اختراعاً جديداً قبل ان يعمّ هذا الاختراع ، يبيع بسعر أقل مما يبيع به منافسوه ، ويبيع **سلعة** بالتالي بأعلى من قيمها الفردية Individual values هذا يعني انه ، على وجه **التخصيص** ، يستثمر القدرة الانتاجية الاعلى للعمل الذي يستخدمه ، وذلك كقيمة **زائدة وبذلك ، فإنه يؤمن ربحاً زائداً** (التشديد من قبلنا ـ ملاحظة المؤلف) . من **جهة** أخرى ، فإن الرساميل المستثمرة في المستعمرات . . . الخ ، يمكن ان تثمر معدل **ربح** أعلى ، لسبب بسيط هو ان معدل الربح أعلى هناك بفضل تخلف التطور ، فضلاً عن سبب آخر ، هو ان العبيد والعمال غير المهرة (الكوليين) Coolie . . الخ ، يسمحون باستغلال أفضل للعمل وليس ثمة سبب يمنعنا من اعتبار ان معدلات الربح الأعلى هذه ، التي حققتها رساميل مستثمرة في خطوط معينة ومرسلة من قبلهم الى الوطن ، لاينبغي ان تدخل كعناصر في المعدل الوسطي للربح ، تميل إلى إبقائه في تلك الحدود[1] .

إن ماركس يفسر هنا الأرباح الفائقة ، منطلقاً من نظرية قيمة العمل . وفي هذه الزاوية ، يجد الربح الاضافي مصدره في الفرق بين القيمة الاجتماعية للبضائع

(١) المصدر السابق : ص ٢٧٩ .

(يفهم في كلمة «مجتمع»، **المجتمع الرأسمالي العالمي** كوحدة متحدة) وقيمتها الفردية (يفهم بـ «الفردي» هنا «الاقتصاد القومي»). علاوة على ذلك ، فان ماركس تنبأ وأوضح حالات ، يتواصل فيها **تثبيت** Fixati on معين لربح اضافي ، أي بالتحديد حين تسيطر تنظيمات الاحتكار على منطقة معينة ـ وهي حالات تعتبر في عصرنا الراهن ، على قدر كبير من الأهمية .

وهكذا يبدو من الواضح ان القوة المحركة للرأسمالية العالمية ، ليست في استحالة القيام بنشاط business في الوطن ، بل في السباق الدائر للحصول على معدلات ربح أعلى . ولاتعرف «الوفرة الرأسمالية capitalist plethora حتى يومنا هذا حداً مطلقاً . فمعدل الربح المنخفض يسوق السلع ورأس المال أبعد فأبعد عن «أوطانها» . وتتواصل هذه العملية ، في آن واحد ، في أجزاء متباينة من الاقتصاد العالمي . ان رأسماليي «اقتصادات قومية» متباينة ، يتصادمون هنا كمتنافسين . وكلما كان توسع القوى المنتجة في العالم الرأسمالي أكثر حيوية ونشاطاً ، كان نمو التجارة الخارجية أكثر كثافة ، والصراع التنافسي أكثر حدة . وقد حدثت تغيرات كمية على درجة كبيرة من الضخامة والأهمية في هذا العالم الرأسمالي ، خلال العقود الماضية ، لدرجة ان الكيفية ذاتها للظاهرة اتخذت لنفسها شكلاً جديداً .

ويمكن القول ان تلكم التغيرات انبثقت عن أمرين فعملية الانتاج الواسع من جهة تصبح عملية متسارعة بصورة فائقة ، أي ان حجم السلع الباحثة عن سوق خارجية هي في تزايد ـ وهذه ظاهرة تميز بدرجة كبيرة أيامنا هذه . ومن جهة أخرى ، فان السوق الحرة ، أي ، ذلك الجزء من السوق الذي لم تستول عليه احتكارات «القوة العظمى» تتضاءل باطراد . وقد استبعدت القوى العظمى المناطق الحرة بسرعة قصوى ، مدفوعة بمتطلبات رأس المال في الوطن . وتواصلت عمليات «الضم الاقليمي» بسرعة محمومة ، بدءاً بعام ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ ويكفي بالنسبة لأهدافنا هنا ، تقديم تقرير مختصر بنتائج «السياسة الكولونيالية» التي أصبحت هوساً حقيقياً يتملك

كل الدول الرأسمالية الحديثة .

لقد نجحت انكلترا التي تملك دولتها مناطق مترامية الأطراف، في ضم سلسلة كاملة من المناطق الجديدة ، بعد عام ١٨٧٠ :

بالوشيستان Baluchistan ، بورما ، قبرص ، بورينو الشمالية البريطانية ، فاي - هاي - فاي Wei - Hai - Wei ، مناطق محاذية لهونغ كونغ في آسيا . وزادت عدد مستوطناتها في المضايق ، فوضعت الكويت تحت حمايتها (١٨٩٩) ، واستولت على شبه جزيرة سيناء و. . الخ وضمت بعض الجزر في استراليا ، كذلك الجزء الشمالي الشرقي من غينيا الجديدة ، وجزءاً كبيراً من جزر سليمان Solomon وجزر التونغا Tonga . وفي افريقيا ، حيث كانت المنافسة واغتصاب الأرض تجري هناك بحدة فائقة ، استولت انكلترا على مصر ، والجزء المصري من السودان مع أوغندا ، وافريقيا الشرقية البريطانية ، والصومال البريطاني ، وزنجبار ، وبمبا Pemba. وأخذت جمهوريتي البوير في جنوب افريقيا ، روديسيا ، وافريقيا الوسطى البريطانية . وفي غرب افريقيا ، وإلى جانب زيادة انكلترا لمستعمراتها السابقة ، فإنها احتلت نيجيريا[1] .

بهذه الطريقة تمت «نجاحات» انكلترا .

ولم يكن «نجاح» فرنسا أقل في هذا الشأن .

« اننا نشهد ، بدءاً من عام ١٨٧٠ [نقرأ في كتاب لامبريالي فرنسي] انبعاثاً كولونيالياً حقيقياً .

فالجمهورية الثالثة وضعت آنام Annam تحت حمايتها وغزت تونكين Tongking ، وضمت لاوس ووسعت الحماية الفرنسية على تونس وجزر القمر [بالقرب من مدغشقر - ملاحظة المؤلف] ، واحتلت مدغشقر ، وزادت من ممتلكاتها في الصحارى Sahara ، والسودان وغينيا وساحل العاج وداهومي والساحل الصومالي بدرجة غير

---

(١) س . شيلدر : المصدر السابق ، ص ١٤٧ ومابعدها .

معقولة [لايمكن قياسها ·-Démesar ment] .

وأوجدت فرنسا جديدة تمتد من المحيط الاطلسي والكونغو الى بحيرة «تشاد»[1] .

لقد كانت مساحة المستعمرات الفرنسية عند نهاية القرن التاسع عشر، تفوق مساحة فرنسا الاصلية بتسع عشرة مرة .

وظهرت الأمبريالية الالمانية على المسرح الدولي فيما بعد، إلّا انها لم تأل جهداً في تعويض الزمن الضائع . وتعود بداية السياسة الكولونيالية لألمانيا الى عام ١٨٨٤ . فقد غزت جنوب غرب افريقيا والتوغو وشرق افريقيا ، و « حازت » على غينيا الجديدة وعدد من الجزر (أرض الامبراطور ويلهلم، «ارخبيل بسمارك»، جزر الكارولين ، الماريانا . . الخ). واستولت على كياوشو عام ١٨٩٧ ، وكانت مؤهلة لاغتصاب اجزاء من تركيا واسيا الصغرى . وجرى تحقيق كل هذا «التقدم» بسرعة محمومة[2]

أما فيما يتعلق بالسياسة الكولونيالية الروسية ، فنحب تذكير القراء بغزو آسيا الوسطى ، وبالسياسة الروسية في منشوريا ومنغوليا ، ومؤخراً في فارس، حيث استطاعت القيام بذلك بمساعدة انكلترا، (أما البطل الذي انجز الهدف في فارس فهو الكولونيل لياخوف)[3] .

وانتهجت ذات السياسات كذلك، بلدان تقع في الجانب الآخر من الكرة

---

(١) بول غافاريل Paul Gaffarel: تاريخ التوسع الكولونيالي الفرنسي منذ ١٨٧٠ حتى ١٩١٥ Avont :- propos.

(٢) ب . فون كونيغ B. von König: «التطور التجاري والاقتصادي والمالي للمستعمرات الالمانية» في (المجلة الاقتصادية العالمية)، ١٩٠٧ مجلد ٤، ص ١٣٠ .

(٣) م . ن . بوكروفسكي : «السياسة الخارجية الروسية في نهاية القرن التاسع عشر» في كتابه عن تاريخ روسيا في القرن التاسع عشر.

الأرضية ، وأهمها **الولايات المتحدة الامريكية واليابان** . ونتيجة هذا «التقسيم» الذي جرى للمناطق الحرة، والذي رافقه الى حد كبير تقسيم للأسواق الحرة، حكم على المنافسة العالمية بين المجموعات الرأسمالية «القومية» بالتفاقم بحدة أكبر . ويوضح الجدول رقم (١٧) التوزيع الراهن للمناطق والسكان . .

وبذلك أخذت القوى العظمى بين ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ ، حوالي **٢٥** مليون كيلو متر مربع من أراضي المستعمرات ، في منطقة تبلغ مساحتها ضعف حجم أوربا . ويجري تقسيم العالم كله بين «اقتصادات» شعوب عظمى ولهذا السبب أصبحت المنافسة حادة بدرجة لاتصدق، وازداد ضغط التوسع الرأسمالي على ماتبقى من أراض حرة، بنفس النسبة التي أصبحت فيها فرص العظمة والفخامة ، متيسرة لجميع الأطراف في نطاق القوى الرأسمالية الكبيرة[1] .

ولاتميل التعريفات إلاّ إلى زيادة مثل هذه الفرص وحسب ، فالتعريفات حواجز تقف في طريق استيراد السلع، ولايمكن التغلب عليها إلاّ بطريقة واحدة فقط: عبر الضغط، وعبر استخدام القوة . وتشن حروب التعريفات في بعض الأحيان كتمهيد، ويجري تصعيد وتائرها للابتزاز والحصول على تنازلات. وقد شنت أمثال حروب التعريفات هذه، على سبيل المثال، من قبل هنغاريا النمساوية ضد رومانيا (١٨٨٦ ـ ١٨٩٠)، الصرب (١٩٠٦ ـ ١٩١١)، مونتينيغرو (١٩٠٨ ـ ١٩١١)، من قبل المانيا ضد روسيا (١٨٩٣ ـ ١٨٩٤) ـ اسبانيا (١٨٩٤ ـ ١٨٩٩) وكندا (١٩٠٣ ـ ١٩١٠)، من قبل فرنسا ضد ايطاليا (١٨٨٨ ـ ١٨٩٢) وسويسرا

---

(١) ولهذا السبب، فان كل النزاعات الدولية بدءاً من عام ١٨٧١ ، صارت تنجم عن السياسة الكولونيالية. انظر (ياكوين فرنانديز بريدا Ioaquin Fernández Prida : تاريخ النزاعات الدولية في القرن التاسع عشر، برشلونة، ١٩٠١ ، ص ١١٨ ومابعدها.ويمكن أن يفسر توجه السياسة التوسعية بالدرجة الاولى نحو المناطق الحرة، باتجاه البرجوازية نحو انتهاج خط تقليل المقاومة.

الممتلكات الكولونيالية للقوى العظمى

جدول رقم (١٧) بملايين الكيلومترات المربعة وملايين السكان

	مستعمرات				وطن		المجموع الكلي	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤			
	مساحة	سكان	مساحة	سكان	مساحة	سكان	مساحة	سكان
بريطانيا	٢٢ر٥	٢٥١ر٩	٣٣ر٥	٣٩٣ر٥	٠ر٣	٤٦ر٥	٣٣ر٨	٤٤٠ر٠
روسيا	١٧ر٠	١٥ر٩	١٧ر٤	٣٣ر٢	٥ر٤	١٣٦ر٢	٢٢ر٨	١٦٩ر٤
فرنسا	٠ر٩	٦ر٠	١٠ر٦	٥٥ر٥	٠ر٥	٣٩ر٦	١١ر١	٩٥ر١
المانيا	...	....	٢ر٩	١٢ر٣	٠ر٥	٦٤ر٩	٣ر٤	٧٧ر٢
الولايات المتحدة	...	....	٠ر٣	٩ر٧	٩ر٤	٩٧ر٠	٩ر٧	١٠٦ر٧
اليابان	...	....	٠ر٣	١٩ر٢	٠ر٤	٥٣ر٠	٠ر٧	٧٢ر٢
المجموع الكلي	٤٠ر٤	٢٧٣ر٨	٦٥ر٠	٥٢٣ر٤	١٦ر٥	٤٣٧ر٢	٨١ر٥	٩٦٠ر٦
مستعمرات القوى الأخرى (بلجيكا وهولندا... الخ)							٩ر٩	٤٥ر٣
بلدان شبه مستعمرة (فارس، الصين، تركيا)							١٤ر٥	٣٦١ر٢
بلدان أخرى							٢٨ر٠	٢٨٩ر٩
مجموع مساحة وسكان العالم							١٣٣ر٩	١٦٥٧ر٠[1]

(١) قام بتصنيف الجدول الرفيق ف. ايلين (ف. إ. لينين) . وقد اقتبسه من أحد مؤلفاته الحديثة (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) .

(١٨٩٣ - ١٨٩٥) . . . الخ وكلما تم «توزيع» الأسواق الحرة بسرعة أكبر، جرى ادراجها بسرعة أكبر ضمن جدران التعريفة ، وكلما أصبحت المنافسة أكثر ضراوة، تفاقمت حدة صدامات التعريفة بين القوى العظمى . لكن حروب التعريفة ليست سوى مخارج جزئية ، ولاتعدو ان تكون محك اختبار لاغير. فحل النزاع على المدى البعيد، يجري عن طريق العلاقات المتبادلة بين «قوى حقيقية»، أي، باللجوء الى قوة السلاح. وهكذا، فان السباق على أسواق البيع يخلق، نزاعات بين «المجموعات القومية لرأس المال» بصورة حتمية . ان الزيادة الهائلة في القوى المنتجة المترافقة مع تقلص الأسواق الحرة إلى أدنى حد في عصرنا الراهن، وسياسة التعريفة التي تتبناها القوى المرتبطة في الواقع بحكم رأس المال المالي، والصعوبات المتصاعدة في وجه تحقيق أقيام السلعة . . ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تخلق وضعاً تعود الكلمة الفصل فيه إلى الأسلوب العسكري في نهاية المطاف .

إن تناقضات التطور الرأسمالي، كما حللها ماركس، تغدو جلية للعيان. فنمو القوى المنتجة يتعارض مع شكل التوزيع المناقض لها، كما يتعارض مع التفاوت واللاتناسب القائمين بين الأجزاء المتباينة للانتاج الرأسمالي، ومن هنا توسع رأس المال هذا من جهة . ومن جهة أخرى، يتعارض الطابع الاجتماعي للعمل مع تنظيم الرأسمال باعتباره نشاطاً بيزنساً خاصاً ، وهو أمر يتجلى في التنافس بين رأسماليات قومية. ويكون التطور المتوازن المنسجم مفقوداً بين أجزاء الميكانيزم الاجتماعي كله . وهو مفقود في عصرنا الراهن أكثر مما في أي وقت مضى وفي هذا سر حدوث الأزمات المروعة والتغيرات العاصفة الجامحة .

الفصل السادس
السوق العالمي للمواد الأولية، والتغير في ظروف شراء المواد

١ - التفاوت واللاتناسب بين أجزاء الانتاج الاجتماعي.
٢ ـ الملكية الاحتكارية للأرض، اتساع التفاوت بين الصناعة والزراعة .
٣ ـ ندرة المواد الأولية، والانكماش في سوق المواد الأولية .
٤ ـ تفاقم المنافسة في السوق العالمي على المواد الأولية، والتوسع الرأسمالي

رأينـــا في الفصـــل السـابق، كيف ان التـطورات الأخـيرة التي طرأت على الرأسمالية، وزادت من صعوبة تحقيق قيم السلعة، هي التي تجبر الطبقات الحاكمة للمجموعات «القومية» المتباينة، على تبني سياسة التوسع. لكن عملية اعادة انتاج رأس المال ليست محددة، على كل حال، بطور البيع وحده. وفي الصيغة الرياضية لاعادة الانتاج M-C...p... C-M (نقد ـ سلعة . . . انتاج . . . سلعة جديدة ـ نقد أكثر) (ن ـ س . . . ج . . . سَ ـ نَ)، فإن الجزء الأخير وحده يعبر عن تحقق سعر المنتوج سَ ـ نَ.

وكقاعدة، فإن المصاعب الاساسية الملازمة للعملية (سَ ـ نَ)، أي لعملية البيع، هي وحدها التي تضغط. ان السباق على أسواق البيع، والازمات الصناعية، بالأخص، حثت الاقتصاديين على تحليل المصاعب التي يجابهها رأس المال حين يمر في طور (سَ ـ نَ). لكن المصــاعب يمكن أن تنشــأ في الـطور الأول كذلـك، وبالتحديد، حين تجري مبادلة النقود بوسائل الانتاج (ن ـ س). والحقيقة هي ان التطور الأخير للعلاقات الرأسمالية، يخلق مصاعب متزايدة في هذا الطور ـ أيضاً من أطوار اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي.

من المعروف جيداً، ان العملية (ن ـ س) **تتألف من جزئين**: نقود ـ قوة عمل (ن ـ ق) و نقود ـ وسائل انتاج (ن ـ و . أ) حيث يدل (ق) على قوة العمل، وتدل (و. أ) على وسائل الانتاج، وبالتالي يمكن قراءة الصيغة في شكلها المتطور كما يلي :

ن ـ س (ق ـ و. أ). وسنتفحص على انفراد كل جزء من أجزاء هذه الصيغة .

فيما يتعلق بالموضوعة التي تفيد بأن نمو القوى المنتجة يسبب حدوث تغيرات في بنية المجتمع ، وفي العلاقة المتبادلة بين القوى الطبقية ، فإن ذلك يفصح عن نفسه من بين جملة أمـور ، في حقيقة ازدياد حدة التناحرات الاجتماعية، ووقوف القوى المنـظمـة للخصـوم الـطبقيين في مواجهـة بعضها الآخر مباشرة. ان حالة التوازن الـظاهـري هنـا، تنـطوي على ضغط غير عادي للقـوى الاجتماعية ضد بعضها. ويتسبب الميل نحو انخفاض معدل الربح في ظهور اتجاه لتكثيف العمل من جهة ، والبحث عن أيدٍ عاملة رخيصـة ويوم عمل طويل من جهة أخرى. ويتحقق هذا الأخير أيضاً في مجال السياسة الكولونيالية[1].

ومع ذلك، فالوجه الآخر للمسألة يظل على جانب أكبر من الأهمية .

لاشك اننا نتذكر التفاوت القائم بين تطور الصناعة وتطور الزراعة، كمصدر للمواد الأولية اللازمة للتصنيع الصناعي . ان الاخير يتطلب أحجاماً أكبر فأكبر من المواد الأولية، وبالتحديد من الخشب (صناعة الورق، تجارة البناء، صناعة الموبيليا، انشـاءات السكـة الحـديد. . . الـخ)، والمنتجات الحيوانية (جلود، صوف، شعر خشن، شعر ذيل الفرس، الفراء ، عظام، امعاء، دهون حيوانية من كل الأنواع، اللحم كمادة لتصنيع الأغذية. . . الخ)، وأخيراً سلع من نوع المطاط الذي يلعب دوراً هامـاً في كل مراحل الحياة الصناعية. . الخ . الا ان تطور الزراعة، بعد هذا

---

(١) لن نسهب في الحديث هنا عن طرق الاستغلال التي لوثت هذه السياسة سمعتها بها. يكفي هنا أن نشير إلى أن حقيقة تلك الوسائل لم تستخدم في «الماضي» وحسب، بل انها تستخدم في الحاضر أيضاً وبدرجة كبيرة.

وذاك، يتخلف عن التطور العاصف للصناعة، ومن هنا تأتي الأسعار العالية للمنتجات الزراعية كحقيقة أساسية تغدو أكثر فأكثر، ظاهرة عالمية على قدر متعاظم من الأهمية، لاسيما في الفترة الأخيرة من التطور الرأسمالي، حين تصبح العملية الصناعية من السرعة بحيث لايستطيع حتى الانتاج الزراعي للبلدان الواقعة على الجانب الآخر من المحيط، اللحاق بها وتلبية حاجة البلدان الرأسمالية الرئيسية من المنتجات الزراعية. وقد حدث ان الهبوط في الأسعار العالمية لهذه المواد، كان يعقب في الغالب ارتفاعها السريع. ويعطي الجدول رقم (١٨) فكرة عن الارتفاع في أسعار سلع مختلفة.

لقد ارتفعت أسعار الجوت في غضون عقد واحد (١٩٠٣ - ١٩١٣) بمقدار ١٢٨ بالمائة، وأسعار القطن ١٣ بالمائة، وأسعار جلود البقر ٥٥ بالمائة، وأسعار جلود العجل ٢٥ بالمائة، وأسعار لحم الخنزير المقدد ٣١ بالمائة[1].

ولاجدال في ان تطور القوى المنتجة، تحت كل الظروف بل وحتى في مجتمع اشتراكي، سيميل باتجاه انتاج وسائل الانتاج (لقد رأينا ان هذه العملية في المجتمع الرأسمالي تتخذ شكل تركيب عضوي أعلى لرأس المال)، لكن ذلك لن يعني، في ظل ظروف طبيعية، حدوث التفاوت في توزيع القوى المنتجة في المجتمع. بل العكس. إذ سيكون مجرى التطور هادئاً ومنسجماً، وسينمو «الطلب» على المواد الأولية بالسرعة التي ينمو بها «عرض» هذه المواد. وليس المهم في هذا السياق ذلك النمو النسبي للصناعة عموماً، بل التفاوت في نمو أجزائها المتباينة. من جهة أخرى، ينبغي عدم النظر إلى مجرى التطور هذا كتعبير عن قانون «مطلق» و «طبيعي»، يعرقل تطور المنتجات الزراعية بالطريقة التي صورها (مالثوس) واتباعه على اختلافهم، العلنيون

---

(١) حول العلاقة بين الصناعة والزراعة كما تعبر عنها الاسعار المرتفعة، انظر الكراس الصغير، ولكن الرائع، الذي كتبه أوتوباور Otto Bauer المعنون: Die Teuerung.

جدول رقم (١٨) **الأسعار بالروبلات للبود الواحد**

سنوات	جوت خام في سوق لندن	قطن خام	جلود مملحة	جلود عجل روسية	لحم خنزير مقدد امريكي
		سوق هامبورغ			
١٩٠٣	١٫٧٧	٩٫١٢	٦٫١١	١٩٫٦٢	٦٫٦٢
١٩٠٤	١٫٧٦	٩٫٥٧	٦٫٤٩	٢٠٫٩٣	٥٫٥٧
١٩٠٥	٢٫٤٢	٧٫٧٢	٦٫٩٣	٢٨٫٦٤	٥٫٧٩
١٩٠٦	٣٫٠٤	٨٫٩٦	٧٫٩٠	٢٨٫٨٢	٦٫٣١
١٩٠٧	٢٫٥١	٩٫٨٧	٧٫٩٦	٢٧٫٩٠	٧٫٠٧
١٩٠٨	١٫٨٨	٨٫٤٧	٦٫٥٢	٢٨٫٦٥	٧٫٠١
١٩٠٩	١٫٨٣	٩٫٤٦	٧٫٢٢	٢٥٫٣٨	٨٫٩٧
١٩١٠	١٫٩٨	١١٫٧٢	٨٫٣٥	٢٧٫٣٣	٩٫٥٢
١٩١١	٢٫٦٢	١٠٫٥١	٨٫٤٠	٢٦٫٥٤	٧٫٠٤
١٩١٢	٢٫٨٦	٩٫٦٥	٨٫٥٧	٢٥٫٥٠	٨٫١٧
١٩١٣	٣٫٩٣	١٠٫٣٥	٩٫٤٧	٢٤٫٥٠	٨٫٦٦[١]

(١) قائمة الأسعار في الأسواق الروسية والخارجية الأساسية لعام ١٩١٣ ، إصدار وزارة التجارة والصناعة ، بتروغراد ١٩١٤ .

منهم والسريون. ان العقبـة **الرئيسية هنا، تكمن في قضية** اجتماعية خاصة هي : احتكار ملكية الأرض .

يقول ماركس في الفصل المتعلق بالريع العقاري المطلق مايلي :

« إن الملكية القانونية المجردة للأرض لاتخلق أي ريع للمالك العقاري . لكنها تعطي هذا المالك القدرة على ايقاف استغلال أرضه، حتى تسمح الظروف الاقتصادية بالاستفادة منها ، بالطريقة التي ستؤدي الى جعلها تدر فائضاً عليه، كلما يجري وضع الارض موضع الاستخدام ، سواء لاغراض الزراعة بالمعنى الدقيق للكلمة أو لأغراض انتاجية أخرى ، كالأبنية مثلاً و. . . الخ . انه لايستطيع زيادة أو تخفيض الكمية المطلقة لمساحة استخدامها، بيد انه يستطيع القيام بذلك، بالنسبة لكمية مايُسوّق منها. لهذا السبب كما لاحظ فورييه من قبل، فان السمة المميزة في كل الأقطار المتمدنة، هي بقاء جزء كبير نسبياً من الأرض غير مزروع على الدوام »[1] .

« علاوة على ذلك، فإن الملكية الخاصة للأرض، هي العقبة التي تحول دون أي استثمار جديد لرأس المال في الأرض التي ظلت حتى الآن غير مزروعة ولاتعطي ريعاً ، الاّ في حال فرض ضريبة ، أي بكلمة أخرى ، عن طريق المطالبة بريع، بالرغم من ان ملكية الأرض التي ينبغي وضعها قيد الزراعة الجديدة . قد تعود إلى طبقة لاتنتج أي ريع تفاضلي Differential rent [أي ريع يجري الحصول عليه جراء الفرق في نوعية أسعار الأرض ـ ملاحظة المؤلف] . وحين لايكون لملكية الأرض الخاصة دخل في ذلك، فإن من الممكن زراعة هذه الأرض بزيادة طفيفة في سعر السوق، بحيث ان سعر السوق الثابت لن يدر على زارع هذه الأرض الرديئة شيئاً ، سوى سعر انتاجه [اي كلفة الانتاج زائداً متوسط الربح ـ ملاحظة المؤلف][2]

(١) رأس المال: المجلد الثالث، ص ص ٨٧٨ ـ ٨٧٩.

(٢) المصدر السابق: ص ص ٨٨٤ ـ ٨٨٥.

إن الفـرق بين الـزراعة والصناعة يكمن فيما يلي: بينما يؤدي ارتفاع أسعار منتـوجات الصناعة المصنّعة ، وبصورة طبيعية ، الى تقلص الطلب، بحيث يتغير منحنى الطلب بسرعة طبقاً لتقلبات الأسعار، فإن الطلب في مجال توزيع المنتجات الـزراعية يظل أكثر ثباتاً نسبياً . (لابد للمرء أن يتذكر هنا ان انتاج المواد الأولية لصناعة التصنيع، هي في عدد كبير من الحالات، ليست إلّا ناتجاً عرضياً لانتاج المواد الغـذائية ، كما في حالة انتاج الجلود والامعاء ، وجزئياً الصوف. . الخ التي تكون مرتبطة بصناعة تعليب اللحم). وهذا يفسر السبب الذي يجعل دور المنافسة أقل أهمية في الزراعة ، بغض النظر عن حقيقة ان التنظيمات الاحتكارية بالمعنى الحرفي الضيق للكلمة، لم تتطور في هذا المجال إلّا قليلاً جداً . ان قوانين الانتاج الواسع والتراكم المتسارع لرأس المال و. . الخ، تنطبق على الزراعة أقل مما على الصناعة بكثير.

وهكذا، فإلى جانب التفاوت بين فروع الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي عموماً ، هذا التفاوت المنبثق من صلب البنية الاقتصادية الفوضوية للرأسمالية ، والذي يواصل وجـوده بالرغم من عمليات نشر الكارتلات والتروستات و. . الخ، يضاف تفاوت خاص لايكف عن النمو، بين الصناعة والزراعة، وليس ثمة مايثير الدهشة في ان هذا التفاوت الأخير، أصبح أكثر بروزاً في أيامنا هذه لقد أشرنا آنفاً إلى النمو المكثف للقوى المنتجة الذي شهده العقد الأخير. إن بلدان ماوراء المحيطات، وبالدرجة الأولى، الولايات المتحدة، قد طورت صناعتها الخاصة بها، وبالتالي طلبها الخاص على مقادير من المنتجات الزراعية مابرحت في ازدياد وحدث الشيء نفسه في بلدان زراعية أخـرى . في هنغـاريا ـ النمسـاوية، على سبيل المثـال، فاق استـيراد الحنطة . . الخ ماتصدره البلاد منها، في فترة قصيرة جدا. ان الزيادة العامة للقوى المنتجة في العالم الرأسمالي في العقد الأخير، غيّرت وحولت بدرجة كبيرة جداً، العلاقة المتبـادلة بين الانتاج الصناعي والزراعي، بحيث ان التغيرات الكمية وصلت هنا

أيضـاً، نقطة الحد الذي تبدأ بعدها التغيرات النوعية . ولهذا، فان حقبة الندرة، والارتفاع العام في أسعار المنتوجات الزراعية في كل مكان، هي ظاهرة تميز الشكل الأكثـر حداثة للرأسمالية . ان الارتفاع في أسعار المواد الأولية بدوره، يكشف عن نفسـه مباشرة في معدل الربح . اذ مع بقاء الظروف الأخرى متساوية، فإن معدل الربح يرتفع ويهبط بنسبة عكسية مع التقلبات في أسعار المواد الأولية .

من هنا يأتي التوجه المتزايد من قبل رأسماليي « الاقتصادات القومية » الفردية، لتوسيع أسواق موادهم الأولية. وعلى كل حال فإن العملية ذاتها التي سببت تقلص أسواق البيع بدرجة كبيرة ، قد أثرت بطريقة مماثلة على أسواق المواد الأولية ، لأن أسـواق المـواد الأولية ، كانت ولاتـزال بالـدرجـة الأولى ، هي نفس البلدان التي تستخدم كسوق « خارجي » لبيع البضائع المصنّعة ، أي ، البلدان الأقل تطوراً بما فيها المستعمرات. إن مصالح رأسماليي القوى العظمى المختلفة ، تتعارض فيما بينها هنا بنفس القوة التي تجري فيها المنافسة في مجال البيع . وهذا الأمر لايثير الدهشة، طالما ان عملية اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي تفترض مسبقاً، أهمية تلك التغيرات التي يمكن أن تحدث في الطور الأخير من سلسلة التداول ، ن ـ س . . . ج . . . سَ ـ نَ M - C ... P ... C - Ḿ ، أي في طور البيع وحدها، حسب بل وتلك التغيرات التي يمكن ان تحدث في طور ن ـ ب (نقود ـ قوة عمل) M - L ، أي ، في طور شراء وسائل الانتاج كذلك . ان « المنتج » الرأسمالي ليس مجرد بائع حسب ، بل هو مشترٍ كذلك . وهو ليس بائعاً ومشترياً عفيفاً وساذجاً، بل هو بائع رأسمالي ومشترٍ رأسمالي . ان نشاطات الشراء والبيع، تندرج هنا، في صيغة تداول رأس المال . انها أجزاء من تلك الصيغة. ولهذا ، فمن الجلّي تماماً ان نظرية فرانز اوبنهايمر المتعلقة بـ « الطابع السلمي » لمنافسة المشترين، والعلاقات العدائية بين البائعين، هي نظرية زائفة[1] .

(١) انظر تفسيره لأسباب الحرب في .Die Neue Rundschou, August, 1915 (فرانز أوبنهايمر: «Die Wurzel des Krieges» .

انه يستند في محاججته إلى أطروحة مفادها ان البائع يجلب الى السوق بصورة اعتيادية سلعة واحدة فقط ، وان مصيره مرتبط بتلك السلعة وحدها ، اي ، بسعرها ، بينما - يقول اوبنهايمر - : « يهتم المشتري بمجموعة متنوعة كبيرة من البضائع وأسعارها ، وتعتمد مصالحه بدرجة ضئيلة نسبياً على كل واحدة من هذه السلع ، طالما ان سعر إحدى هذه السلع قد يرتفع فيما ينخفض سعر الأخرى » . . الخ لقد أخفق أوبنهايمر في إدراك النقطة الجوهرية الأهم ، وهي ان مشتري يومنا هذا هو بائع رأسمالي إلى حد كبير . إن الاستهلاك الشخصي يتراجع إلى الخلف بالمقارنة مع الاستهلاك الانتاجي على قاعدة توسيع إعادة الانتاج . وعلى كل حال ، فإن المطلوب لأغراض الانتاج هو شراء هائل لعدد صغير نسبياً من السلع . وكقاعدة ، يجري شراء أعداد كبيرة من بضائع رئيسية ، وغالباً ماتلعب سلعة واحدة دوراً بالغ الأهمية . (قارن أهمية القطن بالنسبة لصناعة الأنسجة)[1] .

على هذا الأساس ، فنحن لانجد مايدعونا لاعتبار الصراع من أجل المواد الأولية أقل حدة ، كما يرغب (اوبنهايمر) في جعلنا نفعل ذلك . إن نمو المنافسة الهائل في هذا الميدان ، حقيقة لاتزال تضطلع بأهمية متزايدة ، بسبب الاتجاه نحو ضم مناطق تحتوي على مناجم للفحم والحديد الخام والنحاس الخام وآبار النفط . . الخ . ويجري من دون جدال ، احتكار فروع الصناعة التي تلعب دوراً بالغ

وآراؤه العامة المتعلقة بطريق التطور الاجتماعي ، ومايقدمه من «حل وضعي للمسألة» هو في رأينا ، لايتجاوز كثيراً آراء (هنري جورج) و«اصلاحيي الأرض» البرجوازيين ، مشروحة في مؤلفه «النقدي» المعنون : Die Soziale Frage und der Sozialismus, Jena, 1912. .

وباستثناء السيد ب. ماسلوف ، لايوجد شخص واحد يقع في دائرة التأثير القوي لهذا الاقتصادي .

(١) وحتى « المنتجين » في مجال محدد يقومون بانتاج أكثر من سلعة واحدة ، ولن نتحدث عن البائعين عموماً . ومخازن الادارة حالة وثيقة الصلة بالموضوع ونحن لانهدف من جراء ذلك انكار أهمية التخصص ، اننا نرغب فقط في رد الاعتبار لـ «السمعة الملطخة» للمشترين .

الضخامة، وتعتمد على ظروف طبيعية . وحالما تقع هذه في أيدي مجموعات « قومية » معينة ، فإن هذا يعني فقدانها إلى الأبد بالنسبة للآخرين . وبالطبع ، فان هذا ينطبق أيضاً على المنتجات الزراعية ، حين تظهر على المسرح الدولي. مجموعة «قومية» قوية تملك تحت تصرفها وسائل « الاحتلال ». والسياسة الانكليزية في مصر، وتحويل مصر بأكملها الى مزرعة قطن عملاقة تزود صناعة النسيج الانكليزية بالمواد الأولية ، يمكن ان تستخدم كمثالٍ صارخ في هذا المجال .

ينتج عن ذلك ان الطور الحديث للرأسمالية يسعّر حدة الصراعات ، في هذا المجال أيضاً . وكلما كان ايقاع التطور الرأسمالي أسرع، كانت عملية تصنيع الحياة الاقتصادية وتمدين البلاد أقوى وكلما ازداد اختلال التوازن بين الصناعة والزراعة ، واشتدت المنافسة بين البلدان المتطورة صناعياً من أجل السيطرة على البلدان المتخلفة ، أصبح النزاع السافر بين هؤلاء أمراً محتوماً أكثر فأكثر .

هنا أيضاً، يكون التوسع الرأسمالي « مخرجاً » للتناقضات التي تقود إلى الخطة الحاسمة في السياسة الامبريالية ـ الحرب .

لقد حللنا، حتى الآن، التغيرات التي تحدث في ظروف التداول العالمي للسلع، والتي أدت إلى تسعير غير اعتيادي للمنافسة بين رأسماليات « قومية »، وبالتالي لسياساتها العدوانية كذلك . وعلى كل حال، فإن التغيرات التي تميز عصرنا، لاتقتصر على هذه المجالات وحدها. إن تطور القوى المنتجة للرأسمالية العالمية ، دفع إلى الصدارة ، الأشكال الأخرى للعلاقات الاقتصادية العالمية وسنقوم الآن بتحليل الحركة العالمية لقيم رأس المال Capital values .

الفصل السابع
الحركة العالمية لرأس المال، والتغير في الأشكال الاقتصادية للصلات العالمية

١ ـ فيض انتاج رأس المال ونموه
٢ ـ القوى المحركة لتصدير رأس المال
٣ ـ الكارتلات وتصدير رأس المال
٤ ـ تصدير رأس المال والقروض
٥ ـ تصدير رأس المال والاتفاقيات التجارية
٦ ـ تصدير رأس المال وتصدير السلعة
٧ ـ ازدياد حدة المنافسة على مجالات استثمار رأس المال، التوسع الرأسمالي

يمكن النظر إلى الحركة العالمية لرأس المال، أما من زاوية البلد الذي يصدر رأس المال، أو من زاوية البلد الذي يستورده .

وتصدير رأس المال من بلد ما، يفترض مسبقاً، وجود فيض في انتاج رأس المال في ذلك البلد، أي فيض في تراكم رأس المال. وسيكون فيض الانتاج مطلقاً ، حين لايعطي رأس المال شيئاً من الزيادة، من وجهة نظر رأسمالية، بمعنى اذا كان رأس المال – C (ر) الذي ازداد إلى △ر + △ر (C + C) ، يعطي مقداراً من الربح مساوياً لما كان يعطيه بدون الزيادة (△)[1] .

ولكن ، ليس ضرورياً بالنسبة لتصدير رأس المال، أن يصل فيض الانتاج، حتماً، إلى هذا الحد. « فحين يجري إرسال رأس المال إلى بلدان خارجية، فإن ذلك لايحدث، اطلاقاً ، لعدم وجود عمالة تحتاج لاستخدامه في الوطن . بل بسبب امكانية استخدامه بمعدل ربح أعلى في بلد خارجي »[2] وعلى هذا الأساس ، يمكن ببساطة فهم السبب الذي يجعلنا نلاحظ وجود تصدير لرأس المال، عبر تاريخ تطور

---

(١) رأس المال: المجلد الثالث، ص ٢٩٥ .

(٢) نفس المصدر: ص ٣٠٠ .

الـرأسـمالية كله تقـريبـاً. مع ذلـك، فلم يكتسب تصدير رأس المال تلك الأهمية الاستثنائية، التي لم يسبق لها مثيل ، الاّ في العقود الأخيرة وحدها. وقد ازداد الوزن الخـاص لهذا الشكـل من اشكال الاتصال الاقتصادي العالمي لدرجة ان بامكاننا الحديث، الى حد ما، عن طراز جديد للعلاقة الاقتصادية المتبادلة بين البلدانّ .

إن مجمـوعتـين من الأسباب التي توجد هنا وتفعل فعلها . وفي مقدمة هذه الأسباب، إن تراكم رأس المال يجري بوتيرة سريعة غير اعتيادية بتأثير الانتاج الرأسمالي واسع النطاق، المصحوب بتقدم تكنيكي متواصل يخطو خطوات ضخمة ويزيد من القدرة الانتاجية للعمل، وكذلك بتأثير الزيادة غير الاعتيادية في وسائط النقل وتحسين وسائل التداول عموماً، التي عجلت بدورها من عوائد Turn over رأس المال . إن أحجـام رؤوس المـال التي تبحث عن استخـدام لها، بلغت أبعـاداً لانـظير لها في السـابق . من جهة أخرى، فان الكارتلات والتروستات، كتنظيمات حديثة لرأس المال، تميل الى وضع قيود معينة على استخدام رأس المال بتثبيت حجم الانتاج . أما بالنسبة لاجزاء الصناعة التي لم يشملها تنظيم التروستات، فان استثمار رأس المال يغدو عديم الربحية بصورة متزايدة. ذلك ان التنظيمات الاحتكارية تستطيع التغلب على الاتجاه نحو تخفيض معدل الربح ، باستلام ارباح فائقة احتكارية على حساب صناعات لاتندرج تحت سلطة التروستات . ومن القيمة الزائدة التي تتكون كل عام ، يجري اقتطاع جزء واحد، هو ذلك الذي تم تكوينه في فروع الصناعة غير الخاضعة للتروستـات ، ويحول الى الشركاء المالكين للاحتكار الرأسمالي، فيما تتناقص حصة الغرباء (الخارجيين) باستمرار. وهكذا، فان العملية بأكملها تدفع برأس المال بعيداً عن حدود البلاد .

وتضع التعريفات العالية ، بالدرجة الثانية ، عراقيل ضخمة في طريق السلع الساعية الى دخول بلد خارجي. ويجعل الانتاج الواسع وفيض الانتاج الواسع من نمو التجارة الخارجية أمراً ضرورياً ، الاّ ان التجارة الخارجية تصطدم بحاجز يأخذ

شكل التعريفات المرتفعة .

ولاشك في أن التجارة الخارجية تواصل التطور، وان البيع الخارجي ينمو، لكن هذا يحدث بغض النظر عن الصعوبات وبالرغم من وجودها . لكن ذلك لايعني، على كل حال، ان تأثير التعريفات غير محسوس فتأثيراتها تتجلى بالدرجة الاولى في معدل الربح . والحواجز التعريفية التي تجعل تصدير السلع أمراً صعباً ، لاتتدخل في تصدير رأس المال بأي شكل من الأشكال . ومن الواضح انه كلما كانت موجة الرسوم الكمركية أعلى ـ مع بقاء الظروف الاخرى متساوية ـ كان تحليق رأس المال من بلاده الأم الى الخارج أضخم .

« إن حماية الصناعة (!) لاتحفز الأجانب على إقامة مصنع داخل حدود التعريفة . إن ذلك يحدث حين يفقد الصناعي والمستورد الأجنبي جزءاً من مبيعاته، أو كلها، إذ عند ذلك وحسب تحل اللحظة التي يلجأ فيها إلى إقامة مصانع في بلدان أجنبية ـ وهو مشروع محفوف بكلفة ومخاطر بالغتين على الدوام . ويمكن تلمس وجود التعريفات المانعة التي تحدث مثل هذه النتائج، في لوائح (ماكنلي) و (دنفلي) للولايات المتحدة الامريكية (١٨٩٠ ـ ١٨٩٧)، وفي التشريع الروسي لعام ١٨٧٧ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٥ ، و ١٨٩١ . كذلك في القوانين الفرنسية لعام ١٨٨١ ، ١٨٩٢ »[١] .

وتؤثر الرسوم التعريفية على تصدير رأس المال بطريقة أخرى . فهي نفسها تصبح عامل جذب للرأسمالي . إذ حالما يجري استيراد رأس المال الى بلد « أجنبي » . حيث يبدأ عمله هناك كرأس المال، فانه ينال من « الحماية » من التعريفة مايناله رأس المال لرجال الأعمال الوطنيين[٢] . ويسبب هذا بدوره، زيادة هائلة في تصدير رأس المال .

ولكن لاينبغي ، على أية حال، أخذ تصدير رأس المال بذاته، وبدون العلاقة

---

(١) سارتوريوس فون فالترشوسن : المصدر السابق، ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٠ .

مع الظواهر الاقتصادية والسياسية بالغة الأهمية ، التي ترافقه . ودعونا نلقي نظرة عاجلة هنا على أهم هذه الظواهر .

في حالة قروض الدولة والقروض البلدية Municipal loans ، فإن البلد الدائن يستلم على المبالغ التي قدمها ، ماهو أكثر من الفائدة . إذ ان المعاملة تترافق في العادة بعدد من الاشتراطات التي يجري فرضها على البلد المقترض، وفي مقدمتها واجب تنفيذ أوامر البلد الدائن (صفقات الاسلحة والذخيرة والمدرعات ومعدات السكك الحديد . . . الخ) . وواجب تأمين امتيازات للبلد الدائن لانشاء خطوط سكك حديد، خطوط ترامواي، خطوط هاتف وتلغراف، موانىء، استغلال المناجم وأراضي الغابات . . . الخ . ومثل هذه الاجراءات، اما ان يجري ادراجها في عقد القرض كواحدة من شروطه، أو انها نتيجة حتمية لـ « مجرى الأحداث » ، برمته . ونقتطف هنا، كمثال على ماتقدم ذكره، وصفاً لاحد الامتيازات التي أمنتها الحكومة الفارسية لبنك فارس للقرض والخصم (الروسي) The (Russian) Discount and Loan Bank of Persia لانشاء خط سكة حديد جولفا ـ تبريز (١٩١٣)، « ضامن الخط هو روسيا . وفترة الامتياز ٧٥ عاماً . وللحكومة الفارسية الخيار في ان تسترد خط سكة الحديد بعد استخدامه لمدة (٣٥) سنة . وفي هذه الحالة، فإنها تدفع كل رأس المال المستخدم بالاضافة إلى فائدة مقدارها ٥٪ ، شريطة أن يكون الامتياز قد درّ عائدات مالية كثيرة جداً . ويمنح الامتياز للبنك حق استثمار مواضع الفحم والنفط الواقعتين على بعد ٦٠ فرستاً على جانبي سكة الحديد، وكذلك حق انشاء خطوط فرعية تؤدي إلى المناجم ، ويحصل البنك علاوة على ماتقدم، على حق أفضلية في إنشاء خط حديد تبريز ـ قزوين ، وحق مقصور عليه في انشاء طريق رئيسية بين المراكز نفسها في غضون ثمانِ سنوات ، كذلك الحق في استثمار مواضع الفحم والنفط الواقعتين على بعد ٦٠ فرستاً على جانبي الطريق. وبعد انقاص ٧٪ من قيمة كل رأس المال الذي جرى انفاقه على الانشاءات ، من أرباح سكة الحديد لصالح صاحب الامتياز ، يجري

تقسيم الدخل الصافي المتبقي، مناصفة، بين صاحب الامتياز والحكومة الفارسية. أما بالنسبة لمناجم الفحم وآبار البترول، فإن صاحب الامتياز يدفع للحكومة الفارسية ٥٪ من الأرباح الصافية المستحصلة منها. وتكون كل مشاريع صاحب الامتياز معفية من الضرائب والرسوم الأخرى، في كل الأوقات»[1].

ومن بين «الاجراءات» التي استهدفت تقييد رأس المال الأجنبي، نجد الحق الذي تملكه سلطة الدولة في حظر التعامل بالقروض الأجنبية والسندات المالية عموماً. وعليه، وبموجب قانون خاص صدر بتاريخ ٦ شباط ١٨٨٠، جرى تخويل وزارة المالية الفرنسية بحظر تجارة السندات المالية الأجنبية، وكذلك رفض التعامل بالقروض الأجنبية في سوق البورصة الفرنسي (عام ١٩٠٩، رفضت الحكومة الفرنسية منح قرض للأرجنتين، لان الاخيرة قدمت طلبيات لكروب وليس لشنايدر في كروزو (Creuzot). وفي ١٩٠٩، رفضت الحكومة ذاتها منح قرض لبلغاريا لعدم وجود ضمانات كافية، وكان السنديكيت البنكي النمساوي ـ الالماني هو الجهة الضامنة لهذا القرض. ولم يكن يسمح بالتعامل بالسندات الالمانية في فرنسا على مدى أربعة عقود، ورفض منح قرض لهنغاريا في ايلول ١٩١٠، وأعطي قرض للصرب بشرط ان تقدم طلبيات لشنايدر، وبعد الثورة، أمرت الحكومة الروسية ببناء طرادات في فرنسا تسديداً لقروض.. الخ)[1].

وبمعزل عن الطلبيات والامتيازات، يمكن ضمان منافع محددة فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية، سوية مع عقد القرض. (انظر على سبيل المثال، اتفاقية التجارة الروسية ـ الفرنسية في ١٦ ـ ٢٩ ايلول ١٩٠٥، التي استمر العمل بها حتى ١٩١٧، واتفاقية ٢ كانون الأول ١٩٠٨ بين السويد وفرنسا، واتفاقية ١٩٠٨ بين

---

(١) م. ب. بافلوفيج: سكة الحديد العظيمة وخطوط التجارة المستقبلية، سان بطرسبرغ، ١٩١٣/ ص ١٤٣.

(١) س. شيلدر: المصدر السابق، ص ٣٤٣ ومابعدها.

السويد والدانمارك، واتفاقية التعريفة في **١٩ آب ١٩١١** بين فرنسا واليابان ، كذلك قارن رفض فرنسا السماح بالتعامل بأسهم (يونايتد ستيت ستيل كوربوريشون) في بورصة باريس في اجراء يهدف الى الرد بالمثل على الرسوم المفروضة على النبيذ، والحرير، والسيارات، من قبل تعريفة (باين) الامريكية في **١٩٠٩**"[١] .

وحين يجري تصدير رأس المال من قبل أشخاص خاصين أو من قبل شركات صناعية أو مصرفية ، فهذا من شأنه ان يزيد من تصدير السلع مجدداً من البلد الأم . فالمشاريع التي أقيمت في الخارج ، تمثل طلباً معيناً بحد ذاتها ، كما انها، علاوة على ذلك، توسع عن طريق نشاطاتها ذاتها ، السوق التي تعتمد بالدرجة الأولى عليها . ولابد للمرء ان يتذكر هنا ، ان المشاريع «الاجنبية» ، كما رأينا في القسم الاول من بحثنا، تموّل من قبل أكبر البنوك أو أكبر التروستات المصرفية، كما انها تملك تحت تصرفها قوة اقتصادية هائلة[٢] . اليكم مثلاً واحداً يعتبر ١ / ٣ أرض المستعمرة الالمانية (الكاميرون)، ملكية خاصة، الا ان جزءاً هاماً من هذه الأرض ، يعود إلى شركتين **فقط**: شركة الكاميرون الجنوبية التي تملك ٧٫٧٠٠٫٠٠٠ هكتار ، وشركة الكاميرون الجنوبية الغربية التي تملك ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ هكتار ، وهي مساحة تزيد ست مرات على حجم مملكة ساكسونيا (١٫٥٠٠٫٠٠٠ هكتار) وأكبر من بافاريا (٧٫٦٠٠٫٠٠٠ هكتار)"[٣] . وحيثما لايملك الرأسماليون الأرض، فانهم يملكون أشكالاً أخرى من السلطة المالية . ففي أعمال انشاء سكة بغداد ، لم يستخدم البنك الالماني مواد

---

(١) المصدر السابق : ص **٣٥٣**.

(٢) اقتبس بافلوفيج عدداً من الأمثلة عن كيفية عمل البنوك في عالم انشاءات سكة الحديد، وهي تسمح فعلياً بابتلاع بلدان بأكملها من قبل اسماك القرش الرأسمالية.

(٣) قارن ذلك بالكتاب المثير حقاً والمعنون: السياسة الاستعمارية لالمانيا ـ Deutsch colonial-politik, 2nd part, Stadtsstreich oder Reforment .

إن الكاتب يختفي خلف الاسم المستعار (Ein Ausland- Deutscher) زيوريخ ، ١٩٠٥ ، ص ١٣١٨ .

وأدوات المـانية في تركيا ، حسب ، بل انـه خلق كذلك شبكة كاملة من علاقات السـوق ، وجعـل بامكان البضائع الالمانية ان تخترق تركيا بسهولة ، وهكذا يخلق تصدير رأس المال ظروفاً ملائمة للصناعة القائمة في بلده الأم كذلك .

إن تصدير رأس المال يفاقم حدة وتوتر العلاقات بين القوى العظمى ، بصورة غير اعتيادية . فالصراع من أجل فرص استثمار رأس المال ، أي ، الصراع من أجل الامتيازات . . . الـخ ، يجري تعـزيزه على الـدوام بضغط عسكـري . والحكومة أو «البلد» الذي يخضع لمناورات وأحابيل الممولين الماليين من القوى العظمى ، يستسلم في نهاية المطاف لذلك الطرف الذي يبدو الأقوى عسكرياً . وحين يحاول بعض دعاة السلمية Pacifists (وبـالأخص أولئك الذين يحملون ماركة انكليزية) ، التأثير على الطبقات الحاكمة بمحاججات منطقية ، وحين يحاولون اقناعهم بتخفيض التسلح على أسـاس ان من المفـروض بالنسبـة للسلع ان تجد سوقـاً لها بمعـزل عن عدد المدرعات ، فإنهم سيتعرضون لخيبة أمل قاسية . ذلك أن السياسات « السلمية » التي تم انتهاجها قبل الحرب ، وسيجري انتهاجها بعدها ، كانت على الدوام وفي كل مكان ، سياسات مدعومة بتهديدات قوة عسكرية . ودعونا نستخدم التعبير الصائب الذي أورده الانكليزي بريلسفورد : « إن حرب الفولاذ والذهب المستمرة ، لن تتوقف ولا لدقيقة واحدة على الإطلاق ، حتى في زمن السلام » .

ولعـل الأكثر دقة وتجسيداً هو الوصف الذي أورده منظر الامبريالية الألمانية المعروف (سارتورين) لمناخ المنافسة القاسي والفظ :

« إن التصنيع المتزايد للعالم ، هو حقيقة ينبغي ان تحسب الحساب لها ، كل سياسة في الاقتصاد العالمي (Jede Welt wirtschaftspolitik)... وليس بوسع أحد وقف نهج التـطور ، واذا قامت دولة بمنع رعاياها من اقامة مشاريع في بلدان أخرى ، فذلك لن يؤدي إلّا الى ترجيح كفة رجال أعمال تابعين لدولة ثالثة . ولهذا من الأفضل ان تمد يدك إلى الكعكة في الوقت المناسب [die hond rechtzeitig im spiele haben]ان

العالم الاقتصادي لايقف جامداً . والتغيرات تترى الواحدة في أعقاب الأخرى . وثمة على الدوام فرصة للشعب القوي للاندماج في التيار . وهنا، أيضاً ينبغي تطبيق الشعار «Carp diem» [1]* .

وإذا أدى ضغط القوة العسكرية إلى الحصول على امتيازات وتنازلات متنوعة ، فإن الاستثمار اللاحق لرأس المال في الخارج، يتطلب بدوره « حماية » خاصة . لقد كان مركز الثقل، في السابق، هو تصدير السلعة ، حيث لايغامر المصدرون الآ ببضائعهم، أي برأس المال المتداول Circulating Capital . أما الآن، فإن الوضع مختلف كلية. ومانملكه في بلد أجنبي الان هو مقادير ضخمة من النقد، وبالأخص من رأس المال الجامد (الأساسي) Fixed Capital المستثمر في أعمال عملاقة : سكك حديد تمتد لآلاف الأميال ، مصانع كهربائية باهظة الكلفة ، مزارع ضخمة . . الخ . . الخ . . والرأسماليون في البلاد المصدرة لرأس المال ، مهتمون فعلياً بـ «حراسة» ثروتهم . ولهذا، فانهم مستعدون لعمل المستحيل من أجل تأمين الحرية في تحقيق المزيد من التراكم[2] .

---

(١) سارتوريز فون فالترشوسن: المصدر السابق، ص ص ١٩٠ ـ ١٩١

(*) Carp-diem (باللاتينية) وتعني: اغتنم الفرصة.

(٢) «رأس المال كما تقول (الكوراتي ريفيوور) يثير النزاع والاضطرابات لكنه فضلاً عن ذلك جبان ايضاً، وهذا صحيح جداً. الا أن طرح المسألة على هذه الشاكلة يظل مفتقراً الى الكمال. فرأس المال يتجنب انعدام الربحية أو الربح الضئيل جداً، بالضبط كما قيل سابقاً عن أن الطبيعة تمقت الفراغ مقتاً لاحدود له. رأس المال جرىء وباسل جداً في حال وجود الربحية الكافية. أن ١٠٪ معينة ستؤمن استخدامه في أي مكان، و٢٠٪ معينة ستنتج نفاد الصبر واللهفة، و٥٠٪ ستؤدي به الى جرأة ايجابية، وستجعله الـ ١٠٠٪ مستعداً لسحق كل قوانين البشرية تحت قدميه، ومع الـ ٣٠٠٪ لاتكون ثمة جريمة لايكون مستعداً لارتكابها، أو مغامرة يتردد عن ركوبها مهما كانت العواقب بما فيها احتمال تعرض صاحبه لحبل المشنقة» ب.ج. دوننغ. اقتبسها ماركس في الرأسمال المجلد ١، كهامش للصفحة ٨٤٣.

وحين يكون البلد المستغَل (بالفتح) **ضعيفاً من الناحية العسكرية** أيضاً ، فإن «التغلغل السلمي» لرأس المال، يتحول بسرعة الى «احتلال سلمي» أو تقسيم ، والاّ فإن ذلـك يستتبع بالحتم، نزاعاً مسلحاً بين بلدان تتنافس من أجل الحصول على مجالات لاستثمار رأس المال. وخير نموذج على مانقول، مصير تركيا في ضوء التنافس الفـرنسي ـ الالمـاني . وسنقتبس، للتـوضيح ، كتابات لداعية من دعاة الامبريالية الفرنسية وأخر من دعاة الامبريالية الالمانية ، منشورة قبل الحرب بفترة طويلة . «لقد تعرضت الامبراطورية التركية للاجتياح من قبل قبائل المانية» (hordes germaniques) «من الباعة والتجار» يقول الفرنسي .

« وهكـذا انتشرت شبكة البنوك الالمانية بالتدريج في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية، داعمة الصناعة ، مستولية على تسهيلات النقل، متنافسة مع مؤسسات مالية أجنبية . . . وباختصار ، فإن هذه البنوك، **وبدعم سياسي قوي** [التأكيد من عندنا ـ ملاحظة المؤلف] سعت مالياً لاقامة نفوذ الماني على الشرق برمته»[1] .

على هذه الشاكلة يعبر برجوازي فرنسي عن نقمته على «القبائل الالمانية». لكن البرجوازي الالماني ناقم هو الآخر وبالطريقة ذاتها :

«يسعى الفرنسيون بصورة منظمة لجعل تركيا عبداً مديناً لهم . لقد استثمروا هنا ، حتى الآن، بليونين ومائتي مليون من الفرنكات . ونصف بليون فرنك من هذا المبلغ، جرى استثماره في السكك الحديد وحدها . لقد أنشأت فرنسا من طرق السكة الحـديد أكثـر مما فعل أي بلد آخر . إن أهم الموانىء التركية على الاطلاق ، مثل القسطنطينية، سالونيكا ، سميرنا ، بيروت، هي في أيد فرنسية وكذلك الحال بالنسبة للفنارات المقامة على طول الساحل التركي .

---

(١) دوبي Dubief:

«Le chemin de Fer de Bagded», in Revue économique international, 1912, Vol. 2, P.7 ومابعدها

وأخيراً وليس آخراً ، فإن أهم بنك تركي على الاطلاق (البنك العثماني) الذي يعمل في القسطنطينية يقع برمته تحت نفوذ فرنسي . فمن بوسعه والحال كذلك ، ان يهرب من النتائج السياسية لمثل هذا الضغط الجبار لرأس المال! لقد استخدمت الدبلوماسية الفرنسية ، بكثافة بالغة ، موقعها المميز في تركيا خير استخدام، لاسيما في الآونة الأخيرة!»[1]

من الواضح ، ان تصدير رأس المال بحجمه وأهميته الراهنتين ، انما نجما عن السمات المميزة للتطور الاقتصادي في السنوات الاخيرة. وإذا نظرنا إليه من زاوية انتشار الاشكال التنظيمية لرأس المال الحديث، فإن تصدير رأس المال ليس إلّا اغتصاباً واحتكاراً لمجالات جديدة لاستثمار رأس المال من قبل مشاريع احتكارية تعود لأمة عظيمة، أو، إذا أخذنا العملية ككل، من قبل صناعة «قومية» منظمة ، ومن قبل رأس المال المالي «القومي» . ان تصدير رأس المال هو أكثر الطرق ملاءمة للسياسة الاقتصادية للجماعات المالية ، انه يخضع مناطق وأقاليم جديدة بأكبر قدر من الراحة والسهولة . ولهذا السبب تبرز حدة المنافسة بين الدول المختلفة ، في هذا المجال على أشدها . ان تدويل الحياة الاقتصادية هنا، أيضاً ، يجعل من الضرورة بمكان تسوية القضايا المتنازع عليها ، باستخدام السيف والبندقية .

---

(١) شكل الاستعمار الالماني ـ (Deutsche kolonailform) ص ص ١٣٩٦ ـ ١٣٩٧ . وينبغي للمرء ألا ينسى ان تاريخ كتابة الكتابة تعود الى عام ١٩٠٥ . فقد حدثت منذ ذلك الوقت وحتى الآن تغيرات مادية هامة سواء في العلاقات المتبادلة بين القوى وفي خارطة العالم كذلك .

الفصل الثامن
الاقتصاد العالمي والدولة «القومية»

١ ـ اعادة انتاج الرأسمال العالمي وجذور التوسع الرأسمالي .

٢ ـ فيض انتاج البضائع الصناعية ، ونقص انتاج المنتوجات الزراعية ، وفيض انتاج رأس المال ، كأوجه ثلاثة للظاهرة نفسها .

٣ ـ النزاع القائم بين الاقتصاد العالمي وحدود الدولة «القومية» .

٤ ـ الامبريالية باعتبارها سياسة رأس المال المالي .

٥ ـ ايديولوجيا الامبريالية .

من وجهة نظر الأوساط الحاكمة في المجتمع، فان الخلافات والنزاعات بين مجاميع البرجوازية «القومية»، وهي الخلافات والنزاعات التي تنشأ داخل مجتمعنا المعاصر كأمر حتمي، تتطور لاحقاً وصولاً إلى الجرب باعتبارها الحل الوحيد للمشكلة وقد رأينا إن سبب هذه النزاعات والخلافات، ينبع من التغيرات التي تحدث في ظروف اعادة انتاج رأس المال العالمي. ان المجتمع الرأسمالي القائم على عدد من العناصر المتناقضة، لايستطيع المحافظة على توازن نسبي إلّا بثمن حدوث أزمات موجعة. ولاتستطيع أجزاء العضوية الاجتماعية المتباينة تحقيق التكيف مع بعضها ومع الكل الموحد، إلّا عبر اهدار هائل للطاقة، وتحت طائلة «النفقات غير المثمرة» «Faux Frais» الضخمة لهذا التكيف الناجم عن طبيعة المجتمع الرأسمالي بما هو عليه، أي من صيغة تاريخية محددة بوجه عام للتطور.

لقد أمطنا اللثام عن حوافز أساسية ثلاثة، تقف خلف سياسات الغزو التي تنهجها الدول الرأسمالية الحديثة:

- تزايد المنافسة في أسواق البيع.
- وتزايد المنافسة في أسواق المواد الأولية.

ـ وتزايدها في مجالات الاستثمار الرأسمالي .

. . هذه الحوافز، كشف عنها تطور الرأسمالية الحديث، وتحول هذه الرأسمالية إلى رأسمالية مالية .

إن هذه الجذور الثلاثة لسياسة الرأسمالية المالية ، هي في الجوهر ليست إلاّ أوجه ثلاثة للظاهرة نفسها ، أي بالتحديد للنزاع القائم بين نمو القوى المنتجة من جهة ، وبين الحدود «القومية» لتنظيم الانتاج من جهة أخرى .

وفي الواقع، فإن فيض الانتاج في البضائع المصنّعة، هو في الوقت نفسه ، نقص في انتاج المنتوجات الزراعية . ان نقص انتاج المنتوجات الزراعية في مثل هذه الحالة ، أمر هام بالنسبة لنا، من حيث ان الطلب على الصناعة كبير إلى حد مفرط، وبالتحديد الى حد وجود كميات كبيرة من البضائع المصنّعة، لايمكن استبدالها بمنتوجات زراعية ، وبحيث يغدو التناسب بين هذين الفرعين الانتاجيين (الصناعة والزراعة) مختلاً (ويزداد اختلاله يوماً بعد آخر). وهذا يفسر لماذا تبحث الصناعة المتنامية عن «ملحق اقتصادي» زراعي لها. وهذا البحث في اطار الرأسمالية، وشكلها الاحتكاري بصورة خاصة ، أي في اطار رأس المال المالي، يعبر عن نفسه حتماً في شكل اخضاع الاقطار الزراعية بقوة السلاح لسيطرتها .

لقد ناقشنا لتونا موضوعة تبادل السلع . لكن تصدير رأس المال لايمثل ظاهرة منعزلة أيضاً . ان تصدير رأس المال، كما رأينا، يترتب على فيض انتاج معين لرأس المال. وليس فيض انتاج رأس المال إلاّ صيغة أخرى، حسب، لفيض انتاج السلع .

يقول ماركس :

« إن فيض انتاج رأس المال لايعني شيئاً على الاطلاق، غير فيض انتاج وسائل الانتاج ـ وسائل الانتاج وضروريات الحياة ـ التي يمكن أن تستخدم كرأس المال ، أي، تستخدم لاستغلال العمل بدرجة معينة من درجات الاستغلال .

. . . ان رأس المال يتألف من سلع ، ولهذا ينطوي فيض انتاج رأس المال على

فيض في انتاج السلع»[1] .

وبالعكس، فحين يتناقص فيض انتاج رأس المال يحدث انخفاض في فيض انتاج السلع أيضاً .

ويفسر هذا كيف أن تصدير رأس المال، الذي يخفض من فيض انتاج رأس المال، يساعد في احداث انخفاض في فيض انتاج السلع أيضاً (دعونا نشير بصورة اعتراضية إلى مايلي : إذا جرى تصدير عوارض الحديد، على سبيل المثال، إلى بلد آخر ليجري بيعها هناك ، فإن مالدينا هنا هو تصدير نقي وبسيط للسلعة . أما إذا أنشأ مصنع العوارض الحديدية ، مشروعاً في بلد آخر ، وصدر سلعة لتجهيز ذلك المشروع ، فإن هذا هو تصدير لرأس المال . ومن الواضح ان المعيار يتعلق بحدوث أو بعدم حدوث معاملات بيع وشراء تجارية .

لكن ، وبمعزل عن «تخفيف الازدحام» ببساطة بواسطة تصدير رأس المال على شكل سلعة ، توجد علاقة أخرى كذلك بين تصدير رأس المال والانخفاض في فيض انتاج السلع . وقد صاغ أوتوباور هذه العلاقة بصورة جيدة :

« وهكذا فإن استغلال الأقطار المتخلفة اقتصادياً من قبل رأسماليي قطر أوروبي ، يؤدي إلى سلسلتين من النتائج . فهو يخلق ـ مباشرة ـ مجالات استثمار جديدة لرأس المال في البلد المستعمَر (بالفتح)، وفي الوقت نفسه، يخلق فرص بيع أكبر لصناعة البلد المسيطر . وهو يخلق ـ بصورة غير مباشرة ـ مجالات جديدة لاستخدام رأس المال كذلك داخل البلد المسيطر ، ويزيد مبيع منتوجات كل صناعاته»[2] .

عليه، فإذا نحن نظرنا إلى المشكلة في شموليتها ، وتبنينا بالتالي وجهة نظر

---

(١) رأس المال: المجلد الثالث. ص ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٢) اوتو باور: Die Nationalitätenfrge und die Sozialdemokratie, Vienna, 1907, P. 464. (بالألمانية).

موضوعية ، أي من زاوية تكيف المجتمع الحديث لشروط وجوده ، فإننا سنجد هنا تعارضاً متنامياً بين قاعدة الاقتصاد الاجتماعي ، الذي أصبح ذا نطاق عالمي ، وبين البنية الطبقية الغريبة للمجتمع . هذه البنية التي تنقسم فيها الطبقة الحاكمة (البرجوازية) نفسها إلى مجموعات «قومية» ذات مصالح اقتصادية متناقضة . وفي نفس الوقت الذي تختلف هذه المجموعات وتتعارض فيه مع البروليتاريا العالمية ، فإنها تنافس بعضها الآخر على تقسيم القيمة الزائدة التي تخلق على نطاق عالمي . ان الانتاج ذو طبيعة اجتماعية كما هو معروف . والتقسيم العالمي للعمل ، يحوّل الاقتصادات «القومية» الخاصة إلى أجزاء في عملية عمل شاملة وضخمة ، تمتد لتشمل كل البشرية تقريباً . لكن الاكتساب acquisition على كل حال ، يتخذ طابع اكتساب (دولة) «قومي» ، المنتفعون منه هم شركات الدولة العملاقة لبرجوازية رأس المال المالي . ان تطور القوى المنتجة يجري ضمن الحدود الضيّقة لحدود الدولة ، بينما هذا التطور نفسه يعمل الآن على توسيع تلك الحدود . ولامفر في مثل هذه الظروف من ظهور نزاع حتمي ، تجري تسويته في ظل وجود الرأسمالية ، بتوسيع حدود الدولة عبر صراعات وحروب دموية ، وهي تسوية تحمل أفق نزاعات جديدة أكثر حماقة وخطورة .

والممثلون الاجتماعيون لهذا التناقض ، هم المجموعات المتباينة للبرجوازية ، المنظمين في الدولة بمصالحهم المتصارعة . ويؤدي تطور العالم الرأسمالي ، الى تدويل الحياة الاقتصادية ، من جهة أخرى . وتشدد عملية التطور الاقتصادي نفسها ، وإلى درجة أكبر لاتعرف الحدود ، الميل نحو جعل المصالح الرأسمالية «قومية» ، ونحو تكوين مجموعات «قومية» صغيرة مسلحة حتى الأسنان ، ومستعدة للانقضاض على بعضها الآخر في أية لحظة . ومن المستحيل وصف الأهداف الجوهرية للسياسات الراهنة ، بصورة أفضل مما فعل ر. هيلغردنغ . « إن سياسة رأس المال المالي » كما يقول « تحقق هدفاً ذا شعب ثلاث : أولاً ، خلق منطقة

اقتصادية على أكبر قدر ممكن من السعة ، وتوفير الحماية لهذه المنطقة ـ ثانياً ـ من المنافسة الأجنبية عن طريق حواجز التعريفة ، وبالتالي ، ينبغي لهذه المنطقة أن تغدو ـ ثالثاً ـ منطقة استغلال للشركات الاحتكارية القومية»[1]. إن ازدياد المنطقة الاقتصادية، يفتح أمام الكارتلات القومية مناطق زراعية ، وبالتالي، أسواقاً للمواد الأولية ، وزيادة في أسواق البيع ومجال استثمار رأس المال. ان سياسة التعريفة ، تمكّن من وضع حد للمنافسة الأجنبية، ومن الحصول على ربح فائض ، ووضع منجنيق الاغراق Dumping قيد العمل . ان «النظام» ككل يسهل زيادة معدل الربح للتنظيمات الاحتكارية . وسياسة رأس المال المالي هذه انما هي . . الامبريالية .

إن سياسة كهذه تنطوي على استخدام وسائل العنف لأن توسيع اقليم الدولة ، لايعني شيئاً سوى الحرب. والعكس على أية حال ، ليس صحيحاً . فليست كل حرب أو كل زيادة في اقليم الدولة ، تنطوي على سياسة امبريالية . ان العامل الحاسم هو ما اذا كانت الحرب تعبر عن سياسة رأس المال المالي . والاصطلاح الأخير يجري النظر اليه وفقاً للتعريف أعلاه . وهنا ـ كما في كل مكان ـ نجد اننا نعثر على أشكال وسيطة ، لايؤدي وجودها البتة إلى تشويه التعريف الأساس . لهذا السبب ، تعتبر محاولات من النوع التي قام بها الاقتصادي والسوسيولوجي الايطالي المشهور آشيل لوريا، غير صائبة بصورة أولية . لقد حاول (لوريا)، تحديداً ، تكوين مفهومين للامبريالية ، التي يزعم انها تحتوي على «علاقات متناثرة العناصر كلية» (des rélations tout a fait héterogènos). ويمايز (لوريا)[2] بين امبريالية «اقتصادية» (L'impérialism économique, ökonomischer Imperialisms) وبين امبريالية «تجارية» أو امبريالية «التجارة» (L'impérialisme commercial, Handelsimperialismus).

---

(١) رودولف هيلفردنغ : رأس المال المالي Finanz Kapital ص ٤١٢ . (بالألمانية) .

(٢) اشيل لوريا : «مفهومان للامبريالية». في المجلة الاقتصادية العالمية ١٩٠٧ ، مجلد ٣، ص ٤٥٩ ومابعدها (بالفرنسية) .

هدف النوع الأول من الامبريالية ، هي الأقطار ـ الاستوائية ـ كما يقول . وهدف الثانية هي الأقطار التي تجعلها ظروفها ملائمة للاستعمار الاستيطاني الأوربي أيضاً . أسلوب الأولى هو القوة المسلحة، وأسلوب الثانية هو الاتفاقيات السلمية (Des accord pacifiques) . الأولى امبريالية ليس فيها تدرج أو اختلاف في المستويات ، . أما الثانية ، فتتراوح ممتدة من الحد الأقصى للامتصاص والاستيعاب الكاملين ، أو التعريفة الواحدة ، إلى أشكال غير كاملة من نوع تعريفات الأفضلية بين المستعمرات والأقطار الأم . . . الخ .

هذه هي نظرية (لوريا) . ومن الواضح تماماً ، انها تقف عارية لا يسترها شيء . فالامبرياليتان «التجارية» و «الاقتصادية» ، هما في الجوهر تعبير عن الميول ذاتها على حد سواء، كما رأينا أعلاه . والدائرة المغلقة من الرسوم التعريفية ، ومن زيادة هذه الرسوم ، لايمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح ، على الفور. لكنها ستؤدي فيما بعد الى ظهور مثل هذا النزاع ، على كل حال. ولهذا، فإننا لانستطيع معارضة «الاتفاقيات السلمية» «بالقوات المسلحة» . (ان الاتفاقيات السلمية بين انكلترا . ومستعمراتها، تعني توتر العلاقات بين انكلترا أو أقطار أخرى) . كذلك ، لانستطيع أن نؤكد بأن الامبريالية «الاقتصادية» ، هي ذات طبيعة «استوائية» فقط . وأفضل برهان على ذلك هو مصير بلجيكا وغاليسيا ، والمصير المحتمل لامريكا الجنوبية والصين وتركيا وفارس .

تلخيصاً لما سبق ذكره نقول ، ان تطور القوى المنتجة للرأسمالية العالمية ، شهد تقدماً هائلاً في العقود الأخيرة. ولواء الفوز في الصراع التنافسي ، ينعقد في كل مكان للانتاج الكبير . فلقد دمج هذا «أقطاب الرأسمال» في تنظيم حديدي يمسك زمام الحياة الاقتصادية كلها بين يديه . وتغدو سلطة الدولة ملكاً للاوليغارشيا المالية . وتدير هذه الأخيرة، الانتاج، الذي يرتبط ببعضه في عقدة واحدة ، عن طريق

البنـوك . إن عملية تنـظيم الانتـاج هذه، انـطلقت من أسفل ، وحصنت نفسها وعززتها ضمن اطار الدول الحديثة ، التي أصبحت تعبيراً دقيقاً عن مصالح رأس المال المالي . إن أي واحد من «الاقتصادات القومية» المتقدمة رأسمالياً، تحول الى نوع من التروست «القومي» . وعملية التنظيم هذه للأجزاء المتقدمة اقتصادياً من الاقتصاد العـالمي، ترافقت من جهـة أخـرى بتفـاقم استثنـائي للمنـافسة المتبادلة بين هذه الأجزاء . إن فيض انتاج السلع، المرتبط بنمو مشاريع كبيرة ، وسياسة التصدير التي تنهجهـا الكـارتـلات، وتضاؤل أسواق البيع ارتباطاً بالسياسة الكولونيالية وسياسة التعـريفـة التي تنهجهـا القوى الرأسمالية ، ونمو التفاوت بين صناعة هائلة التطور وزراعة متخلفة ، والنمو الضخم لتصدير رأس المال والخضوع الاقتصادي من قبل مناطق بأكملها لاتحادات مصرفية «قومية»، كل ذلك يزيد حدة نزاع المصالح بين مجموعات رأس المال «القومية». وتجد هذه المجموعات آخر حجة لها في قوة وسلطة تنظيم الدولة ، وفي مقدمتها الجيش والبحرية. ان القوة العسكرية الجبارة للدولة هي الورقة الرابحة الأخيرة ، في خضم الصراع الدائر بين القوى . وبذلك تعتمد القوة القتالية للسوق العالمية على القوة وتوحيد « الأمة » nation ، كما تعتمد على مواردها المالية والعسكرية . إن دولة قومية مكتفية ذاتياً ، ووحدة اقتصادية توسع قوتها الجبارة بلا حدود كي يتسنى لها ان تغدو مملكة عالمية ـ امبراطورية على نطاق عالمي ـ ، هي المثل الأعلى الذي يبنيه رأس المال المالي .

«بنـظرة ثاقبة، شديدة الوضوح، يتطلع [رأس المال المالي] الى التنوع الهائل للبشر والشعوب، ويرى في مقدمة هؤلاء جميعاً أمته هو . وهذ الأخيرة هي واقع انه يعيش في دولة قوية تواصل العمل على زيادة قوتها وعظمتها وجبروتها، وتكرس كل قواها لجعلها أعظم فأعظم وبهذه الطريقة، فإن مصالح الفرد تخضع لمصالح الكل ـ وهو شرط ليس بمقدور أي ايديولوجيا اجتماعية العيش بدونه . إن أمة ودولة معاديتين

للشعب قد ارتبطتا في كل واحد ، والفكرة القومية كقوة محفزة ، تخضع للسياسة . لقد اختفى الصراع الطبقي ، فهم قد محقوه وامتصوه في مجرى خدمتهم لمصالح الكل. وبدل الصراع الطبقي الخطير، المشحون بعواقب مجهولة بالنسبة للمالكين، تظهر للعيان النشاطات العامة للأمة الموحدة في سبيل هدف واحد: السعي من أجل العظمة القومية »[1] .

هكذا تكتسب مصالح رأس المال المالي صيغة عظمة ايديولوجية . وتبذل كل الجهود لغرس ذلك في أذهان جماهير العمال، لأننا كما ذكر امبريالي الماني بصواب ينسجم مع وجهة نظره: «ينبغي ان نسيطر ليس على أقدام الجنود، حسب، بل وعلى عقولهم وقلوبهم أيضاً »[2] .

---

(١) رودولف هيلغرونغ : المصدر السابق، ص ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

(٢) Die deutsche Finanz- Reform der Zukunft, (بالألمانية) .

كذلك القسم الثالث من كتاب :

Staantsstreich oder. Reformen by Ein Ausland- Deutscher Zurich, 1907. P.203 .

القسم الثالث

الامبريالية كاعادة انتاج للمنافسة الرأسمالية على نطاق أعظم

الفصل التاسع
الامبريالية كمقولة تاريخية

١ ـ الفهم المبتذل للامبريالية
٢ ـ دور السياسة في الحياة الاجتماعية
٣ ـ منهجية التصنيف في العلوم الاجتماعية .
٤ ـ عصر رأس المال المالي كمقولة تاريخية .
٥ ـ الامبريالية كمقولة تاريخية .

تعهدنا في الفصول السابقة باثبات ان السياسات الامبريالية تنبثق عند مستوى معين فقط من التطور التاريخي . إن عدداً من تناقضات الرأسمالية تكون مرتبطة ببعضها هنا في عقدة واحدة يقوم سيف الحرب بقطعها ، لكي تعود ثانية وترتبط ببعضها بأحكام اشد في اللحظة التالية. ان سياسة الطبقات الحاكمة وايديولوجيتها النابعة حتماً من هذه المرحلة من التطور، ينبغي ان توصف على هذا الاساس، باعتبارها ظاهرة محددة[1] .

وتسود الأدب الذي يغرق السوق في الوقت الراهن ، مايُزعم [Soi - disant] انهما نظريتان اثنتان عن الامبريالية. إحداها تنظر إلى سياسة الغزو الحديثة كصراع بين الأعراق Races. فالأعراق «السلافية» ، أو الأعراق «النيوتونية» تسعى ، زعماً، للسيطرة. ويجري توزيع المحاسن والمساوىء كلها، تبعاً لقومية الكاتب. وكما ينبغي

(١) أننا نتحدث عن الامبريالية باعتبارها بالاساس سياسة رأس المال المالي. ولكن يمكن للمرء أن يتحدث عن الامبريالية ايضاً باعتبارها ايديولوجيا وبالطريقة نفسها فالليبرالية من جهة. هي سياسة الرأسمالية الصناعية (التجارة الحرة. . . الخ) وهي من جهة أخرى ايديولوجيا كاملة (حرية الفرد. .).

لنظرية بالية ومبتذلة، فإن هذه النظرية تصر على موقفها بعناد المغرض المتحيز، لأنها تجد تربة جد صالحة في نمو « الوعي الذاتي القومي » بين الطبقات الحاكمة التي تهتم، بصورة مباشرة، بالاستفادة من بقايا التراتبية السايكولوجية البالية، لصالح تنظيم الدولة لرأس المال المالي .

إن عودة بسيطة إلى الحقائق من شأنها تحطيم هذه النظرية، وهدم صرحها حجراً بعد آخر. فالانكلو ـ ساكسونيون، ذوو الأصل المشابه لأصل الألمانيين، هم أعداء ألداء فيما بينهم . والبلغاريون والصربيون، وكلاهما سلافيون انقياء ويتحدثون اللغة نفسها تقريباً، يجدون انهم على طرفي نقيض فيما بينهم . ويتطوع في صفوف البولنديين انصار متحمسون ذوو ميول Orientation نمساوية أو روسية . ويحدث الشيء نفسه مع الاوكرانيين، الذي يدين جزء منهم بالولاء للروس، فيما الجزء الآخر يتعاطف مع النمساويين . من جهة أخرى، فإن كلاً من هذه التحالفات المتحاربة، تضم بين صفوفها أكثر الاعراق والقوميات والقبائل تغايراً وتبايناً . ولو نظرنا من زاوية عرقية، فما هو الشيء المشترك الموجود بين الانكليز والايطاليين والروس والاسبان والمتوحشين السود في المستعمرات الفرنسية الذين ساقتهم « الجمهورية المجيدة » الى الذبح، تماماً كما فعلت امبراطورية روما القديمة مع عبيد مستعمراتها؟ ماذا يوجد من شيء مشترك بين الالمان والجيك والاوكرانيين والهنغاريين والبلغاريين والاتراك، الذين تعاونوا بصورة مشتركة ضد تحالف دول الوفاق the Entente .

من الواضح تماماً أن الأعراق ليست هي التي تدير الصراع وتقوده، بل هي تنظيمات الدولة العائدة لمجموعات معينة من البرجوازية . كذلك، من الواضح تماماً، ان هذا التجمع أو ذاك للقوى العظمى لايتقرر استناداً إلى مجموعة أهداف عرقية محددة، بل استناداً إلى مجموعة أهداف رأسمالية في لحظة معينة . وهذا يفسر ماحصل من انشقاق الآن بين الصرب والبلغاريين وأدى الى انقسامهم الى معسكرين متخاصمين، بعد ان حاربا سوية ضد الأتراك حتى فترة لاتزال قريبة . ولهذا أيضاً

نجد ان انكلترا عدوة روسيا سابقاً ، تمارس السيطرة عليها الآن . ونجد اليابان تجاري البرجوازية الروسية ، رغم ان رأس المال الياباني حارب مسلحاً ضد رأس المال الروسي ، قبل عشر سنوات خلت لاغير[1] .

يبدو خلل وضعف هذه النظرية ، غني عن البيان من وجهة نظر علمية حقة ، لامزيفة . بيد أن زيفها الصارخ لم يكن حائلاً ، دون حصولها على رعاية وتشجيع دؤوبين سواء في الصحافة أم في الجامعات ، لسبب واحد وحيد ، هو أنها تعد حضرة السيد رأس المال بمزايا ومنافع ليست ضئيلة[2] ولكن ، يتعين علينا أن نذكر ، انصافاً ، انه طالما يجري اتحاد واندماج « الأعراق » المتباينة ضمن القبضة الحديدية للدولة العسكرية ، فإن النظرية تبدو أقل ابتذالاً في هذه الحالة ، رغم أن ذلك لايعني انها أقل فشلاً وتهافتاً في محاولتها تقديم نظرية اقليمية ـ سيكولوجية . ان مكان « العرق » يستعاض هنا عنه ببديله ، « الاوربي الوسطي » و« الأمريكي »، أو أنواع اخرى من « البشرية »[3] وثمة سبب آخر لتقاطع هذه النظرية مع الحقيقة ، يكمن في تجاهلها للسمة الأساسية للمجتمع الحديث :

أي بنيته الطبقية ، ولأن المصالح الطبقية للفئة الاجتماعية العليا ، يجري

---

(١) أن « النظرية العنصرية » تعرضت للتسفيه بشكل ممتاز من قبل ف كاوتسكي ، انظر مؤلفه «Rass und Judentum» «العرق واليهود» [بالألمانية] الذي صدر أثناء الحرب . نشر بالانكليزية تحت عنوان : هل يعتبر اليهود عرقاً . ١٩٢٦ ـ الناشر] .

(٢) يحفل الأدب « العلمي » لفترة الحرب بأمثلة عن خروقات بربرية لأكثر الحقائق أولية وبداهة ، ويجري استخدام كل وسيلة ممكنة لاظهار الافلاس الحضاري والدناءة الفطرية الوراثية لـ «عرق» العدو الأمم المتدنية «minderwertige Nationen» لقد نشرت مجلة فرنسية «تحقيقاً» مزعوماً لتثبت لقرائها بلهفة أن بول الالماني يحتوي على سموم تزيد بمقدار الثلث ، عما يحتويه بول مواطني الأمم المتحالفة في حلف الوفاق الدولي ، عموماً ، والمواطنين الفرنسيين بصورة خاصة ! .

(٣) انظر : ف . نيومان ـ أوروبا الوسطى «Mitteleuropa»

الاستعاضة عنها هنا بمصالح « عامة » مزعومة لـ « الكل » .

« النظرية » الثانية عن الامبريالية ـ وهي واسعة الانتشار ـ بدرجة كبيرة ـ تعرّف الامبريالية كسياسة غزو على وجه العموم . من هذه الزاوية ، سيكون للمرء كامل الحق في الحديث عن امبريالية الاسكندر المقدوني والغزاة الاسبان ، وعن امبريالية قرطاجة Carthage وايفان الثالث ، عن روما القديمة وامريكا الحديثة ، عن نابليون وهندنبرغ .

وبينما يمكن أن تبدو هذه النظرية بسيطة ، فإنها في الواقع خاطئة تماماً ـ إنها غير صحيحة لأنها « تفسر » كل شيء ، وهذا يعني أنها لاتفسر شيئاً على الاطلاق .

إن كل سياسة من سياسات الطبقات الحاكمة (السياسة « الصرف » والسياسة العسكرية والسياسة الاقتصادية)، تملك أهمية وظيفية محددة تماماً . وهي بنموها في تربة نظام انتاج معطى ، فانها تستخدم لاعادة انتاج علاقات انتاج معطاة ومحددة ، اما على شكل بسيط ، أو على نطاق موسع . ان سياسة الحكام الاقطاعيين ، تعزز وتوسّع علاقات الانتاج الاقطاعية . وتزيد سياسة رأس المال التجاري ، من مجال سيطرة الرأسمالية التجارية ، وسياسة الرأسمالية المالية ، تعيد انتاج القاعدة الانتاجية لرأس المال المالي على نطاق أوسع .

وكما هو واضح تماماً ، فالشيء ذاته يمكن أن يقال عن الحرب . ان الحرب تستخدم لاعادة انتاج علاقات انتاج محددة . فحرب الغزو تهدف إلى اعادة انتاج تلك العلاقات على نطاق أوسع . بل ان قيامنا ببساطة ، بتعريف الحرب باعتبارها غزواً ، ليس كافياً على الاطلاق لسبب بسيط ، هو أننا نخفق في تلمس ما هو جوهري هنا . أي أننا نخفق بالتحديد في معرفة أيّ علاقات انتاج يجري تعزيزها

وتوسيعها عن طريق الحرب ، وأيّ قاعدة يجري توسيعها عن طريق « سياسة الغزو » المعينة هذه .[1]

لكن العلم البرجوازي لايرى ذلك ، ولايرغب في رؤيته . انه لايفهم ان أساس تصنيف « السياسات » المتباينة ، ينبغي أن يوجد في الاقتصاد الاجتماعي ، الذي منه تنبثق « السياسات » علاوة على ذلك ، فإنه يميل إلى اغفال التباينات الهائلة القائمة بين مراحل التطور الاقتصادي المختلفة . وفي الوقت الراهن ، بالضبط ، حيث السمات المميزة للعملية الاقتصادية التاريخية واضحة لدرجة تفقأ العين ، تأتي المدرسة الاقتصادية النمساوية والمدرسة الانكلو ـ أمريكية ، وهي الأقل تاريخية بين الجميع ، لتبني عشها بين أغصان الاقتصاد البرجوازي .[2] ويحاول خبراء الدعاية ومثلهم العلماء ، تصوير الامبريالية الحديثة وكأنها تملك صلة قرابة بسياسات أبطال التاريخ القدماء و« امبراطورياتهم » الغابرة .

تلكم هي « منهجية » المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين ، في البحث . انهم يموهون الفروقات الجوهرية بين نظام مالكي العبيد في « العصور القديمة »، وجنينه رأس المال التجاري والنظام الحرفي ، و« الرأسمالية الحديثة ». والهدف في هذه الحالة ، واضح تماماً . اذ يتعين اثبات عقم أفكار ديمقراطية العمل ، بوضعها عمال وحرفيّ العصور القديمة ، في مستوى واحد ، مع البروليتاريا الرثة .

وأمثال هذه النظريات كلها ، خاطىء إلى أقصى حد ، من وجهة نظر

(١) ان تعريف كلاوزفيتز للحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل اخرى، معروف بما فيه الكفاية. وعلى كل حال، فالسياسة نفسها هي الأخرى «استمرار» في نطاق أسلوب محدد للانتاج.

(٢) من المثير الإشارة إلى أن ثمة علماء حتى من طراز المؤرخ الروسي : ر. ثبر R. Wipper يملكون ولعاً غير اعتيادي بـ «تحديث» الأحداث متجاوزين وصولاً الى ذلك، كل الحدود، وملغين كل المميزات التاريخية. ولاعجب في ذلك ففي أيامنا هذه بالذات كشف (فيبر) عن نفسه كمفتر شوفيني مسعور، يجد الدعم والتشجيع من لدن السيد ريابوشينسكي .Mr. Riabushinsky [كان ريابوشبنسكي صناعياً روسياً معروفاً ـ الناشر].

علمية . إذ حين يتعين فهم مرحلة معينة من مراحل التطور نظرياً ، فإن ذلك يعني فهمها بكل سماتها الخاصة المميزة ، واتجاهاتها المتمايزة ، وطبيعتها وخصائصها المحددة التي لايشاركها فيها أحد . ومن يكون على شاكلة « الكولونيل تورينس » الذي يرى في هراوة المتوحشين بداية الرأسمالية ، ومن يكون على شاكلة مدرسة الاقتصاد « النمساوية » فيعرّف الرأسمال كوسيلة من وسائل الانتاج (وهو في الجوهر شيء واحد)، لن يكون بوسعه على الاطلاق ، تلمس طريقه بين اتجاهات التطور الرأسمالي ، وادراج كل هذه الاتجاهات في بنية نظرية واحدة . بنية الرأسمالية الحديثة ، أي ، علاقات انتاج حديثة ، مع النماذج المتعددة لعلاقات الانتاج التي أدت إلى حروب الغزو ، في السابق ، لن يفهم شيء من تطور الاقتصاد العالمي الحديث . ينبغي على المرء أن يميز العناصر المحددة التي تميز عصرنا ، وان يحللها . تلك كانت طريقة ماركس ، وهكذا ينبغي على الماركسي أن ينظر إلى تحليل الامبريالية [1]

ونحن نفهم الآن ، استحالة أن يقصر المرء نفسه على تحليل الاشكال التي تتجلى بها سياسة ما . فعلى سبيل المثال ، لايمكن للمرء أن يقتنع بتعريف لسياسة ما تقول بأنها تلك القائمة على « الغزو » و« التوسع » و« العنف ». . . الخ . فلا بد للمرء أن يحلل الأساس الذي تنبثق عنه هذه السياسة ، وما الذي يخدمه هذا الأساس ويؤدي إلى توسيعه . لقد عرفنا الامبريالية كسياسة لرأس المال المالي . بعد ذلك مباشرة كشفنا عن الأهمية الوظيفية لهذه السياسة . فهي تعزز بنية رأس المال المالي ، وتخضع العالم لسيطرة رأس المال المالي . وهي تحل علاقات انتاج رأس المال المالي ،

---

(١) شرح ماركس منهجية الاقتصاد الماركسي ، بألمعية في مؤلف (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) Einleitung Zu einer Kritik der Politischen Ockonomie. الذي أصدره كاوتسكي كملحق لأخر طبعة صدرت بالألمانية من كتاب Zur Kritik der Politischen Oekonomie, stuttgart 1897. [الترجمة الانكليزية : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، شيكاغو، ١٩١٣ ـ الناشر] .

محل علاقات الانتاج القديمة السابقة على الرأسمالية ، أو علاقات الانتاج الرأسمالية القـديمـة . وكما أن الرأسمالية المالية (التي ينبغي الحذر من خلطها مع رأس المال النقدي money capital لأن رأس المال المالي يتصف باقترانه في آن واحد مع رأس المال المصرفي والصناعي) هي عصر محدد تاريخياً يقتصر على العقود القلائل الماضية ، حسب ، كذلك فإن الامبريالية باعتبارها سياسة رأس المال المالي ، هي مقولة تاريخية محددة .

الامبريالية هي سياسة الغزو . ولكن شريطة ألّا تعتبر كل سياسة غزو ، امبريالية . وليس بمقدور رأس المال المالي انتهاج سياسة اخرى غير الغزو . ولهذا ، فحين نتحدث عن الامبريالية باعتبارها سياسة رأس المال المالي ، فإن الغزو كطابع مميز لها يكـون مفهـومـاً دون حاجة للايضاح ، شريطة أن تجري الاشارة في ذات الوقت ، إلى نوع علاقات الانتاج التي سيعاد انتاجها بسياسة الغزو هذه . علاوة على ذلك ، فإن هذا التعريف ، ينطوي على سلسلة من الاتجاهات والسمات التاريخية الاخرى أيضاً . وفي الواقع ، فنحن نعني بالحديث عن رأس المال المالي ، عضويات اقتصادية رفيعة التطور وبالتالي ، فنحن نعني مدىً وكثافة معينين للعلاقات العالمية . بكلمـة اخـرى ، نحن نعني بهذا الحـديث وجود اقتصاد عالمي متطور . كما نعني بالحـديث نفسه ، حالة معينة من علاقات الانتاج ومن الأشكال التنظيمية للحياة الاقتصـادية ، وعـلاقـات متبادلة معينة بين الطبقات ، ومستقبلاً معيناً للعلاقات الاقتصادية كذلك . . . الخ . . . الخ .

وحتى شكـل ووسـائـل الصراع ، وتنـظيم سلطة الـدولـة ، والتكنيك العسكري . . . الخ ، يجري النظر إليها أيضاً ككيان محدد بهذه الدرجة أو تلك ، فيما تصلح صيغة « سياسة الغزو » للقراصنة ولتجارة القوافل ، كما تصلح للامبريالية كذلك . بكلمة اخرى ، لاتعرّف صيغة « سياسة الغزو » بحد ذاتها شيئاً ، فيما تميز صيغة « سياسة الغزو لرأس المال المالي » الامبريالية ككيان تاريخي محدد .

وبالطبع ، فالحقيقة التي تقول أن عصر الرأسمالية المالية ، هو ظاهرة محددة تاريخياً ، لاتعني ان هذا العصر ظهر فجأة إلى النور بتدخل مختلق Deus ex machina انه في الواقع ، استمرار تاريخي لحقبة الرأسمالية الصناعية ، تماماً ، كما كانت الأخيرة استمراراً لطور الرأسمالية التجارية . ولهذا ، فإن التناقضات الجوهرية للرأسمالية ، التي يجري اعـادة انتهاجها باستمرار ، وعلى نطاق أوسع في مجرى تطور الرأسمالية ذاتها ، تكشف عن أشد تجلياتها حدة في عصرنا الراهن . وينطبق الشيء نفسه على البنية الفوضوية للرأسمالية ، التي تجد في المنافسة ، تعبيراً عنها . إن الطابع الفوضوي للمجتمـع الـرأسمالي ، يجد تعبيره في حقيقة أن الاقتصاد الاجتماعي ، ليس كتلة جماعية منظمة تقودها ارادة واحدة ، بل هو نظام اقتصادات مترابطة ترابطاً داخلياً متبـادلاً عن طريق التبادل ex change وكل واحدة من هذه الاقتصادات تنتج على مسؤوليتها وتتحمل لوحدها نتائج مجازفاتها ومغامراتها ولا تكون اطلاقاً في وضع تكيف نفسها فيه بهذه الدرجة أو تلك مع حجم الطلب الاجتماعي ، ومع الانتاج الذي يجري في الاقتصـادات الفـردية الاخـرى . وهـذا يستـدعي قيام صراع بين هذه الاقتصـادات ، ضد بعضهـا الآخر ، وبالتالي حدوث حرب المنافسة الرأسمالية . ويمكن أن تتباين أشكال هذه المنافسة ، تبايناً كبيراً جداً . وما السياسة الامبريالية بشكل خاص ، إلاّ احدى أشكال الصراع التنافسي . وسنقوم بتحليلها في الفصل التالي كحالة للمنافسة الرأسمالية ، وتحديداً ، المنافسة في عصر رأس المال المالي .

* * *

الفصل العاشر
اعادة انتاج عمليات تركيز وتمركز رأس المال على نطاق عالمي

١ ـ تركز رأس المال . تركز رأس المال في مشروع واحد . تركز رأس المال في الـتروستـات . تركـز رأس المال في « الاقتصادات القومية » المنظمة («تروستات الدولة الرأسمالية»)

٢ ـ تمركز رأس المال .

٣ ـ الصراع بين المشاريع الفردية . الصراع بين التروستات . الصراع بين « تروستات الدولة الرأسمالية » .

٤ ـ التـوسـع الـرأسـمالي في عصرنا الراهن كحالة لتمركز رأس المال . امتصـاص بنىً مشـابهة (التمركز الافقي). امتصاص مناطق زراعية (التمركز العمودي . الاتحاد) .

تركـز وتمـركـز رأس المال ، هما عمليتان من أكثر عمليات التطور الرأسمالي أهمية . ورغم أن الخلط بينهما يحدث في الغالب ، إلاّ أن التمييز بينهما بوضوح ، أمر لامفر منه . وإليكم كيف يعرف ماركس هذين المصطلحين .

يقول ماركس :

ان كل رأس مال فردي ، هو تركز لوسائل الانتاج بهذه الدرجة أو تلك ، وهو قيادة لجيش يقل أو يزيد من العمال ويغدو كل تراكم ، وسيلة لتحقيق تراكم جديد . أما بالنسبة لمجموع الثروة التي تقوم بوظيفة زيادة رأس المال ، فان تركزاً متزايداً يجري لهذه الثروة في ايدي رأسماليين فرديين ، وتكون المحصلة هي توسيع قاعدة الانتاج الكبير ، وتوسيع استخدام طرائق محددة للانتاج الرأسمالي . ان نمو رأس المال الاجتماعي ، يتأثر بنمو عدد من الرساميل الفردية . . . وتميز اثنان من الصفات ، هذا النوع من التركز **الذي يعتمد بصورة مباشرة على التراكم ، أو أنه بالأحرى مطابق له** [التشديد من قبلنا ـ المؤلف] . النقطة الأولى ، هي أن التركز المتزايد لوسائل الانتاج الاجتماعي في أيدي رساميل فردية ـ مع بقاء الظروف الاخرى متساوية ـ أمر يتحدد بمدى الثروة الاجتماعية . والقضية الاخرى التي تأتي بالدرجة الثانية ، هي

أن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموجود في كل مجال خاص للانتاج ، ينقسم بين عدد من الرأسماليين ، الذين يواجهون بعضهم الآخر كمنتجين مستقلين للسلعة ، تجري فيما بينهم المنافسة . . وتجزؤ رأس المال الاجتماعي هذا بين عدد من الرساميل الفردية ، أو تنافر أجزائه الواحد بعد الآخر [مايدور في ذهن ماركس هنا هو انقسام الملكية ، . . الخ . . ملاحظة المؤلف]، يجري ابطاله أو معادلته عن طريق تجاذبها . والأخير ببساطة ليس تركيزاً لوسائل الانتاج وتحكماً في العمل يتطابق مع التراكم command over labour identical with acummulation انه تركز لرساميل تكونت لتوها ، وتدمير لاستقلالها الفردي ، ومصادرة لملكية رأسمالي من قبل رأسمالي ، وتحويل عدد من الرساميل الصغيرة ، إلى بضع رساميل كبيرة . وتتمايز هذه العملية من التراكم البسيط بهذا ، أي بأنها لاتتضمن أكثر من التغيير في توزيع الرساميل الموجودة حتى الآن والموضوعة قيد العمل حتى الآن . . . إن رأس المال يتجمع في كتل هائلة في يد واحدة ، لأنه يجرد من أيدينا في كل مكان آخر . اننا هنا أمام تمركز حقيقي يتمايز عن التراكم والتركز .»[1]

الخلاصة . .

نحن نفهم بالتركز : زيادة رأس المال عن طريق رسملة (تحويل إلى رأس مال) القيمة الزائدة التي أنتجها رأس مال . ونفهم بالتمركز : جمع وحدات رأس مال فردية مختلفة ، مع بعضها الآخر ، بحيث تشكل بالتالي وحدة جديدة أكبر . ان تركز وتمركز رأس المال ، يمر بأطوار مختلفة من التطور ، يتعين علينا الآن القاء نظرة عامة عليها . دعونا نشير أولاً أن عمليات التركز والتمركز ، تؤثران احداهما على الاخرى . فالتركز من قبل مشاريع كبيرة الحجم . وبالعكس ، فالتمركز يساعد في زيادة وحدات رأس المال الفردي ، وبذا فإنه يعجل عملية التركز .

---

(١) رأس المال، المجلد الاول، ص ص ٦٩٠ ـ ٦٩١ .

الشكل الأولي من عملية التركز هو تركز رأس المال في مشروع فردي . وقد ظل هذا الشكل سائداً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ويجري التعبير عن تراكم رأس المال الاجتماعي هنا ، في تراكم رأس مال مقاولين فرديين يعارضون بعضهم الآخر كمتنافسين . ان تطور شركات الأسهم المختلطة Joint stock com- panies التي تجعل بالامكان استخدام رأس مال عدد يعتد به من المقاولين الفرديين ، والتي تقوض جذرياً مبدأ الملكية الفردية للمشروع ، هو الذي خلق المقدمات اللازمة لظهور اتحادات المقاولين الاحتكارية الكبيرة . ان تركز رأس المال يأخذ لنفسه شكلاً جديداً ، هنا ، هو بالتحديد ، شكل التركز في التروستات وتراكم رأس المال لايزيد من رأس مال المنتجين الفرديين ، بعد ، لأنه تحول إلى وسائل لزيادة رأس مال تنظيمات أرباب العمل . ان معدل التراكم ازداد بدرجة استثنائية وتتحول كميات هائلة من القيمة الزائدة ، تتجاوز أرقامها حاجات مجموعة صغيرة من الرأسماليين ، إلى رأس مال ، لتبدأ دورة جديدة . ولكن التطور لايتوقف عند حد ، هنا أيضاً .

إن فروع الانتاج الفردي تتشابك مع بعضها ، بطرق مختلفة ، لتشكل هيئة جماعية واحدة تدار على نطاق كبير ، ويمسك رأس المال المالي البلد بأكمله في قبضته الحديدية . ويتحول « الاقتصاد القومي » إلى تروست عملاق متحد تشارك فيه ، المجموعات المالية والدولة ، ونحن نسمي هذه التشكيلات بتروستات الدولة الرأسمالية. وبالطبع ، فإن التشكيلات الأخيرة لايمكن أن تتطابق مع بنية التروست ، بالمعنى الحقيقي للكلمة . فالتروست الحقيقي هو تنظيم أكثر مركزة وأقل فوضوية . وعلى كل حال ، فالدول المتطورة اقتصادياً ، مقارنة إلى حد معين ، بالأخص ، بالطور السابق من الرأسمالية ، خطت خطوات كبيرة حتى الآن ، باتجاه وضع يمكن النظر فيه إليها باعتبارها تنظيمات تشبه تروستاً كبيراً . أو ـ كما اصطلحنا على تسميته قبل قليل ـ تروستات الدولة الرأسمالية . ويمكننا ، على هذا الأساس ، الحديث في الوقت الحاضر عن تركز رأس المال في تروستات الدولة الرأسمالية ، التي

تعتبر كأجزاء مكونة لكيان اجتماعي ـ اقتصادي أكبر بكثير ـ هو الاقتصاد العالمي .

وفي الواقع ، فإن الاقتصاديين الأوائل تحدثوا عن « تراكم رأس المال في البلاد » ، وان هذه كانت من الموضوعات المفضلة لديهم ، يشهد على ذلك ، على سبيل المثال ، عنوان الكتاب الرئيسي لآدم سمث . لكن التعبير في ذلك الوقت ، كان يملك معنى آخر مختلف أشد الاختلاف ، إذ لم يكن « الاقتصاد القومي » أو « اقتصاد بلد من البلدان » يمثل مشروعاً رأسمالياً جماعياً ، وتروستاً واحداً عملاقاً متحداً ـ وهو شكل جرى تبنيه في الوقت الراهن في الأقطار الرأسمالية الرئيسية .

استمر التغير في أشكال التمركز ، جنباً إلى جنب مع التغير في أشكال التركز . فحيث سادت الملكية الفردية للمشروع ، كان الرأسماليون الفرديون يعارضون بعضهم الآخر في صراع تنافسي . وكان « الاقتصاد القومي » و« الاقتصاد العالمي » ، آنذاك ، مجرد محصلة لتلك الوحدات الصغيرة نسبياً ، التي تتبادل مع بعضها الصلات عن طريق تداول السلع ، وتتنافس ضد بعضها ضمن الحدود « القومية » بالدرجة الاولى . لقد اعتمدت عملية التمركز على ابتلاع رأسماليين صغار من قبل رأسماليين كبار في مجرى نمو مشاريع كبيرة الحجم ذات ملكية فردية . وبنمو المشاريع كبيرة الحجم تناقص الطابع الواسع للمنافسة (في نطاق حدود اقليمية محددة) أكثر فأكثر ، وتقلص عدد المتنافسين مع نمو التمركز . من جهة اخرى ، ازدادت حدة المنافسة بشكل هائل ، إذ بدأت أعداد أقل لمشاريع أكبر ، تضخ إلى السوق كميات من السلع ليس لها مثيل في السابق . لقد أدى تركز وتمركز رأس المال إلى تشكل التروستات في نهاية المطاف . وتصاعدت المنافسة إلى مرحلة أعلى بكثير . فبينما كانت عدة مشاريع مملوكة فردياً ، تتنافس في السابق ضد بعضها ، ظهرت الآن منافسة أشد عناداً بما لايقاس ، بين بضعة اتحادات رأسمالية عملاقة ، تنهج سياسة معقدة وماكره إلى حد كبير . ثم يأتي في نهاية المطاف وقت تتوقف فيه المنافسة في فرع الانتاج برمته . لكن الحرب من أجل تقسيم القيمة الزائدة بين سنديكات مختلف الفروع تزداد

ضراوة . فتظهر تنظيمات انتاج البضائع المصنّعة ضد سنديكات تنتج المواد الأولية . والعكس بالعكس . وتجري عملية التمركز بسرعة . ويتحد الانتاج « القومي » برمته في سنديكات الصناعة والمصارف المتحدة ، الذي يأخذ شكل شركة الشركات ، وبذا فإنـه يصبـح تروست الدولة الرأسمالية . ان المنافسة تبلغ الذروة ، وهذه هي آخر مرحلة ، يمكن تصـورهـا ، من مراحـل التطور . وقد جاء الآن دور المنافسة بين تروستـات الـدولة الرأسمالية في السوق العالمية . ان المنافسة تتقلص إلى أدنى حد ضمن حدود الاقتصادات « القومية » ولكن لكي تنفجر بأحجام هائلة لم تكن ممكنة في أي من العصـور التـاريخية السـابقـة . وبـالـطبـع ، فقد كان ثمة منافسة بين « اقتصادات قومية » ، أي ، بين طبقاتها الحاكمة في الازمنة الماضية أيضاً . لكن تلك المنافسة كانت ذات طبيعة مختلفة كلية ، ذلك ان البنية الداخلية لتلك «الاقتصادات القـومية» كانت مختلفـة تمام الاختـلاف . ولم يظهر «الاقتصاد القومي» على مسرح السـوق العالمية ، ككل منظّم متجانس التكوين مزود بقوة اقتصادية غير اعتيادية ، وتسود داخله المنافسة الحرة بصورة مطلقة . من جهة أخرى ، كانت المنافسة في السوق العـالمية ضعيفة إلى أبعد الحدود . ويبدو كل ذلك مختلفاً الآن في عصر الرأسمالية المـالية ، حين تحول مركز الثقل الى المنافسة بين هيئات اقتصادية عملاقة ومتحدة ومنظمة ، تملك قدرة قتالية ضخمة في المباراة العالمية بين «الأمـم» . وهنا تقوم المنافسة بعربدتها على أوسع نطاق ممكن ، ومعها جنباً إلى جنب ، يستمر التغير والتحول الى طور أعـلى في عملية تمركز رأس المال . ان ابتلاع وحدات رأس المال الكبيرة لتلك الصغيرة منها ، وابتلاع التروستات الضعيفة ، بل وحتى ابتلاع التروستات الكبيرة من قبل أخرى أكبر ، هو قضية تعود الى الماضي ، وهو شيء يشبه لعبة أطفال بالمقارنة مع ابتلاع اقطار بأكملها ، جرى انتزاعها بالقوة من مراكزها الاقتصادية ، وادراجها في النظام الاقتصادي لـ «الأمة» المنصرة . وماسياسة الضمّ الامبريالي ، الاّ حالة للميل الرأسمالي العام نحو مركزة الرأسمال . انها حالة مركزته على أقصى نطاق بحيث ينسجم

مع منافسة تروستات الدولة الرأسمالية. والاقتصاد العالمي هو الحلبة التي يجري فيها هذا الصراع. وحدوده الاقتصادية والسياسية هو تروست عالمي، ودولة عالمية واحدة، تذعن لرأس المال المالي للمنتصرين الذين يجعلون كلّ ماعداهم مشابهاً لهم - وهو مثل أعلى، لم تحلم به حتى ولا أكثر العقول جرأة في العصور السابقة.

ولابد أن يميز المرء بين نوعين من التمركز.

الأول حيث تبتلع وحدة اقتصادية، وحدة أخرى من النوع نفسه، والآخر الذي نصطلح على تسميته بالتمركز العمودي، حيث تبتلع وحدة اقتصادية، اخرى من نوع مختلف. وفي الحالة الاخيرة، يكون لدينا «الحاق اقتصادي» أو اتحاد. وفي الوقت الحاضر، حين تجري اعادة انتاج المنافسة والتمركز، على نطاق عالمي، فإننا نجد نفس هذين النموذجين. فحين يبتلع قطر من الأقطار، أو تروست دولة رأسمالية، قطراً آخر أو تروست دولة رأسمالية آخر، وتكون للأضعف بنية اقتصادية متشابهة نسبياً، فان ذلك يسمى تمركزاً أفقياً لرأس المال. ولكن، حيث ينطوي تروست الدولة الرأسمالية على وحدة ملحقة اقتصادياً، بلد زراعي على سبيل المثال، فإننا أمام تشكل اتحاد. وتنعكس جوهرياً، نفس التناقضات، ونفس القوى المحركة، هنا كما ضمن حدود «اقتصادات قومية». وبتحديد أكبر، فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى ظهور المشاريع المتحدة. وهكذا، يجري في مرحلة أعلى من الصراع، اعادة انتاج التناقضات ذاتها بين الفروع المختلفة، انما على نطاق أوسع بدرجة لاتضاهى.

وقد عرف واقع عملية تطور الاقتصاد العالمي الحديث، كلًّا من تلك الأشكال. وكمثال على الضم الافقي الامبريالي، نذكر اغتصاب المانيا لبلجيكا، أما مثال الضم العمودي فهو اغتصاب مصر من قبل انكلترا. مع ذلك، فان من الشائع انزال الامبريالية إلى مرتبة الغزوات الكولونيالية وحسب. وقد وجد هذا المفهوم الخاطىء كلية، شيئاً من التبرير سابقاً، في حقيقة ان البرجوازية - وهي تبدي أقل مقاومة ممكنة - كانت تميل إلى توسيع أراضيها باغتصاب أراضٍ حرة أبدت من المقاومة

أقلها . ولكن الوقت قد حان الآن للقيام باعادة تقسيم أساسية. تماماً بالضبط كما تتنافس الـتروستات مع بعضها ضمن حدود دولة تنمو أولاً على حساب «شخص ثالث»، أي على حساب الغرباء، وبالضبط ليس قبل ان تنهي مهمة تدمير المجموعات الوسيطة تماماً، تشن التروستات الهجوم على بعضها بضراوة ملحوظة .

وهكذا ، فإن الصراع التنافسي بين تروستات الدولة الرأسمالية، يعبر عن نفسه أولاً في الصراع من أجل أراضٍ حرة، أي، من أجل حق الاحتلال الأول Jus primi occupantis ، ثم يرتقي بعدئذ إلى مرحلة إعادة تقسيم المستعمرات، وأخيراً ، وحين يزداد الصراع ضراوة، فإن أراضي البلد الأم ، تدخل هي نفسها أيضاً في عملية إعادة التقسيم. وهنا أيضاً، فإن التطور يجري بأقل مقاومة ممكنة، وتختفي أول ماتختفي عن وجه البسيطة، تروستات الدولة الرأسمالية الأكثر ضعفاً .

ذلكم هو القانون العام للانتاج الرأسمالي، الذي لاسبيل إلى إلغائه إلّا بسقوط الانتاج الرأسمالي نفسه .

الفصل الحادي عشر
وسائل الصراع التنافسي، وسلطة الدولة

١ ـ وسائل الصراع بين المشاريع ذات الملكية الفردية.

٢ ـ وسائل الصراع بين التروستات .

٣ ـ وسائل الصراع بين تروستات الدولة الرأسمالية.

٤ ـ الأهمية الاقتصادية لسلطة الدولة .

٥ ـ العسكرة .

٦ ـ التغير في بنية سلطة الدولة .

إن نمـو المنـافسة الذي جرى الحديث عنه في الفصل (السابق)، يتبلور في حقيقـة أن التنـاقض المستمـر للمنافسة بين وحدات اقتصادية صغرى، يستدعي منافسة أشد بين وحدات اقتصادية كبيرة، وقد ترافقت هذه العملية مع تغيرات مثيرة في أساليب الصراع .

إن صراع المشاريع المملوكة فردياً ، يدار في العادة بوسائل تخفيض الأسعار . فالمخـازن الصغـيرة تبيع أرخص ، مخفضـة مستـويات معيشتها إلى الحد الأدنى . ويسعى الـرأسـماليون إلى تقليص أكـلاف الانتـاج بتحسـين الأسلوب وتخفيض الأجـور . . الخ . وحين يستبدل الصراع بين مشاريع مملوكة فردياً ، بالصراع بين الـتروستات ، فإن أساليب الصراع (حسبما يجري في السوق العالمية) تشهد تغيراً معينـاً . فالأسعار المنخفضة تختفي في السوق المحلي ، لتحل محلها أسعار مرتفعة تسهل الصراع في السوق العالمية . وتجري ادارة هذا الصراع الأخير بأسلوب تخفيض الأسعار على حساب الأسعار المرتفعة المدفوعة في السوق المحلي .

وتنمو أهمية سلطة الدولة : وتستفيد رسوم التعريفة ورسوم الشحن من ذلك . وتسمح القوة الاقتصادية الجبارة للتروستات ، التي تقاوم بعضها في السوق المحلية أو الأجنبية ، باستخدام أساليب أخرى أيضاً، في ظل ظروف معينة . فحين يمثل التروست مشروعاً كبيراً متحداً ، ويملك على سبيل المثال ، طرق السكة الحديدية ، والبواخر ومصادر للطاقة الكهربائية . . الخ ، مشكلاً بذلك دولة داخل الدولة ، فانه يستطيع انتهاج سياسة شديدة التعقيد ، فيما يتعلق بمنافسيه ، عن طريق السيطرة على

أسعار السكة الحديد ، وأسعار النقل المائي ، ووضع أسعار لاستخدام الطاقة الكهربائية . . الخ . . الخ . وتظل قضية إغلاق منافذ الوصول إلى المواد الأولية وسوق البيع ، ذات أهمية أعظم ، وكذلك قضية رفض الاعتماد . ويكون الطريق إلى المواد الأولية ، مغلقاً حيثما يوجد كارتل متحد . إن المواد الأولية المنتجة من قبل مشاريع تعود إلى الكارتل ، لاتباع إلى الغرباء « كقضية مبدئية » (انها مايسمى : -Au sschliesslicher Verbandsverkehr). أما بالنسبة لأسواق البيع ، فإن التنظيمات العائدة

إلى الكارتل ، هنا ، توافق على عدم شراء شيء من الغرباء . علاوة على ذلك ، فإن الأمر يكون ملزماً ، تحت الضغط الذي يمارسه الكارتل ، بالنسبة لـ « الشخص الثالث » أيضاً ، الذي يشتري من الكارتل في العادة (وبسبب ذلك فهو يحصل أحياناً على أسعار تشجيعية أو تخفيضات . . الخ) ولابد أن نشير أخيراً ، إلى تخفيض الأسعار ، والبيع بخسارة لخنق المنافسين . إن الكارتل يعلن هنا « انه لايرغب في الحصول على ربح من المشروع ذاته ، وإنه لايخوض الصراع إلّا لدحر المنافس ، ولهذا السبب ، لاتوجد للأمر أية علاقة بالكلفة الذاتية . إن الحد الأدنى يجري تحديده ليس بموجب أكلاف الانتاج ، بل حسب قوة رأس مال الكارتل ، وقوة اعتماداته المصرفية . وبذا فإن السؤال يختزل نفسه ليصبح سؤالاً عن المدى الذي سيستطيع أعضاء الكارتل فيه ، الصمود في صراع لن يقدم لهم ربحاً ، فترة

حدوثـه »[1] ويستخـدم هذا الأسلوب في السـوق المحـلي لاخمـاد المقـاومـة الأخيرة للخصم . لكنه لايظهر في السوق الخارجية إلاّ بمثابة زيادة في الاغراق . وثمة ، على كل حال ، أمثلة صارخة على هذا الصراع . ولاشك اننا نتذكر الصراع الذي دار بين التروستات الامريكية . فالمبدأ الذي جرى تطبيقه فيه ، تجاوز كثيراً ، الحدود المسموح بها في حكومة منظمة :

جرى استئجار عصابات المجرمين لتحطيم عربات السكة الحديد، ولتفجير وتعطيل أنابيب النفط، ولاضرام الحرائق وتنظيم الاغتيالات، وجرى تقديم الرشاوى للسلطات الحكـومية ولأجهـزة القضاء برمتها، على نطاق واسع . وجرت عمليات تجسس في عقر دار الخصوم المنافسين . . الخ . . الخ . وثمة من الوقائع المتعلقة بهذا الشأن، مايفيض به تاريخ الاتحادات الامريكية العملاقة[2].

وحين تبلغ المنافسة ذروتها في نهاية المطاف، وتغدو منافسة بين تروستات الدولة الرأسمالية ، عندئذ فإن استخدام سلطة الدولة ، والامكانات المرتبطة بها، تبدأ بلعب دور كبير جداً . إن أجهـزة الـدولـة كانت تستخدم ، على الدوام، كأداة في أيدي الطبقات الحاكمة لبلادها . ولقد لعبت هذه على الدوام دور «المدافع والحامي» لها في السوق العالمي . وعلى كل حال، فإنها لم تكن بالأهمية الهائلة التي باتت تملكها في عصر

---

(١) فرتز كيستنر Fritz Kestner : قسم التنظيم، بحث في الصراعات بين الكارتلات والجهات الخارجية .

Der organisationszwang. Eine Untersuchung übre die Kömpfe zwischen den Kartellen und Aussenseitern. Berlin, 1912.

(بالالمانية) .

ثم مقالة هيلفردنغ تعليقاً على كيستنر : «Orgnisationmacht Und Staatsgewalt», Neue zeit, 32. 2 (بالالمانية) .

(٢) قارن : غوستـافـوس مايرز Gustavus Myers ومؤلفه (تاريخ ثروات الامريكيين العظيمة)، شيكاغو، ١٩٠٩ .

رأس المال المالي والسياسات الامبريالية . ومع تشكل تروستات الدولة الرأسمالية ، يجري تحويل المنافسة بأكملها تقريباً إلى بلدان خارجية . ومن الواضح ، ان أجهزة الصراع الذي ينبغي خوضه في الخارج ، وبشكل أساسي سلطة الدولة ، ينبغي أن تنمو نمواً هائلاً لهذا السبب . وبالنسبة للرأسمالية فإن أهمية التعريفات العالية التي ترفع من القدرة القتالية لتروست الدولة الرأسمالية في السوق العالمي ، ينبغي ان تزداد أكثر . وتصبح الأشكال المختلفة لـ «حماية الصناعة القومية» أكثر أهمية . ولاتقدم الطلبات الحكومية الآ في نطاق شركات «قومية» . ويتأمن الدخل لكل أنواع المشاريع ، الأمر الذي ينطوي على مخاطر كبيرة ، إلا انه «مفيد» من وجهة نظر اجتماعية . وتتعرض نشاطات «الأجانب» للعرقلة بشتى الطرق . (قارن ، على سبيل المثال ، سياسة البورصة Stock exchange policy للحكومة الفرنسية ، كما جرى ذكرها في الفصل الثاني) . وكلما طرحت مسألة تتعلق بتغيير الاتفاقيات التجارية ، فإن سلطة الدولة لمجموعات الرأسماليين التي أبرمت هذه الاتفاقيات ، تظهر على المسرح . وتكون العلاقات المتبادلة بين تلك الدول ـ وهي مايختزل في التحليل الأخير إلى علاقات بين قواتها العسكرية ـ هي العامل الذي يقرر مصير الاتفاقية . وحين ينبغي منح قرض لهذا البلد أو ذاك ، فان الحكومة ، مستندة الى قوتها العسكرية ، تؤمن لمواطنيها أعلى سعر ممكن للفائدة ، وتضمن الطلبات التجارية الالزامية ، وتشترط الحصول على امتيازات وتنازلات ، وتقاتل ضد المنافسين الاجانب . وحين يبدأ صراع رأس المال المالي ، لاستغلال منطقة لم يحتلها أحد من قبل ، فإن القوة العسكرية للدولة ، هي التي تقرر ، كذلك ، من الذي يمتلك تلك المنطقة . وفي أوقات «السلم» ، يختبىء جهاز الدولة العسكري وراء الكواليس ، دون ان يتوقف عن القيام بأعماله اطلاقاً . أما في زمن الحرب ، فانه يعتلي المسرح بصورة أكثر سفوراً . وكلما ازداد توتر الوضع في المجال الدولي للصراع ـ ويتسم عصرنا بازدياد حدة المنافسة بين مجموعات رأس المال المالي «القومية» ـ ازدادت ، في الغالب الدعوة للتهديد بالقوة المسلحة لسلطة الدولة . ان

بقايا الايديولوجيا القديمة: **دعه يعمل، دعه يمر** Laissez fair, Laissez passer، تختفي تماماً، ويبتدىء عصر «mercantilism» «الميركانتيلية» الجديدة.. عصر الامبريالية.

«ان الاتجاه نحو الامبريالية يوحد بين ظاهرة اقتصادية وسلطة سياسية عظيمة. ويجري تنظيم كل شيء على نطاق واسع. ان الدور الحر للقوى الاقتصادية، الذي كان حتى وقت قريب، يخلب ألباب المفكرين والمهتمين بالقضايا العامة، يتلاشى ويختفي. وثمة في كل مكان موجات جزر ومد من الناس المهاجرين. ويجري الاشراف على هذه العملية من قبل الدولة. إن القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تتطلب حماية قوية داخل البلاد وخارج حدودها على حد سواء. ولهذا الغرض، تنشىء الدولة أجهزة جديدة، وأعداداً كبيرة من الموظفين والمؤسسات. وتتسع نشاطات الدولة في كل مكان، بمهمات جديدة. إن نفوذها وتأثيرها على حقائق الحياة الداخلية، وعلى العلاقات الخارجية يصبح أكثر تنوعاً. ولايمكن أن تتولى الحكومة مباشرة، رعايه مصالح شعبها (ينبغي لمصطلح «الشعب» أن يفهم بشكل مشروط، بالطبع، حين يرد في كتابات الاقتصاديين البرجوازيين ـ ملاحظة المؤلف)، في كل منطقة من مناطق المعمورة، يمكن ان توجد فيها هذه المصالح. ويزداد ارتباط الاقتصاد القومي بالسياسة. ويزداد اتساع الهوة بين هذا العصر، وعصر الليبرالية القديمة بشعارها عن الدور الحر، وبعقيدتها حول انسجام المصالح. ومثل هذا الأمر يحمل على الاعتقاد بوجود المزيد من القسوة والعداء في العالم ككل. إن العالم متحد أكثر من ذي قبل: كل شيء يتعلق بكل شيء. وكل شيء يتأثر بكل شيء، وفي ذات الوقت، فان كل شخص يصطدم بالآخر ويتدافع معه بالمنكبين، ويكيل له الضربات ذات اليمين وذات الشمال[1]».

(١) البروفسور ايساييف، المصدر السابق، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

وإذا ازدادت أهمية سلطة الـدولـة على وجـه العمـوم، فإن نمـو تنـظيمهـا العسكري : الجيش والبحرية ، هو الذي يلفت الانتباه بشكل خاص . إن الصراع بين تروستـات الـدولـة الـرأسـمالية ، يتقـرر بالدرجة الأولى ، بالعلاقة بين قواتها المسلحـة . ذلـك أن القـوة العسكرية للبلاد هي المعقل الأخير الذي تلجأ إليه، مجموعات الرأسماليين « القومية » المتصارعة . وتكرس ميزانية الدولة التي نمت نمواً هائلاً ، حصة مافتئت تزداد ضخامة لـ « الأغراض الدفاعية »، كما يجري في العادة الاصطلاح على تلطيف صفة العسكرة بهذه التسمية .

ويوضح الجدول رقم (١٩)مقدار النمو الهائل في الانفاق العسكري ، وحصة هذا الانفاق في ميزانية الدولة .

ويجري التعبير عن الميزانيات العسكرية الحالية في الارقام التالية :

الولايات المتحدة الامريكية (١٩١٤) ١٧٣٫٥٢٢٫٨٠٤ بالدولارات للجيش) و ١٣٩٫٦٨٢٫١٨٦ بالدولارات للبحرية. والمجموع الكلي هو : ٣١٣٫٢٠٤٫٩٩٠ دولار .

فرنسا (١٩١٣) ٩٨٣٫٢٢٤٫٣٧٦ فرنك للجيش و ٤٦٧٫١٧٦٫١٠٩ فرنك للبحـرية . المـجمـوع الكـلي هو: ١٫٤٥٠٫٤٠٠٫٤٨٥ فرنـك (في ١٩١٤ : ١٫٧١٧٫٢٠٢٫٢٣٣ فرنك) .

روسيـا (١٩١٣ باحصـاء النفقات العادية فقط). ٥٨١٫٠٩٩٫٩٢١ روبل للجيش، ٢٤٤٫٨٤٦٫٥٠٠ روبل للبحرية. المجموع الكلي : ٨٢٥٫٩٤٦٫٤٢١ روبل

بريطانيا العظمى (١٩١٣ ـ ١٩١٤) ٢٨٫٢٢٠٫٠٠٠ جنيه استرليني للجيش، ٤٨٫٨٠٩٫٣٠٠ جنيه استرليني للبحرية. المجموع الكلي ٧٧٫٠٢٩٫٣٠٠ جنيه استرليني .

تكاليف نفقات الجيش والبحرية

الدول	سنوات	النفقات العسكرية للفرد الواحد من السكان	نفقات الدولة ككل للفرد الواحد من السكان	النسبة المئوية للنفقات العسكرية بالنسبة لمجموع النفقات	سنوات	النفقات العسكرية للفرد الواحد من السكان	نفقات الدولة ككل للفرد الواحد من السكان	النسبة المئوية لنفقات العسكرية بالنسبة لمجموع النفقات
ـ انكلترا	١٨٧٥*	١٦ر١٠	٤١ر٦٧	٣٨ر٠٦	١٩٠٧ـ٠٨	٢٦ر٤٢	٥٤ر٨٣	٤٨ر٦
ـ فرنسا	١٨٧٥	١٥ر٢٣	٥٢ر٧١	٢٩ر٠	١٩٠٨	٢٤ر٨١	٦٧ر٠٤	٣٧ر٠
ـ النمسا ـ الهنغارية	١٨٧٣	٥ر٩٢	٢٢ر٠٥	٢٦ر٨	١٩٠٨	٨ر٤٩	٣٧ر١	٢٢ر٨
ـ ايطاليا	١٨٧٤	٦ر٠٢	٣١ر٤٤	١٩ر١	١٩٠٧ـ٠٨	٩ر٥٣	٣٣ر٢٤	٢٨ر٧
ـ روسيا	١٨٧٧	٥ر٢٤	١٥ر١٤	٣٤ر٦	١٩٠٨	٧ر٤٢	٢٠ر٨١	٣٥ر٦
ـ اليابان	١٨٧٥	٠ر٦٠	٣ر٤٨	١٧ر٢	١٩٠٨	٤ر٥٣	١٨ر٠٨	٢٥ر١
ـ المانيا	١٨٨١-٨٢	٩ر٤٣	٣٣ر٠٧	٢٨ر٥	١٩٠٨	١٨ر٤٤	٦٥ر٢٢	٢٨ر٣
ـ الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٧٥	١٠ر٠٢	٢٩ر٨٩	٣٣ر٥	١٩٠٧ـ٠٨	١٦ر٦٨	٢٩ر٣٢	٥٦ر٩[1]

جدول رقم (١٩)

(١) و. شفارز O. Schwarz: «Finanzen der Gegenwart» تمويل الحاضر، بالالمانية، في معجم اقتصاد الدولة Handwörterbuch der Staatswissenscheften

وينبغي القول إن الأرقام التي أوردها الكاتب عن نفقات المانيا والنمسا هي أرقام مغلوطة، لأنها لاتشمل الميزانيات الاستثنائية والتخصيصات لأغراض معينة، التي تحدد مرة واحدة فقط، كذلك فإن الأرقام المتعلقة بالولايات المتحدة الامريكية، لاتشمل «النفقات المدنية» للولايات المنفرة Indivisual وعليه فإن زيادة (٢٣ر٥ ـ ٥٦ر٩) هي أعلى من ذلك بكثير، في الواقع.

المانيا (١٩١٣) للنفقات العادية والنفقات الاستثنائية) ٩٧٫٨٤٥٫٩٦٠ باوند استرليني . . . الخ[1] .

إننا الآن، نمر بمرحلة ينمو فيها التسلح في البر والجو والبحر، بسرعة محمومة. ويترتب على كل تحسين في التكنيك العسكري، اعادة التنظيم واعادة البناء في الآلية العسكرية. أن كل تجديد، وكل توسيع في القوة العسكرية لدولة من الدولة، يحفز الدول الأخرى على القيام بالشيء ذاته. ومانشهده هنا، يشبه مارأيناه في مجال سياسات التعريفة، حيث يؤدي رفع أسعار التعريفة في دولة من الدول، إلى انعكاس ذلك فوراً لدى الدول الأخرى جميعاً، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع عام. وبالطبع، فإن مالدينا هنا، ليس إلا حالة لمبدأ عام من مبادىء المنافسة أيضاً، ذلك أن القوة العسكرية لتروست الدولة الرأسمالية هو السلاح. الذي ينبغي استخدامه في الصراع الاقتصادي الذي تخوضه. إن نمو التسلح، بما يؤدي إليه من نمو الطلب على منتجات الصناعية الميتالورجية، يزيد أهمية الصناعة الثقيلة زيادة جوهرية، وبالأخص، أهمية «ملوك المدفع» كما يقول كروب. لكن القول بأن الحروب تسببها صناعة الذخيرة الحربية[2]، سيكون زعماً مبتذلاً، على كل حال. فصناعة الذخيرة العسكرية، ليست البتة فرعاً لانتاج قائم لذاته، ولاتؤدي بحد ذاتها إلى نشوب «معركة الأمم».

ولابد أن يتضح من الأحاديث السابقة، أن التسلح خاصة مميزة وضرورية لسلطة الدولة، وهو صفة تملك وظيفة محددة جداً في الصراع بين تروستات الدولة

---

(١) اقتبسنا من الكتاب السنوي لستينهان لسنة ١٩١٥ .

(٢) راجع كتاب بافلوفيتش المذكور آنفاً، ويقدم كاوتسكي ضرباً من هذه النظرية، أكثر ضحالة حين يزعم (في كتابه : Nationalstaat imperialistischer staat und Staatenbund. وكذلك في عدة مقالات نشرها في «النيوزايت» خلال الحرب) ان سبب الحرب يعود الى التعبئة العسكرية، ان هذا بحق، هو وضع الأشياء مقلوبة على رؤوسها.

الرأسمالية. لايمكن تصور مجتمع رأسمالي بدون تسلح، كما لايمكن تصوره بدون حروب. وكما ان من الصواب القول بأن تخفيض الأسعار ليس هو السبب الذي يؤدي إلى المنافسة، فإن من الصحيح القول كذلك، بأن وجود الأسلحة ليس سبباً رئيسياً، ولا هو بالقوة المحركة في الحروب (رغم ان الحروب مستحيلة ـ كما هو واضح ـ بدون الأسلحة). ولكن، بالعكس، فحتمية الصراعات الاقتصادية هي شرط لوجود الاسلحة. ولهذا، ففي عصرنا الراهن، ومع بلوغ الصراعات الاقتصادية درجة غير اعتيادية من التوتر، فإننا نشهد عربدة تسلح مجنون لم يسبق لها مثيل.. وهكذا يتضمن قانون رأس المال المالي، كلا من الامبريالية والعسكرة. وبهذا المعنى، فإن العسكرة لاتقل عن رأس المال المالي، في كونها ظاهرة تاريخية نموذجية.

ومع تنامي أهمية سلطة الدولة، تتغير بنيتها الداخلية كذلك. وتصبح **الدولة** «لجنة تنفيذية للطبقات الحاكمة» أكثر من ذي قبل. ولاجدال في حقيقة ان **سلطة** الدولة، عكست مصالح «المراتب الطبقية العليا» على الدوام[1]، ولكن، **لأن** الطبقة العليا نفسها كانت كتلة رجراجة (غير منظمة ولامتبلورة)، بهذه الدرجة **أو** تلك، فإن جهاز الدولة المنظم، واجه طبقة (أو طبقات) غير منظمة، كان هو من يجسد مصالحها. بيد أن الأمور اختلفت الآن، اختلافاً كلياً. فجهاز الدولة لايجسد

---

(١) يعترف بهذا الأمر قلة من السوسيولوجين والاقتصاديين البرجوازيين كذلك، فعلى سبيل المثال، ينظر (فرانز أوبنهايمر) الى الدولة كمنظمة للطبقات التي تملك وسائل الانتاج (الأرض بالدرجة الأولى) وتستخدمها لاستغلال جماهير الشعب. وتقترب صياغته هذه، الى حد ما، في النظرية الماركسية، لكن بتعديلات تضعف من قيمتها (قيامه بالتأكيد على «الأرض».. الخ).
وانها لمصادفة غريبة، ان يحدث في سياق الجدل الشهير الذي ثار ضد (أوبنهايمر)، هذا المرجع في علم السوسيولوجيا الالماني، إن اقتصادياً من نوع (**أدولف فاغنر**) يقر بصواب صيغة (أوبنهايمر) الى حد بعيد. لكنه يرجعها الى دولة «تاريخية»(!).
انظر مقالته: و «Staat in nationalökonomischer Hinsich».
in Handwörterbuch der Staatswissenschaften, 3rd edition, Vol. 7, P. 731.

مصالح الطبقات الحاكمة بوجه عام ، حسب ، بل ارادتها المعبر عنها كذلك ، بصورة جماعية . ولم يعد جهاز الدولة يواجه بعد ، أعضاء مجزأين ومتفرقين من الطبقات الحاكمة ، بل هو يواجه تنظيمات هذه الطبقات . وعليه ، فإن الدولة تحولت de facto في الواقع ، إلى « لجنة » منتخبة من قبل ممثلي منظمات المقاولين ، وأصبحت القوة القيادية العليا لتروست الدولة الرأسمالية . وهذا أحد الأسباب الرئيسية لما يسمى بالأزمات البرلمانية . فالبرلمان في الأزمنة السابقة ، كان يستخدم كميدان للصراع بين مختلف زمر وأحزاب المجموعات الحاكمة (البرجوازيون ومالكو الأرض ، المراتب المختلفة داخل صفوف البرجوازية . . . الخ) . وقد وحّد رأس المال المالي ، كل هذه الأنواع تقريباً ، في « كتلة رجعية صلبة » اتحدت في عدد من المنظمات المركزية . إن مشاعر « الديمقراطيين » و «الليبراليين» حلت محل اتجاهات الملكية السافرة في الامبريالية الحديثة ، والتي هي بحاجة على الدوام إلى دكتاتورية الدولة . ويستخدم البرلمان في الوقت الحاضر ، كمؤسسة تزيينية أكثر مما كان الأمر عليه في أي وقت مضى . انه يصادق على قرارات ، أعدت بصورة مسبقة في تنظيمات رجال الأعمال . وهو يضفي إقراراً شكلياً على الارادة الجماعية للبرجوازية المتحدة ككل . إن « سلطة قوية » هي المثل الأعلى للبرجوازية الحديثة . وليست هذه المشاعر من « بقايا الاقطاعية » كما يفترض بعض المراقبين ، ولا هي من انقاض القديم الذي يحيا ، ولايزال ، في عصرنا اليوم . ان هذه تشكيلة اجتماعية ـ سياسية جديدة كلية ، أدى إلى ظهورها نمو رأس المال المالي . وإذا كان بامكان « سياسة الدم والحديد » الاقطاعية القديمة أن تخدم ظاهرياً ، هنا كنموذج ، فإن ذلك لم يكن ممكناً ، لولا أن النوابض المحركة للحياة الاقتصادية الحديثة ، قادت الرأسمال عبر طريق السياسات العدوانية ، وعسكرة الحياة الاجتماعية كلها . ويمكن العثور على أفضل برهان ، لا في السياسات الخارجية لمثل هذه الأقطار « الديمقراطية » ، كانكلترا وفرنسا وبلجيكا (لاحظوا السياسة الكولونيالية لبلجيكا) . والولايات المتحدة الأمريكية حسب ، بل

كذلك في التغيرات التي تحدث في سياساتها الداخلية ، (العسكرة ، ونمو الملكية في فرنسا ، المحاولات المتزايدة للهجوم على حرية منظمات العمال في الأقطار كافة . . . الخ . . الخ)

وبما أن الدولة الحديثة هي صاحبة حصة كبيرة جداً في تروست الدولة الرأسمالية ، فإنها الذروة المنظمة الأعلى والأكثر شمولية لهذا الأخير . ومن هنا تأتي سلطتها الضخمة ، بل والرهيبة الهائلة تقريباً .

القسم الرابع

مستقبل الامبريالية والاقتصاد العالمي

الفصل الثاني عشر
« ضرورة » الامبريالية ،
و « مافوق الامبريالية » Ultra - im perialism

١ ـ مفهوم الضرورة التاريخية. الضرورة التاريخية والماركسية العملية Practical Marxism « الضرورة » التاريخية للامبريالية .

٢ ـ الموقف الاقتصادي من مشكلة مافوق الامبريالية (اتفاقية بين تروستات الدولة الرسمية). الامكانية الاقتصادية المجردة لتروست عالمي .

٣ ـ تنبؤ ملمـوس. الظروف الاقتصادية التي تتشكل التروستات في ظلها ، ومدى استقراريتها. تدويل و «قومنة» المصالح الرأسمالية. ماذا تعني السياسات الامبريالية بالنسبة للبرجوازية .

٤ ـ الانتصار على الامبريالية ، والشرط الذي يجعل تحقق هذا الانتصار ممكناً .

تقول حكمة فرنسية مأثورة :

Tout Comprendre - cést tout pardonner

أي : تفهم كل شيء، تغفر كل شيء. ولكن، ليس كل قول مأثور، على كل حال ، يعبر عن فكرة صحيحة. فنحن نتعامل في هذا المثال مع فكرة خاطئة بشكل واضح. إنّ تفهم ظاهرة ما، يعني اقامة علاقة سببية بينها وبين ظاهرة أخرى ، أو بينها وبين سلسلة من الظواهر. ولاينجم عن هذا، على الاطلاق، ان الظاهرة المفهومة بشكل صحيح ينبغي التسامح معها في كل الظروف. لو كان الأمر كذلك، إذن لترتب ان كل الظواهر الموصوفة بـ «الشر» بلغة «الشخصيات الاخلاقية» تكون مغلقة على ادراك العقل البشري، وغير مفهومة من قبله، اطلاقاً. فما دامت مسامحة الشر غير ممكنة، ففهمه ـ كما هو واضح ـ غير ممكن أيضاً . وليست الأمور بهذا السوء في الواقع المعاش. بل العكس فنحن لانستطيع تقييم ظاهرة، أي وصفها بالايجاب أو السلب، إلّا حين نفهمها وبالتالي، فلابد من ان «نفهم» أولاً، حتى حين لانميل

البتة إلى « الغفران » . **هذه الحقيقة الأولية يمكن تطبيقها على الأحداث التاريخية ،** كذلـك . فإن تفهم أي حدث تاريخي انـما يعني وضعـه كنتيجة لسبب تاريخي أو لأسباب تاريخية محددة . بكلمة أخرى ، فهمه ليس ككينونة « تصادفية » ظهرت من العـدم، بل ككيان نجم بالحتم كمحصلة لظروف معطاة . ان عنصر السببية هو عنصر الضرورة («الضرورة السببية»). وتعلمنـــا المـــاركسية ان العملية التـاريخية وبالتالي، كل رابطة في سلسلة الأحداث التاريخة، هي كينونة «ضرورية» . واستنتاج الجبرية السياسية من هذه العقيدة، ليس إلّا أمراً سخيفاً خقاً لسبب بسيط، هو ان الاحداث التاريخية لاتقع خارج ارادة الناس، بل من خلالها، ومن خلال الصراع الطبقي اذا كنا نتعامل مع مجتمع طبقي. وارادة الناس تتقرر في كل لحظة بالظروف المعـطاة . فهي ليست «حرة» من هذه الزاوية. لكن، هذه الارادة تصبح بدورها عامـــلًا شرطياً للعملية التـــاريخية. وإذا نحن الغينـا نشـاطـات النـاس، وصراع الطبقات . . الخ ، فإننا نلغي العملية التاريخية برمتها. إن « الماركسية » الجبرية **نسخة** كاريكـاتـيرية عن العقيدة الماركسية، كانت من صنع البرجوازية على الدوام. **وقد** اخترعها منظرو الطبقة الحاكمة لدحر الماركسية بسهولة أكبر. وكلنا يسمع **بالمغالطة** واسعـة الانتشـار، التي تقـول إن تنبؤ الماركسية بحتمية مجيء النظام الذي يعقب الرأسمالية هو أشبه بنضال يخوضه حزب من أجل أحداث كسوف قمري . **من جهة** أخرى، كان ثمة اتجاه قوي بين الانتهازيين البرجوازيين في سياق بحثهم عن صياغة « علمية دقيقة » لرغباتهم لتغطية أنفسهم بعباءة تلك «الماركسية» التي ترفع من زاوية نظرهم، كل شيء موجود في لحظة معطاة، إلى مرتبة المجرد والمطلق، والتي ترى فيما هو قائم، حداً لايمكن تجاوزه. ان مقولة هيغل : « كل ماهو قائم ، هو عقلاني » « Every thing that is, is reasonable » ، اسـتخـــدمت غير مرة، من قبـــل هؤلاء الانتهازيين، لخدمة اغراضهم الخاصة . أما بالنسبة لماركس، فان «معقولية -Reason ableness كل ماهو موجود»، لم تكن إلّا التعبير عن علاقة سببية بين الحاضر والماضي ،

وهي علاقة يعتبر فهمها نقطة الانطلاق نحو التغلب على «ماهو قائم». وتستخدم هذه «المنطقية» من قبل الانتهازيين لتبرير هذا الواقع القائم، وتخليده[١]. (التاريخ على حق دائماً)، Die Geschichte hat immer recht ، بهذه الطريقة يبرر «الماركسي» هينريخ كوناو Heinrich Cunow « قبوله » للامبريالية[٢] .

إن كل فكرة عن دحرها ليست سوى «وهماً» ـ كما يقول . والرغبة في اضفاء النظامية على مثل هذه الأفكار، هي «عبادة الأوهام» لاغير (Illusionenkultus). وبالطبع، فليس ثمة أكثر تفاهة من تفسير الماركسية بهذا الشكل. ويشتمل جواب ماركس للاقتصادي البرجوازي بوركه Burke ، ضمناً على رد رائع على (كوناو).

« إن قوانين التجارة ـ يقول كوناو ـ هي قوانين الطبيعة، ولهذا فانها قوانين السماء». وقد أجاب ماركس على ذلك بقوله:

« في ضوء انعدام المبادىء البغيض ، الذي نراه من حولنا اليوم في كل مكان، وفي ضوء الولاء القلبي لـ «قوانين التجارة» فان واجبنا المطلق يحتم علينا ثانية وثالثة، أن نضع علامة مميزة خاصة على البوركيين الذين لم يتميزوا عن أسلافهم إلاّ بأنهم كانوا موهوبين! »[٣]

لكن ، إذا كانت الأشياء الموجودة تاريخياً، تخضع لتقديرات مختلفة، فما هو ذلك الشيء الذي يقرر «الممارسة» إذن؟ وأين هي حدود مايمكن انجازه؟ من أجل الاجابة على هذه الأسئلة اجابة وافية، دعونا نفترض قضيتين متطرفتين . لنفترض

---

(١) وجه ماركس، مرة، ملاحظة انتقادية لاذعة حول «المدرسة التاريخية» يقول فيها: «إن التاريخ يكشف عن نفسه لهم، بالطريقة التي كشف بها (يهوه) رب اسرائيل، نفسه لموس، باظهاره عجيزته فقط». وينطبق هذا مباشرة على المرتدين المعاصرين عن الماركسية.

(٢) راجع، هينريخ كوناو: الانقسام من الحزب: كلمة صريحة في الصراع الحزبي الداخلي. برلين.

Parıezusammenbruch; Ein offens Wort zum inneren Parteistreit, Berlin, 1915. بالألمانية

(٣) رأس المال، مجلد ١ ، ص ٨٤٣ .

أولاً: اننا نتعامل مع بروليتاريا ضعيفة التطور، في بلد ابتدأ السير لتوه في طريق التطور الرأسمالي. ان الطبقات الاجتماعية في مثل هذا البلد، لاتزال تمثل جماهير غير منظمة. والبروليتاريا نفسها، لم تصبح بعد ما اصطلح ماركس على تسميته «طبقة لذاتها». ان التطور الاقتصادي ضعيف لدرجة عدم وجود ظروف موضوعية، لتنظيم الحياة الاقتصادية على نطاق اجتماعي. في مثل هذه الحالة،. نستطيع القول دون تحفظ ان المستلزمات الأولية لانتصار التناقضات الرأسمالية، غير موجودة. وفيما يعترف الماركسيون مبدئياً بالوجود المشروط للرأسمالية، فانهم يشيرون في نفس الوقت، إلى انه مادام تحويل التطور الاجتماعي عن السكة الرأسمالية، أمراً مستحيلاً، فان مايتعين علينا عمله هو أن نحسب الحساب لمستقبل التطور الرأسمالي، وان ننظم القوى لكي تحرز الرأسمالية في المستقبل نصراً فعالاً، مستفيدين في الوقت الحاضر من الطاقة التقدمية النسبية للرأسمالية، مناضلين ضد بقايا الاقطاعية التي تعرقل التقدم الاجتماعي.. الخ. وعليه، ثمة لحظتان حاسمتان تقرران أسس «النشاط العملي»:

الأولى «تحليل الظروف الموضوعية»، أي، تحليل الوضع المعطى للتطور الاقتصادي.

والثانية تحليل الوزن الاجتماعي المحدد للقوة الاجتماعية التقدمية ذاتها، والتي تكون مرتبطة، بالطبع، مع اللحظة الاولى. وفي ظل ظروف، صورناها تواً، يتحدث الماركسيون عن ضرورة الرأسمالية، الذي يعني الاستحالة النسبية للتغلب عليها والحاق الهزيمة بها.

والآن دعونا نفترض ثانيا، اننا نتعامل مع عضوية رأسمالية متطورة بدرجة عالية، مما يجعل وضع نهج مخطط للانتاج الاجتماعي أمراً ممكناً. دعونا نفترض، أيضاً، ان العلاقة المتبادلة بين القوى الاجتماعية قائمة بشكل يجعل جزءاً ملحوظاً وكبيراً من السكان ينحاز الى صفوف الطبقة الأكثر تقدمية. في ظل مثل هذه الظروف، يكون من السخافة تماماً، التأكيد على الرأسمالية كمرحلة «ضرورية»

للتطور. (ينبغي عدم فهم الأخيرة، بمعنى ان الرأسمالية ومرحلتها الراهنة أيضاً، هما نتاج التطور التاريخي، بل بمعنى انها لايمكن ان تهزم)[1] .

وإذا نحن دققنا الآن في مسألة ضرورة الامبريالية (استحالة التغلب عليها)، فسندرك على الفور، عدم وجود أرضية للنظر إلى ضرورتها بهذا المعنى. بالعكس، فالامبريالية هي سياسة الرأسمالية المالية، أي، رأسمالية عالية التطور تنطوي ضمناً على نضج كبير في تنظيم الانتاج. بكلمات أخرى، ان مجرد وجود سياسات امبريالية هو دليل بحد ذاته على نضج الظروف الموضوعية لشكل اجتماعي ـ اقتصادي جديد، وبالتالي، فان كل حديث عن «ضرورة» الامبريالية كحد أقصى للعمل هو ليبرالية، وهو في حد ذاته شبه امبريالية (Semi - Imperialism) . ولايعود استمرار وجود الرأسمالية والامبريالية الى مدى زمني أبعد، إلّا مسألة تتعلق بالعلاقة المتبادلة بين قوى طبقية متصارعة فيما بينها .

بيد أن خطر انحراف انتهازي آخر، يظهر هنا، على كل حال. انحراف يعارض الجبرية من ناحية ظاهرية. والجبرية هي نظرية يجري تطويرها الآونة على يد كارل كاوتسكي بدأب واصرار[2] انطلق كاوتسكي من مفهوم صائب مفاده ان استمرار وجود الامبريالية الى مدى زمني أبعد، يعتمد على العلاقة المتبادلة بين القوى

(١) لقد رأينا أن الاستحالة المطلقة لانتصار الرأسمالية ليس لها وجود بالنسبة للماركسيين. لكن، حين يكون ثمة استحالة نسبية (كأن تكون الرأسمالية في مراحلها الأولية) فان الماركسيين لايتعهدون البته، بـ«تشجيع» الرأسمالية، «وإن يخدموا كمتمرنين في النظام الرأسمالي»، انهم يتركون ذلك للستروفيين et tutti quanti وكل من لفّ لفهم. أما الماركسيين فسيجدون لأنفسهم مهمات أخرى.

(٢) كارل كاوتسكي :

Nationalstaat, imperialstischer Staat und Staaten bund,

كذلك مقالات منشورة في صحيفة Neue Zeit للسنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٥ . وينبغي الاشارة الى أن كاوتسكي تبنى في وقت مبكر أيضاً، وجهة النظر التي جرت مناقشتها في النص أدناه. وعلى هذه الشاكلة ـ على سبيل المثال ـ كان موقفه من «نزع السلاح».

الاجتماعية، ثم شرع بعدئذٍ بالتقدم عبر الخط التالي .

الامبريالية ـ كما يقول ـ هي أسلوب محدد للسياسة الرأسمالية . ويمكن للأخيرة أن توجـد حتى بدون أسـاليب العنف والاكراه، تماماً بنفس الطريقة التي تستطيع الرأسمالية أن توجد فيها بيوم عمل من ثماني ساعات بدلاً من يوم عمل بعشر أو باثني عشر ساعة. وبقدر مايتعلق الأمر بيوم العمل، فان البروليتاريا تجابه اتجاه البرجوازية لزيادة يوم العمل، . باتجاه من قبل البروليتاريا ذاتها لخفض عدد ساعات العمل، وهي تقوم بذلك في إطار الرأسمالية . وبالطريقة نفسها بالذات يقول كاوتسكي من الضروري مجابهـة اتجـاهـات العنف الـبرجوازي للامبريالية، بالاتجاهات السلمية للبروليتاريا. وهكذا ـ يزعم كاوتسكي ـ فإن بالإمكان حل المسألة في اطار الرأسمالية. ان هذه النظرية التي قد تبدو للوهلة الأولى ، راديكالية ، هي في الواقع ليست إلّا نظرية اصـلاحية بكـل معنى الكلمـة . وسنتـولى بتفصيل لاحقـاً تحليل امكـانية «الرأسمالية السلمية» حسب ادعاءات كاوتسكي (مافوق الامبريالية) Ultra - Im-perialism).

وفي الوقت الحاضر نحن لانرغب إلّا في تقديم مناقشة شكلية لاغير. ونؤكد تحديداً، انطلاقاً من حقيقة ان الامبريالية هي مشكلة العلاقة المتبادلة بين القوى، ان من غير الممكن اطلاقاً ـ اعتماداً على ذلك، التوصل الى أن الامبريالية يمكن أن تختفي في إطار الرأسمالية، تماماً كما يمكن أن يختفي يوم العمل ذي الخمس عشرة ساعـة وقضية الأجـور غير المنـظمـة. . الـخ. . فإذا كان حل المشكلة ممكناً بهذه السهولة، فسيكون ممكناً كذلك ان «نرسم بالتفصيل» المنظور التالي :

من المعروف ان الرأسمالية تتضمن حق الرأسماليين في اكتساب القيمة الزائدة، وكل القيمة الجديدة (ق ج) تنقسم الى قسمين: القيمة الجديدة = القيمة + القيمة الزائدة (ق ج = ق + ق ز) . هذا التوزيع، منظوراً إليه من جانبه الكمي يعتمد على العلاقة المتبادلة بين القوى الاجتماعية (صاغ ريكاردو في وقت مبكر موضوعة التناحر

العـدائي بين المصالح). وبنمو **مقاومة الطبقة العاملة**، سيكون ممكناً تصور زيادة (ق) على حساب (ق ز)، وسيجـري توزيع (ق ج) بنسبة منحازة أكثر لصالح العمال. ولكن، بما ان الزيادة التدريجية في حصة البروليتاريا، تتقرر عن طريق العلاقة المتبادلة بين القوى، وبما انه لايوجد حد أقصى محدد لهذه الزيادة، فإن الطبقة العاملة التي خفضت حصة الرأسمالي لتصبح بمقدار ماتساويه الرواتب فقط، تقوم بـ «افراغ» الرأسمالية عن طريق تحويل الرأسماليين الى مجرد مستخدمين ـ أو ماهو أسوأ من ذلك. مجرد متقاعدين في الهيئة الاجتماعية الجماعية وهذه الصورة الرعوية البسيطة ليست إلاّ طوبـاوية اصـلاحية كما هو واضح. ولاتقل موضوعة كاوتسكي «فوق الامبريالية» طوباوية عنها.

إن كاوتسكي وأتباعه يؤكدون ان عملية التطور الرأسمالي بذاتها، تجري لصالح نمو العناصر التي يمكن أن تستخدم لدعم «مافوق الامبريالية» فنمو الاعتماد المتبادل لرأس المـال عالمياً ـ كما يقـولـون ـ يخلق ميلاً صوب الغاء المنافسة بين المجموعات الرأسمالية «القومية» المختلفة. ويتعزز هذا الميل «السلمي»، كما يقولون، بالضغط من أسفـل. وبـذلـك تحل محل الامـبريالية الضـارية الجشعـة، مرحلة «مافوق ـ الامبريالية» اللطيفة.

دعونا نحلل المسألة مجردين من العواطف الشخصية. من زاوية اقتصادية، ينبغي صياغـة المسـألة بالطريقة التالية: كيف يكون اتفاق (أو اندماج) تروستات الدولة الرأسمالية ممكناً؟ فالامبريالية، كما نعرف جميعاً؟ ليست إلاّ التعبير عن المنافسة بين تروستات الدولة الرأسمالية. وحين تختفي هذه المنافسة، فإن الأرضية التي تستند إليهـا السياسة الامبريالية. تختفي بدورها، وعندئذ يتحول رأس المال المنقسم الى مجموعات «قومية» متعددة، إلى تنظيم عالمي واحد وتروست عالمي عام وشامل تواجهه البروليتاريا العالمية.

إذا تحدثنـا بتجـريد وبـطريقة نظرية، فإن من الممكن تماماً تصور مثل هذا

التروست ، إذ لاوجود لحد اقتصادي أقصى ـ والحديث هنا يجري بوجه عام لعملية تكـوين الكارتلات (الكرتلة أو التكرتل) . وان (هيلغيردنغ) لعلى صواب تام، في رأينا، حين يقول في مؤلفه (رأس المال المالي) Finanz kapital:

« إن السؤال الذي ينطرح ، يتعلق بالحدود التي يمكن أن تبلغها ، في الواقع ، عملية التكرتل . وينبغي ان تكون الاجابة على السؤال باتجاه نفي وجود حد أعلى مطلق للتكـرتل . بل العكس . فيمكن ملاحظة اتجاه نحو التوسيع المستمر لمدى عملية تكـون الكـارتـلات . وتغـدو الصناعات المستقلة معتمدة أكثر فأكثر، على الصناعات المكرتلة ، ثم تنضم إليها في نهاية المطاف. وبنتيجة هذه العملية، لامفر من ظهور كارتل عالمي حتماً . وهنا، سيجري تنظيم رأس مال الانتاج كله، وعن وعي وادراك، من مركز واحد، يقرر حجم الانتاج في مختلف الميادين. . . وسيكون هذا مجتمعاً منـظماً بوعي في شكـل تنـاحـري. لكن هذا التنـاحر ليس إلّا تناحر التوزيع . . . والاتجاه نحو خلق كارتل عالمي كهذا، يتطابق مع الاتجاه نحو اقامة بنك عالمي. وبتوحيد هذين الاتجاهين تنمو القوة المتركزة العظيمة لرأس المال المالي ».[1]

لكن هذه الامكـانية الاقتصـادية المجـردة، لاتعبر البتة عن احتمال حدوثها واقعياً . (وهيلفردنغ) نفسه، مصيب تماماً أيضاً حين يقول في مكان آخر :

« إن كارتلاً عالمياً يقود الانتاج كله، ويقضي على الأزمات، بناءً على ذلك، سيكون أمراً ممكناً من زاوية اقتصادية. وسيكون تصور مثل هذا الكارتل أمراً ممكناً من الناحية الاقتصادية، على الرغم من ان حالة كهذه، تبدو غير واقعية من الناحيتين الاجتـماعية والسياسية. ذلـك ان تضـاد المصـالح المتوتر حتى أقصى حدود التوتر الممكنة ، سيؤدي، بالضرورة إلى إنهيار هذا الكارتل»[2].

لكن، الأسباب الاجتماعية ـ السياسية في الواقع، لن تسمح ولاحتى بتشكل

---

(١) رودولف هيلفردنغ، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

مثل هذا التروست الشامل. وسنحاول، أدناه، اثبات هذه الموضوعة.

إن الشرط الأول لقيام تحالف أو معاهدة بهذه الدرجة أو تلك من الاستقرار، هو المساواة النسبية في المواقع في السوق العالمية. وحيث تنعدم مثل هذه المساواة، فإن المجموعة التي تحتل موقعاً ذا أفضلية أكبر في السوق العالمية، لن تجد المبرر للانضمام الى المعاهدة. بل العكس، فمصلحتها ستكون في مواصلة الصراع الذي بلغ مرحلة تمنحها الأمل بدحر المنافس. وهذا مبدأ عام في قيام المعاهدات. وهو مبدأ قابل للتطبيق بالنسبة لتروستات الدولة الرأسمالية ـ وهي الحالة التي نتعامل معها هنا ـ وبالنسبة للحالات الأخرى كذلك. ولكن ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار هنا، مجموعتان من الظروف.

الأولى، وهذه تتصدر ماعداها، هي المساواة الاقتصادية الصرف. وتتضمن هذه مساواة في كلفة الانتاج. لكن المساواة في كلفة الانتاج، تختزل نفسها في التحليل الأخير، إلى مساواة في أقيام العمل، وبالتالي الى مستوى متساو نسبياً من تطور القوى المنتجة. وهكذا، فان المساواة في البنية الاقتصادية، هي شرط لعقد الاتفاقيات. وحيث يكون الاختلاف في البنية الاقتصادية ملحوظاً وكبيراً، وحيث تنعدم المساواة ـ كنتيجة لذلك ـ في كلفة الانتاج، فان تروست الدولة الرأسمالية الذي يملك التكنيك الأعلى تطوراً، سيجد اشتراكه في اتفاقية ما، أمراً لايعود عليه بالربح. وهذا يفسر لماذا تفضل الصناعة الالمانية عالية التطور ـ إذا أخذناها كمثال على موضوعة عقد الاتفاقيات في فروع الانتاج المختلفة ـ ان تظهر منفردة في السوق العالمي، حين يتعلق الأمر بخطوطها الانتاجية الأساسية. ونحن حين نتعامل مع تروست الدولة الرأسمالية، نأخذ بالاعتبار، طبعاً، رقماً وسطياً معيناً يكون مناسباً لكل فروع الانتاج، ثم ننطلق بعد ذلك، لا من مصالح المجموعات الرأسمالية التي تملك هذا الفرع الانتاجي أو ذاك، بل من مصالح «الصناعة المنظمة»، حيث لواء الهيمنة واتخاذ القرار ينعقد، في نهاية المطاف، لرأسماليي الصناعة الثقيلة واسعة النطاق، التي تظل

أهميتها الاقتصادية النسبية سائرة في طريق النمو. وتضاف كلفة النقل إلى كلفة الانتاج مئة في المئة .

وبمعزل عن تلك المساواة «الاقتصادية الصرف» ، فإن الشرط الضروري لعقد اتفاقيات مستقرة هو تساوي السياسات الاقتصادية . لقد رأينا اعلاه ان صلة الرأسمال بالدولة ، يتحول الى قوة اقتصادية اضافية . فالدولة الأقوى تؤمن لصناعييها أكثر المعاهدات التجارية منفعة ومصلحة ، وتضع التعريفات العالية التي تضر بمصلحة منافسيها . انها تساعد رأس مالها المالي على احتكار أسواق البيع ، وأسواق المواد الأولية ، ومجالات استثمار رأس المال ، بصورة أخص . ولهذا فمن اليسير أن نفهم لماذا يحدث ، عند تقدير ظروف الصراع في السوق العالمي ، ان تعمد تروستات الدولة الرأسمالية ، إلى أن تأخذ بالحسبان ، ليس الظروف الاقتصادية الصرف التي يجري الصراع في ظلها حسب ، بل وأن تأخذ باعتبارها أيضاً ، السياسات الاقتصادية للدول ذات العلاقة . ولعل هذا يوضح كيف انه حتى في حالة وجود بنى اقتصادية متساوية نسبياً ، ولكن مع اختلاف كبير في القوى العسكرية لتروستات الدولة الرأسمالية ، فإن الأفضل بالنسبة للأقوى ان يواصل الصراع ، أكثر من أن يدخل في معاهدة أو اتفاق أو أن يندمج مع الآخرين . واذا نظرنا الى وضع «الأمم» المتصارعة ، من زاوية المصلحة هذه ، فسندرك عدم وجود مبرر لتوقع قيام اتفاقية أو اندماج بين تروستات الدولة الرأسمالية ، وتحولها الى تروست عالمي واحد ، على الأقل في المستقبل المنظور القريب بهذه الدرجة أو تلك . ويكفي ان نقارن بين البنية الاقتصادية لفرنسا والمانيا ، لانكلترا وامريكا ، لأقطار متطورة على وجه العموم ، واقطار أخرى من نوع روسيا (وعلى الرغم من أنّ الأخيرة لاتنتمي إلى صنف تروستات الدولة الرأسمالية ، إلّا انها مع ذلك ، تضاف إلى إقامة علاقات معينة في السوق العالمية) ، لندرك إلى أي مدى

نحن بعيدين كل البعد عن قيام تنظيم رأسمالي عالمي)[1].

ويمكن قول الشيء نفسه، بالنسبة للقوة العسكرية كذلك. فاذا كانت الحرب الراهنة (على الأقل حتى الآن) أظهرت وجود مساواة نسبية بين الجماعات المتصارعة، فينبغي الا ينسينا ذلك اننا نتعامل هنا مع اتحاد للقوى، كل طرف من الأطراف فيه، ليس كياناً مستقراً، على الاطلاق.

ولابد ان يجري تقدير مسألة المساواة هذه، لاسكونياً حسب، بل وديناميكياً بالدرجة الأساس. ان المجموعات «القومية» للبرجوازية، لاتعد خططها استناداً الى ماهو «قائم» فقط، بل استناداً إلى «مايحتمل انه سيكون» أيضاً. وهم يأخذون بالحسبان، بدقة كبيرة، كل امكانية للتطور، قد تفسح المجال لمجموعة معينة لكي تغدو في الوقت المناسب، متفوقة على الآخرين، بالرغم من كونها في الوقت الراهن، مساوية لمنافسيها الآخرين اقتصادياً وسياسياً.

وهذا الظرف يجعل فقدان التوازن، في المستقبل، أكثر حدة[2]. والمحفز الكبير

---

(١) لتجنب الالتباس، علينا أن نشدد أن هذا التأكيد من قبلنا، لايتناقض على الاطلاق، مع تأكيد آخر لنا نقول فيه ان التطور الاقتصادي للأقطار المتقدمة، خلق «مستلزمات موضوعية» للتنظيم الاجتماعي للانتاج، وبقدر مايتعلق الأمر بامكانية الانتاج الاجتماعي، فإن جميع الأقطار المتقدمة تقف عند مستوى متساو نسبياً. ولايوجد ثمة أي تناقض بين هذه التأكيدات، لأن الأساس الذي يجري التمايز بموجبه، ليس نفسه في الحالتين.

(٢) تفهم البرجوازية ذلك بصورة جيدة، وعليه، فإن البروفسور الالماني ماكس كراهمان Max Krahmann يقول في كتابه المعنون (Kreig und Montanindustrie), Berlin, 1915, first Volume of the series: Kreig und Vulkswirtschaft): كما هو الحال في الحرب العالمية الصغيرة (!) الحالية، كذلك سيكون الحال في حرب المستقبل العظمى. حيث سيكون لأمريكا الشمالية ولشرقي آسيا كذلك، الكلمة الفصل فيها والتي مفادها استحالة ان تحارب مجموعة الدول الزراعية، اتحاد الدول الصناعية.. وبهذه الطريقة يمكن صيانة السلام العالمي (der weltfriede) ويكون في ميسور الدول الصناعية التوصل الى التفاهم (sich Vertragen Knnten) وبما أن ذلك لايعتبر وارداً في الوقت الحاضر، عليه.. الخ». ص ١٥.

لتشكيل تروست الـدولة الرأسمالية العالمي، انما يقدمه تدويل المصالح الرأسمالية، بالشكل الذي جرى عرضه في القسم الأول من كتابنا هذا (المشاركة في، وتمويل المشايع العالمية والكارتلات العالمية والتروستات. . . الخ).

ولكن، بالرغم من الأهمية التي تملكها هذه العملية بحد ذاتها، فانها تتعرض للأبـطال من قبـل ميل للرأسمال، يظل أقوى، هو ميله نحو القومنة Nationalisation ونحو البقـاء منعـزلاً ضمن حدود الـدولـة. ان المنـافع التي تصيب مجموعة «قومية» من البرجوازية جراء استمرار الصراع، هي أكثر بكثير من الخسائر المتحققة في مجرى ذلك الصراع. ولابـد من عدم المغالاة البتة في تقدير أهمية الاتفاقيات الصناعية العالمية المـوجـودة حتى الآن. فكـما ذكرنا أعلاه، فان العديد منها غير مستقر جداً ويمثل منظمات رجال أعمال من طراز أدنى نسبياً وتمركز صغير نسبياً، وهي تضم في الغالب فروع انتاج عالية التخصص (مثلا سنديكيت القناني) ولاتملك سوى الشركات التي تشكلت في مجالات انتـاج من النـوع الـذي يستنـد إلى احتكار طبيعي (النفط)، استقراراً نسبياً. وبالطبع، فإن الميل نحو التدويل هو الذي سينتصر، بالرغم من كل شيء، في «التحليل الأخـير»، لكن ذلـك لن يحدث إلّا بعـد فترة طويلة من الصراعات الضارية بين تروستات الدولة الرأسمالية.

لكن، أليست تكاليف الصراع، أي، المصروفات العسكرية، كبيرة ربما الى الحـد الذي يمنع البرجوازية من المواصلة في هذا الطريق؟ أوليست خطة من نوع العسكرة المقترحة لانكلترا، تعبير عن «غباء» البرجوازية العمياء فيما يتعلق بمصالحها الخاصة؟ للأسف ان الأمر ليس كذلك. بل لامفر لنا من اطلاق هذه الصفات على دعاة السلمية السذج، بدل اطلاقها على البرجوازية. فالبرجوازية تحافظ على وضعها على أكمل وجه. وحقيقة الأمر هي أن الذين يجادلون على هذه الصورة، يفتقدون ببسـاطـة رؤية كل الوظائف المعقدة للقوة العسكرية. فمثل هذه القوة، كما رأينا أعلاه، لاتقوم بوظائفها وقت الحرب، وحسب، بل وفي زمن السلام أيضاً، لدعم

رأس ماها المالي في «المباراة السلمية». وينسى السلميون ان أعباء الحرب، بسبب الضرائب و. . الخ، انما تقع بالدرجة الأساس على كاهل الطبقة العاملة، وجزئياً على كاهل المجموعات الاقتصادية المتوسطة التي يجري تجريدها من الملكية خلال الحرب (في مجرى عملية المركزة العظمى للانتاج).

يترتب على ماتقدم ذكره، ان العملية الواقعية للتطور الاقتصادي ستجري وسط صراع متفاقم بين تروستات الدولة الرأسمالية، والتشكيلات الاقتصادية المتخلفة. ولن يكون بالامكان تجنب مسلسل الحروب. وفي العملية التاريخية التي سيكون علينا أن نشهدها في المستقبل القريب، سيتحرك العالم الرأسمالي في الاتجاه المفضي الى تروست دولة رأسمالية عالمي، عن طريق ابتلاع التشكيلات الأضعف. وحالما تنتهي الحرب الراهنة، فإن مشكلات جديدة ستبرز وستتطلب «الحل» بواسطة السيف. وبالامكان طبعاً عقد اتفاقات جزئية هنا وهناك (مثلاً، من المحتمل جداً قيام تكتل سياسي بين المانيا والنمسا). لكن كل اتفاقية أو تكتل سياسي لن يفعل سوى اعادة انتاج الصراع الدموي على نطاق جديد. وإذا اتحدت «أوربا الوسطى» بموجب خطط الامبرياليين الألمان، فإن ذلك لن يبدل من الوضع شيئاً نسبياً. ولكن حتى لوتعين أن تتحد أوربا كلها، فإن الأمر مع ذلك لن يعني «نزع السلاح». بل سيعني موجة من العسكرة لم يسبق لها مثيل. لأن المشكلة التي يتعين حلها، ستكون صراعاً جباراً واسعاً بين أوربا من جهة وامريكا وآسيا من جهة اخرى. وسيحل بدل الصراع بين تروستات الذولة الرأسمالية الصغيرة (صغيرة!)، صراع بين تروستات تكون أكثر ضخامة في المستقبل. ومحاولة القضاء على هذا الصراع بـ«علاجات محلية» هي أشبه ما تكون بقذف الفيل بحبات البازلاء، ذلك أن الامبريالية ليست نظاماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية الحديثة، حسب، بل هي أكثر العناصر جوهرية وأساسية بالنسبة لهذه الأخيرة، أيضاً.

لقد رأينا في القسم الثاني، السمات المميزة في بنية الرأسمالية الحديثة، وتشكل

تروستات الدولة الرأسمالية. ومع ذلك، فإن هذه البنية الاقتصادية ترتبط بسياسة معينة، هي بالتحديد، السياسة الامبريالية، وهذا ليس فقط، بمعنى أن الامبريالية هي نتاج الرأسمالية المالية، حسب، بل كذلك بمعنى أن الرأسمال المالي لايستطيع انتهاج أي سياسة اخرى عدا السياسة الامبريالية، كما أوضحنا أعلاه، وليس بمقدور تروست الدولة الرأسمالية أن يغدو نصيراً للتجارة الحرة، لأنه بذلك سيخسر جزءاً كبيراً من مبرر وجوده Raison d'être الرأسمالي. لقد أشرنا قبل قليل، إلى أن الحمائية تسمح بكسب أرباح اضافية من جهة، وتسهل المنافسة في السوق العالمي من جهة اخرى. وبالطريقة نفسها، فإن رأس المال المالي، معبراً عن نفسه كتنظيمات احتكارية رأسمالية، لايستطيع التخلي عن سياسة احتكار «مجالات النفوذ»، والاستيلاء على أسواق البيع وأسواق المواد الأولية ومجالات استثمار رأس المال.

فإذا أخفق تروست دولة رأسمالية ما في الاستيلاء على أراضٍ غير محتلة، فإن غيره سيقوم باحتلالها. ان التنافس السلمي الذي ينسجم مع حقبة المنافسة الحرة، وغياب أي تنظيم للانتاج في الوطن، هو أمر لايمكن تصوره اطلاقاً في حقبة ذات بنية انتاجية مختلفة كلية، وفي حقبة الصراع بين تروستات الدولة الرأسمالية. وهذه المصالح الامبريالية، هي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمجموعات الرأسماليين الماليين، وهي على درجة كبيرة من الارتباط بأسس وجودهم نفسه، بحيث لن تشعر الحكومات بالفزع إذا بلغت أحجام إنفاقاتها العسكرية حداً هائلاً من الضخامة والارتفاع، مادام ذلك وحده سيؤمن لها مركزاً مستقراً في السوق العالمية. ان فكرة «نزع السلاح» في اطار الرأسمالية، هي فكرة سخيفة بشكل خاص، قدر تعلقها بتروستات الدولة الرأسمالية التي تحتل أكثر المواقع تقدماً وأهمية في السوق العالمية..

ان ما يلمع أمام أبصارهم على الدوام، هو فكرة اخضاع العالم كله، والحصول على حقل للاستغلال لم يسمع به من قبل. وهذا الشيء اصطلح الامبرياليون الفرنسيون على تسميته: بـ«تنظيم الاقتصاد العالمي» Lórganisation d'économie

mondiale والامبرياليون الألمان:

Organisierung der Weltwirtschaft

فهل يبادل البرجوازيون هذا المثل الأعلى «الرفيع» بوعاء للطبخ يمتلىء بـ«ثريد» نزع السلاح؟ وأين هي الضمانة لتروست دولة رأسمالية معين، بأن منافسه الضاري لن يواصل السياسة «المهجورة»، رغم كل الاتفاقات والضمانات الشكلية؟ ان كل شخص على علم ولو ضئيل، بتاريخ الصراعات بين الكارتلات، حتى تلك الصراعات التي كانت تجري ضمن حدود بلد واحد؛ يعرف كيف كانت الاتفاقات تذوب، في الغالب، مثل فقاعات الصابون، حالما يتغير الوضع، وتتغير ظروف السوق. ولنتخيل تروست دولة رأسمالية قوية كالولايات المتحدة الامريكية، يخوض حرباً ضد اتحاد كل التروستات الاخرى - ان «الاتفاقية» في مثل هذه الحالة ستتناثر مزقاً في الهواء بأسرع من لمح البصر.

(في الحالة الأخيرة، سيكون لدينا تشكيل ضخم جرى انشاؤه على غرار سنديكيت عادي، وتدخل في عناصره الأساسية المكونة تروستات الدولة الرأسمالية. ولن يكون بمقدور اتفاقية كهذه بين تروستات الدولة الرأسمالية، أن تتخطى فوراً كل المراحل الوسيطة، لتصبح تروستاً حقيقياً ممركزاً. لكن اتفاقية من هذا الطراز الذي ينطوي على صراع داخلي حاد ستكون، على أية حال، عرضة للتأثر بالظروف المتغيرة بكل سهولة).

لقد أخذنا حالة افتراضية، على سبيل الجدل، يكون الاتحاد الشكلي فيها أمراً واقعاً. لكنّ هذا الاتحاد لايمكن أن يحدث في الواقع، لأن برجوازية كل قطر من الأقطار ليست ساذجة البتة، كما هو حال مواطنيها المخلصين bona fide من دعاة السلمية، الذين لايرغبون في شيء قدر رغبتهم في اقناع البرجوازية، و«البرهنة» لها، على أنها لاتفهم مصالحها الخاصة...

لكن، بوسع المرء أن يحاجج. وهذا بالضبط ما يفعله كاوتسكي وأصدقاؤه -

بأن البرجوازية ستتخلى عن أساليبها الامبريالية، حين تجبر على القيام بذلك، بفعل الضغط من أسفل. وجوابنا هو أن ثمة امكانيتين مفتوحتين في مثل هذه الحالة: فإما أن يكون الضغط ضعيفاً، وبالتالي يظل كل شيء كما هو عليه، أو أن يكون الضغط أقوى من «المقاومة» وعندئذٍ لن يكون أمامنا عصر جديد لـ«ما فوق الامبريالية»، بل عصر جديد من التطور الاجتماعي غير التناحري.

إن مجمل بنية الاقتصاد العالمي في عصرنا، تجبر البرجوازية على تحقيق وانتهاج سياسة امبريالية. وكما أن السياسة الكولونيالية، مرتبطة بأساليب العنف كأمر محتوم، كذلك فإن كل توسع رأسمالي يؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى ذروة دموية.

«الأساليب العنيفة» يقول هيلغير دنغ، ترتبط ارتباطاً لاينفصم، بجوهر السياسة الكولونيالية ذاته، بحيث أنها ستفقد معناها الرأسمالي بدونها. انها عنصر داخلي مكون للسياسة الكولونيالية: كما أن وجود البروليتاريا المجردة من كل أنواع الملكية، هو على وجه العموم، شرط ضروري مسبق Conditic sine qua non للرأسمالية. وأن ينحاز المرء لصالح سياسية كولونيالية، ثم يتحدث في الوقت ذاته عن الغاء أساليبها العنفية، فإن ذلك لايعدو أن يكون حلماً لايستحق أخذه على محمل الجد، إلّا كما يستحق ذلك الوهم حول امكانية القضاء على البروليتاريا، مع الابقاء على الرأسمالية».[1]

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الامبريالية أيضاً. فهي عنصر داخلي مكون للرأسمالية المالية، تفقد هذه الأخيرة، بدونها، معناها الرأسمالي. ولئن تصورنا أن التروستات، هذه التشكيلات المجسدة للاحتكار، يمكن أن تصبح مدافعة عن سياسة التجارة الحرة، والتوسع السلمي، فتلك لعمري، فنتازيا طوباوية بالغة الضرر بما لايقاس.

---

(١) هيلفيردنغ، المصدر السابق، ص ٤٠١.

لكن ، أليس عصر **«مافوق الامبريالية»** ، بعد هذا وذاك ، امكانية حقيقية؟ أيمكن أنه لن يتأثر بعملية المركزة؟ ألن تفترس تروستات الدولة الرأسمالية احداها الاخرى تدريجياً ، حتى يأتي وقت تظهر منه إلى الوجود ، قوة شاملة جامعة تتفوق على ما عداها؟ ان هذه الامكانية تستحق عناء التفكير ، في حال النظر إلى العملية الاجتماعية ، كعملية ميكانيكية خالصة ، دون الأخذ بالاعتبار ، القوى المعادية للسياسة الامبريالية . بيد أن الحروب التي ستتتابع ، في الواقع ، الواحدة اثر الاخرى ، وعلى نطاق يتسع باطراد ، لابد وأن تؤدي ، بالحتم ، إلى تحول واصطفاف جديدين للقوى الاجتماعية . ان عملية المركزة ، متطورة من زاوية رأسمالية ، ستتصادم بصورة حتمية ، مع الاتجاه الاجتماعي - السياسي المعادي لذلك السابق . على هذا الأساس ، فإنها لن تستطيع ، البتة ، الوصول إلى نهايتها المنطقية . انها تتعرض للانهيار ، ولن تحقق الكمال إلاّ في شكل جديد ، متطهّر ، غير رأسمالي . ولهذا السبب ، فإن نظرية كاوتسكي ليست واقعية على الاطلاق . انها تنظر إلى الامبريالية ، لا على أساس أنها مرافق حتمي للتطور الرأسمالي ، بل كما لو أنها تشكل واحداً من «الجوانب المظلمة» للتطور الرأسمالي . ومثل برودون ، الذي حارب ماركس يوتوبياه الرجعية بقسوة لاذعة ، فإن كاوتسكي يرغب في حذف الامبريالية «المظلمة» ، تاركاً الجوانب «المشرقة» من النظام الرأسمالي ، دون مساس . ان مفهومه ينطوي على اغفال «وتغاض» عن التناقضات الصارخة التي تمزق المجتمع الحديث ، بالتالي فإن مفهومه بهذا المعنى مفهوم اصلاحي .

وهذه سمة مميزة للتنظيرات الاصلاحية التي تبذل جهداً فائقاً ، للفت الأنظار إلى كل عناصر تكيف الرأسمالية مع الظروف ، مع التعامي عن رؤية أي من تناقضاتها . ان تطور الرأسمالية كله بالنسبة لماركسي ثابت ، ليس إلاّ عملية دائمة من اعادة انتاج متواصلة لتناقضات الرأسمالية ، على نطاق أوسع . ان مستقبل الاقتصاد العالمي ، باعتباره اقتصاداً رأسمالياً ، لن يتغلب على عجزه الجوهري عن التكيف ،

بل ، على العكس ، **سيظل يواصـل اعـادة انتـاج** هذا العجز ، على نطاق يتسع باستمـرار . وتنسجم هذه التنـاقضات ، بالفعل ، في بنية انتاجية اخرى لعضوية اجتماعية اخرى ـ عبر تنظيم اشتراكي للنشاطات الاقتصادية يكون مخططاً بصورة جيدة .

الفصل الثالث عشر

الحرب والارتقاء Evolution الاقتصادي

١ ـ التغير في العلاقات الاقتصادية بين تروستات الدولة الرأسمالية (الأهمية المتزايدة لأمريكا ، ازالة الدول الصغيرة من الوجود) .

٢ ـ الاقتصاد العالمي والسيادة الاقتصادية المطلقة .

٣ ـ تغيرات في البنية الداخلية لتروستات الدولة الرأسمالية (اختفاء الجماعات الوسيطة ، نمو سلطة رأس المال المالي ، نمو تدخل الدولة ، احتكارات الدولة . . . الخ) .

٤ ـ رأسمالية الدولة وتفاقم حدة الصراع بين تروستات الدولة الرأسمالية .

٥ ـ رأسمالية الدولة والطبقات .

ان الحـرب التي كان انفجارها محتوماً ، لأنّ مجرى الأحداث ، برمته ، كان يعمل على التهيئة لها ؛ لم تمر دون أن تخلّف تأثيراً هائلاً على الحياة الاقتصادية العالمية . لقـد سببت تغـيراً تامـاً في كل بلد على حدة ، وفي العـلاقات بين البلدان ، وفي «الاقتصادات القومية» ، كما في الاقتصاد العالمي كذلك . وجنباً إلى جنب مع الهدر الهمجي حقاً للقوى المنتجة ، وتدمير وسائل الانتاج المادية وقوة العمل الحية ، وإلى جانب سلب الاقتصاد حيويته بالمصروفات الضخمة الضارة اجتماعياً ؛ فإن الحرب ، كما هو الحـال مع كل أزمـة ضخمة ، شددت من الاتجاهات الجوهرية في التطور الرأسمالي . وعجلت الحرب بدرجة غير اعتيادية ، أيضاً ، نمو علاقات رأس المال المالي وتمركز رأس المال على نطاق عالمي . ان طابع المركزة في الحرب الراهنة (تمركز امبريالي) أمر لاشك فيه . فقبل كل شيء ، هناك انهيار الدول الصغيرة المستقلة ، سواء منها ذات التطور الصناعي العالي (تركز وتمركز افقيان) ، أم تلك ذات النموذج الزراعي (تمركز عمودي) . وابتلع النوع الأخير بعضاً من التشكيلات الأضعف أيضاً (ومن الدول المتخلفة على حد سواء) ، والتي هي أقل أهمية نسبياً . لقد أصبح الوجود المستقل لبلجيكا ، الدولة ذات التطور العالي والسياسة الكولونيالية الخاصة بها ، أمراً مشكوكاً فيه . وتبدو واضحة بكل جلاء ، عملية اعادة التقسيم المركزية

لمناطق البلقان . ومن المتوقع أن تعقد وتشابك ممتلكات الكولونيالية في افريقيا ، سيزدادان حدة في المستقبل . من جهة اخرى ، نحن نشهد تقارباً قوياً جداً بين المانيا وهنغاريا ـ النمساوية (في شكل اتفاقية دائمية بين السنديكات) . وأياً كانت نتيجة الحرب الفعلية ، فان من الواضح منذ الآن (ويمكن افتراضه قَبْلياً apriori) . إن الخارطة ستتغير باتجاه دول ذات طبيعة أعظم تماثلاً ـ وهذه بالضبط هي الطريقة التي ستنمو بها «دول القوميات» الامبريالية (Nationaistaten)

وإذا كان الاتجاه العام للتطور الذي لم يشتد إلا بسبب الحرب ، يكمن في حدوث عملية تمركز اضافية ، فإن الحرب عجلت ، بشكل ملحوظ ، في ظهور واحد من أضخم تروستات الدولة الرأسمالية في ميدان الصراع الدولي ، الذي يمتلكه تنظيم داخلي قوي بشكل غير اعتيادي . نعني بذلك الولايات المتحدة الامريكية .

لقد جعلت الحرب ، الولايات المتحدة الامريكية ، تحتل مكانة لم يسبق لها مثيل على الاطلاق . ومع توقف تصدير القمح الروسي . . الخ ، إلى أوربا ، ازداد الطلب على المنتجات الزراعية الامريكية . من جهة اخرى ، يوجد طلب ضخم على منتجات الصناعة الحربية للولايات المتحدة الامريكية من قبل الأقطار المتحاربة [1]

---

(١) يمكن رؤية نمو الصادرات الامريكية للشهور الأربعة الاولى من عام ١٩١٥ ، بالمقارنة مع الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩١٤ ، من الأرقام الآتية (بملايين الدولارات):

كانون الثاني ١٩١٤ : ٢٠٤,٢ ، كانون الثاني ١٩١٥ : ٢٦٧,٩

شباط ١٩١٤ : ١٧٣,٩ ، شباط ١٩١٥ : ٢٩٩,٨

آذار ١٩١٤ : ١٨٧,٥ ، آذار ١٩١٥ : ٢٩٦,٥

نيسان ١٩١٤ : ١٦٢,٥ ، نيسان ١٩١٥ : ٢٩٤,٥

(فيستنيك فينانسوف - Vestnik Finansov ، رقم ١٦). وقد لاحظ السير برات Pratt رئيس مكتب التجارة الخارجية والداخلية ، على نحو مميز ، ان البلد يواجه مرحلة جديدة ، سيبدو فيها تعبير «السوق المحلي الداخلي» شيئاً من مخلفات الماضي بالقياس الى شعار السوق العالمي (فيستنيك فينانسوف ، رقم ١٦) .

وتتوجه نحو الولايات المتحدة الامريكية ، **كذلك** ، طلبات لاستدانة رأس المال (قروض خارجية . . الخ) . لقد كانت أمريكا حتى وقت قريب جداً فقط ، مديونة لأوربا . لكن الوضع تغير بسرعة في مجرى الحرب : فتمت عملية تسديد ديون أمريكا ، وأصبحت أمريكا في ميدان الحسابات الجارية والديون قصيرة الأجل ، الدولة الدائنة لأوربا . ولنمو هذه الأهمية المالية للولايات المتحدة ، جانب آخر لا يقل عن الأول خطورة . فدول أمريكا الاخرى اعتادت استيراد رأس المال من أوربا ، وبالدرجة الأولى من انكلترا وفرنسا ، فيما كان استيراد رأس المال من الولايات المتحدة ، التي تستورد هي نفسها رأس المال الأوربي ، أمراً قليل الأهمية . بيد أن ما حدث خلال الحرب ، هو أن كندا والارجنتين وبنما وبوليفيا وكوستاريكا ، قدمت طلبات قروضها ، ليس إلى أوربا ، بل إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

«بالرغم من أن الأقطار الأمريكية استلمت مبالغ صغيرة من المال . لكن المميز في هذه الصفقة يكمن في حقيقة أن عدداً من هذه الأقطار كان في العادة على الدوام ، من زبائن سوق لندن . وهكذا حلت نيويورك محل لندن في فترة الحرب ، وبذلك حفزت ـ ان صح التعبير ـ على تحقيق الجزء المالي من برنامج لعموم القارة الأمريكية Pan-American [1] ان استمرار الحرب ، وطلبيات الحرب وقروض الحرب ، ثم الطلب الضخم لاحقاً على رأس المال ، في الفترة التي أعقبت الحرب (حين كان ينبغي التعهد باعادة بناء رأس المال الثابت . . الخ) ، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الأهمية المالية للولايات المتحدة أكثر فأكثر . انه سيعجل من تراكم رأس المال الامريكي ، وسيوسع دائرة نفوذه في باقي دول أمريكا ، كما سيعجل في جعل الولايات المتحدة عاملاً رئيسياً في الصراع العالمي الدائر على الأسواق .» [2]

(١) م . بوغوليبوف : «السوق الامريكية للرأسمال» ، في فيستنيك فينانسوف ، ١٩١٥ ، رقم ٣٩ ، ص ٥٠١ راجع مقالاته حول نفس الموضوع في فيستنيك فينانسوف ، رقم ٣٧ ورقم ٣٨ .

(٢) في بداية الحرب نفسها ، لفت كاوتسكي الانتباه في نيوزايت Neue Zéit الى الأهمية المتزايدة لأمريكا .

ويظهر نموذج الولايات المتحدة الامريكية، كيف ينمو تروست دولة رأسمالية كبير، ليغدو قوياً ومتحداً ، وكيف يبتلع أقطاراً ومناطق كانت تعتمد على أوروبا في السابق .

ونحن نشهد بالاقتران مع توسع الصلات العالمية لامريكا، تقدماً بالغ الكثافة والحدة في « الانـدمـاج القـومي » « National consolidation » . ولاتـزال اتجاهات « القومنة Nationalising » داخل الجماعات المتحاربة ، هي الاتجاهات الأقوى : لقد توقف تبادل السلع العالمي، وتوقفت حركة رأس المال وحركة القوة العاملة بين هذا البلد المتحارب وذاك ، وتعرضت كل العلاقات تقريباً للتمزق والتفكك . وفي حدود الاقتصاد «القومي» (وأفضل مثال على ذلك ، المانيا، لأن المانيا انقطعت عن باقي العالم كله بصورة كاملة تماماً)، جرت اعادة توزيع سريعة للقوى المنتجة . ولايتعلق هذا بالصناعة الحربية فقط (الحقيقة المعروفة على نطاق واسع تفيد بأنه حتى مصانع البيانو في المانيا، تكيفت لمهمات جديدة، هي بالتحديد، صناعة قذائف المدافع) ، بل ان ذلك يتعلق عموماً بالمواد الغذائية وبالزراعة، كذلك . وبذا، تكون الحرب قد شددت بدرجة غير اعتيادية ، الاتجاه نحو السيادة الاقتصادية المطلقة Economic autrachy ، ونحو تحول الاقتصاد «القومي» الى وحدة كاملة مكتفية ذاتياً ، ومعزولة بهذه الدرجة أو تلك عن الصلات العالمية. لكن، هل يترتب على ذلك، ان هذا الاتجاه سيهيمن بشكل متواصل ، وان الاقتصاد العالمي سيتجزأ الى عدد من الأجزاء المستقلة كلية، والمعزولة عن بعضها الآخر ؟

هكـذا، أو هكـذا تقريباً ، يفكر الطوباويون الامبرياليون. ان ايديولوجيي الامبريالية يسعون للوصول إلى وضع ينتج البلد فيه كل شيء « بنفسه »، « ولايكون فيـه معتمـداً على الأجـانب » . . . الخ . . دعـوا البـلد يحصـل على « الملحقـات الاقتصاديـة » Economic Supplements الضـرورية، دعـوة يؤمـن لنفسـه مصـادر المـواد الأوليـة ، لتتحقق المهمـة عندئذٍ ، كمـا يقولـون . لكـن

محاججات من هذا النوع، لن تصمد للنقد لحظة واحدة. فالسادة الامبرياليون ينسون تماماً، ان نشاطات الضم والالحاق التي يقومون بها، تنطوي ضمناً على نمو الصلات الاقتصادية العالمية، وعلى توسع رأس المال وتصدير السلع، وزيادة استيرادات المواد الأولية . . وماأشبه . وعليه، فان السياسة الامبريالية، تنطوي على تناقض، اذا نظرنا من زاوية معينة: فلابد للبرجوازيين الامبرياليين ان يطوروا الصلات العالمية الى الحد الاقصى من جهة، (لنتذكر سياسة الاغراق التي تقوم بها الكارتلات)، فيما هم يقيمون، من جهة اخرى، حاجز التعريفة بينهم وبين العالم. هم من جهة، يصدرون الرأسمال، ومن جهة أخرى يتباكون على الهيمنة الأجنبية . انهم، بكلمة أخرى، يدوّلون الحياة الاقتصادية من جهة، ويسعون بكل مايملكون من جبروت، من جهة أخرى، لحصرها في اطار « الحدود القومية ». مع ذلك، وبغض النظر عن كل العراقيل، يظل الاساس الذي تستند اليه الصلات العالمية في نمو مطرد، ومن هنا فان (فيلكس بينر) على صواب تام حين يقول:

« إذا تذكرنا ان توسع التجارة الخارجية غير الاعتيادي حدث في مرحلة من أكثر مراحل السياسة الاقتصادية القومية حسماً، فان علينا أن نسلّم بان الحرب وما استثارته من مشاعر قومية لدى القوى العظمى، ستدمر، لامناص، العلاقات الدولية التي كانت محدودة حتى ذلك العهد بفعل ميول العزلة (Absperrung stendenzen) »[1].

وفيما تتواصل الحرب، فإن اختفاء أوضعف الصلات الاقتصادية في مكان بعينه، يكون مصحوباً في الآن ذاته، بنموها في مكان آخر. إن الدور المهيمن الذي لعبته المانيا في روسيا، لم يتوقف إلاّ ليفسح المجال للدور المهيمن الذي لعبته قوى دول الوفاق . بيد ان هذا، مع ذلك، ليس كل شيء. فلامندوحة لنا من تذكر ان المبدأ الناظم للنشاط الرأسمالي، هو مبدأ تراكم الأرباح. وان الحرب ليست إلاّ إحدى

---

(١) فيلكس بينر :Felix Pinner «Die Konjunktur des Wirtschaftlichen Sozialismus» في داي بنك. نيسان ١٩١٥.

«عمليات البيزنس» « Business operations » التي تقوم بها البرجوازية الحديثة. وحالما تنتهي الحرب، فان البرجوازي الحديث، يكون ملهوفاً كما في الأيام الخوالي، لاقامة الصلات القديمة . (ولن نذكر هنا عمليات تهريب السلع المحظورة خلال الحرب نفسها) . إن مصلحة الرأسمالي هي التي تملي عليه اتخاذ هذه الخطوات بصورة لامفر منهـا. ان التقسيم العـالمي للعمل، والتباين في الظروف الطبيعية والاجتماعية هي أوليات اقتصادية Economic prius لايمكن لها ان تتحطم ولاحتى عن طريق حرب عالمية. وبما ان الأمر كذلك) فلابد اذن ان توجد هناك علاقات قيمة Value relations محددة، تؤدي إلى توفير ظروف لتحقيق حدٍ أعلى من الربح في الصفقات العالمية. إن زيادة وتوسع العلاقات العالمية المصحوبة في الآن نفسه باندماج «قومي»، وبنضوج صراعـات جديدة تثيرها المنافسة العالمية، وليس الاكتفاء الاقتصادي الذاتي ، هو ماسيكون عليه طريق التطور مستقبلاً .

وهكـذا، فلئن لم يكن في مقـدور الحـرب عرقلة التـطور العام لرأس المال العـالمي ، ولئن استـطاعت، بالعكس، تجسيد التوسع الهائل الذي أصاب عملية التمركز، فانها تؤثر كذلك على بنية الاقتصادات «القومية» الفردية ، بطريقة تؤدي إلى تشديد التمركز ضمن حدود كل مجموعة «قومية» . وفي الوقت الذي تؤدي الحرب فيه الى هدر القـوى المنتجـة على نطاق بالـغ الضخـامـة، فإنها من جهة أخرى تنظم «الاقتصاد القومي»، بأن تضعه بصورة متزايدة تحت سيطرة السلطة المتحدة لرأس المال المالي والدولة .

إن تأثـيرات الحـرب على الحياة الاقتصـادية ، تعيد إلى الأذهـان من نواحٍ عديدة، التـذكـير بالأزمـات الصنـاعية، مع فارق ان الحـرب تتميز بتسعـيرهـا للاضطرابات العنيفة والتدمير والخراب الاجتماعيين، بدرجات أشد. هذا الخراب يعبر عن نفسه اقتصادياً في موت واحتضار الفئة الوسطى من البرجوازية ، أكثر مما يعبر عن نفسه في أي شكلٍ آخر ، علماً ان عملية الاحتضار والموت هذه تحدث خلال

الأزمات الصناعية كذلك. فحين تضيع الأسواق، تموت فروع انتاجية بأكملها، وبفعل غياب الطلب الفعال Solvent demand ، تتقطع الصلات التي كانت حتى الآن راسخة الجذور، ويهتز نظام الائتمان المصرفي برمته . . . الخ. واذا استثنينا العمال، فإن أكثر العناصر تضرراً من هذا الدمار، هي الفئة الوسطى من البرجوازية التي تكون أوّل من يتعرض للافلاس. بينما لن يشعر كارتل الصناعة الكبير، على العكس من أولئك، بالتعاسة على الاطلاق. وليس من المتعذر جمع عدد وافر من المعطيات الاحصائية، لتوضيح الارتفاع الحاصل في الارباح، بالنسبة لمنظومة كاملة من المشاريع الكبيرة، لاسيما تلك المشاريع التي تقتصر على تلبية احتياجات الجيش، أي بالدرجة الأولى، المشاريع العاملة في مجال الصناعات الثقيلة (مايسمى بـ « الأرباح الحربية ») .

وعلى الرغم من حقيقة ان المجموع الكلي للقيمة الزائدة التي يجري انتاجها، لاينمو (بل هو العكس يتناقص، لأن عدداً كبيراً جداً من العمال يجري تحويلهم الى الجيش)، فإن الأرباح التي تجنيها مجموعات من البرجوازية الكبيرة، لاتكف عن النمو. وهذا يحدث على حساب أرباح الآخرين، إلى حد كبير. أي على حساب مجموعات البرجوازية الصغيرة وغير المكرتلة Uncartalised. (هذه الزيادة في الأرباح، يجري تفسيرها من جهة أخرى، بالارتفاع الحاصل في قيمة السندات الورقية Paper securities كسحوبات على المستقبل. وحيثما يوجد هناك إنفاق ضخم للقوى المنتجة، وحيثما يجري «استهلاك»[1] لرأس المال الجامد (الأساسي) للمجتمع Fixed Capital ، يحدث بشكل ملموس اصطفاف جديد في مواقع المجموعات، ونمو نسبي في مراتب البرجوازية الكبيرة. ولن يتوقف هذا الاتجاه مع اندلاع الحرب. فلئن كانت

---

(١) إن قروض الحرب لاتعني شيئاً آخر غير استهلاك تلك الأجزاء التي صممت واستمرت الى مابعد الحرب، من رأس المال، ويجري احلال الورق محل تلك الأجزاء، ويجري اهدار الاقيام الحقيقية في شكلها المادي، بطريقة غير انتاجية بأن يجري احراقها في الهواء.

البرجوازية تدافع عن مواقعها وتعززها خلال الحرب، فان الطلبات الضخمة على رأس المال في فترة مابعد الحرب، ستسهل عملية النمو السريع للبنوك الكبيرة، والنمو السريع، بالتالي ، لتركز وتمركز رأس المال. وستتحقق عملية تضميد الجراح التي سببتها الحرب، بسرعة محمومة: اعادة بناء السكك الحديد، المصانع والمعامل، الآلات والأجهزة، قاطرات السكة الحديد وحافلات النقل ووسائل المواصلات . . الخ ، التي تعرضت للدمار والتعطيل. وأخيراً وليس آخراً، تأتي بين تلك النشاطات، عمليات اصلاح وتوسيع أجهزة الدولة العسكرية. وهذا من شأنه زيادة الطلب على رأس المال الى حد أقصى، كما انه سيعزز موقع التروستات المصرفية[1] .

وبينما تغدو المجموعات الرأسمالية المالية أقوى؛ يزداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زيادة هائلة لامثيل لها[2]

وتحت هذا العنوان ، يأتي تشكيل احتكارات الدولة (الانتاج والتجارة)، وتنظيم مايدعى بـ «المشاريع المختلطة» mixed enterprices (Gemischte Betriebe) حيث تكون الدولة أو المجالس البلدية Municipalities شركاء في المشروع ، جنباً إلى جنب مع التروستات والسنديكات الخاصة. وتسيطر الدولة على العملية الانتاجية في المشاريع الخاصة (انتاج الزامي ، تنظيم طرائق الانتاج. . الخ): تنظيم التوزيع

---

(١) راجع كوناو: «Vom wirtschafslaben» in (Neue Zeit) 33, 2, No.22.
(«Der Bank und Geldmarket im ersten Kriegsjagr»).
كذلك : (بالألمانية) Dr. Webber: «Krieg und Banken» in Volkswirtschaftliche Zeitfragen (Krieg und Vokswirtschaft), Heft 7, 1915, P. 27.

(٢) فيما يتعلق بالمانيا، انظر جوهان موللر ـ Johann Müller:
Nationalökonomische Gestzgebung Die durch den Krieg hervorgerufenen Gesetze, Verordnungen, Bekanntmachungen, «U.S.W» in Jahrbücher für Nationalökonomie und Statiseik for 1915.
(بالألمانية).

(تسليم واستلام اجباريين) للبضائع، تنظيم الدولة لـ « مكاتب التوزيع المركزية»، مخازن وسايلوات الدولة للمواد الأولية والوقود والمواد الغذائية ، تحديد وتثبيت الأسعار، بطاقات الخبز، بطاقات اللحم . . الخ، حظر استيراد وتصدير البضائع . . الخ). تنظيم اعتماد الدولة المصرفي . وأخيراً تنظيم الدولة للاستهلاك (مطابخ، عمومية) (Communal kitchens) [1]

علاوة على ذلك، أسست انكلترا، تأمين الدولة لحمولات البضائع عبر المحيط، وضمانات الدولة لكمبيالات التجار، دفع الدولة لمبالغ تعود لتجار انكليز في الخارج، حين لايكون بمقدورهم الحصول عليها في الموعد . . . الخ . وقد اتخذت كل الدول المتحاربة، اجراءات مماثلة بهذه الدرجة أو تلك .

إن «تعبئة الصناعة» « Mobilisation of industry » ، أي، عسكرتها ، تحققت بأقل قدر من الصعوبة ، حيثما كانت تنظيمات أرباب العمل، الكارتلات، السنديكات والتروستات، هي الأقوى - إن منظمات أصحاب العمل هؤلاء الذين تندلع الحرب خدمة لمصالحهم ، وضعت كل أجهزتها المنظمة في خدمة الدولة الامبريالية التي يرتبط بها هؤلاء أوثق الارتباط. وبهذا أمنوا الامكانية التكنيكية - الاقتصادية لعسكرة الحياة الاقتصادية، بدءاً من عملية الانتاج المباشرة، وصولاً الى حيل الدورة الائتمانية. وحيثما كانت الصناعة منظمة في كارتلات، فإن «تعبئتها» تتخذ أحجاماً مفرطة الضخامة .

عن ألمانيا ، يقول السيد بينر Mr. Pinner « إن قطاعات واسعة من الحياة الاقتصادية (des erwerbslebens) ، كانت على امتداد عقود عدة ، مترابطة أشد

---

(١) راجع ادغار جافيه Edgar Jaffé:

«Die «Militarisierung» Unseres wirtschaftslebens» in Archiv Für Sozialwissenschaft und So zialpolitik, 1915, Bd. 40 B, Heft3.

(بالألمانية) .

الـترابط . وكان طابع نشاطاتها جماعياً تقريباً ، لقد امتصت جزءاً كبيراً من الانتاج القومي ، ووضعته تحت ادارة موحدة واحدة : هي الكارتلات والتروستات »[1] . وقد أكـد الـوزير الانكليزي المستر لويد جورج Mr. Lioyd Georgr على أهداف التعبئة الصناعية ، وعلى أهميتها كذلك ، حين قال في الثالث من حزيران في مانشستر ، ان القانون الخاص بالدفاع عن المملكة ، أعطى للحكومة كامل السلطة على المصانع بأجمعها . وان هذا القانون جعل بامكان الحكومة اعطاء الأسبقية للعمل الأكثر أهمية وخطورة . فقد منح الحكومة حق التصرف بكل مصنع وبكل آلة ، وجعل الامتناع عن تنفيذ ذلك محفوفاً بالمصاعب . وقد أحسنت الوزارة التجهز بالسلاح لجعل أوامرها فعـالة ونافذة[2] . وقامت كل من فرنسا[3] وروسيا كذلك ، بتبني اجراءات مماثلة . وبمعزل عن سيطرة سلطة الدولة مباشرة على الانتاج في المشاريع الخاصة ، فإن الحرب أنشأت عدداً من احتكارات الدولة . فقد أصبحت سكك الحديد في انكلترا ملكاً للدولة . وقامت في ألمانيا احتكارات الخبز والبطاطا والنترات . . الخ ، ومن المؤمل قيام عدد آخر أيضاً (وهو ماسنتحدث عنه لاحقاً) . حتى صناعة الفحم تحولت لتصبح « كارتلاً مختلطاً » ، حيث تتعاون السنديكيت مع الحكومة[4] وتتدخل الدولة في هذه

---

(١) بينر: «Organisierte Arbeit» في Handels-Zeitung des Berliner Tageblatts, Aug.23, 1915. (بالألمانية) .

(٢) اقتبسنا عن (فيستنيك فينانسوف)، ١٩١٥، رقم ٢٤، ص ٥١٨ .

(٣) راجـع . إيف غويو Yves Guyot: «المشكـلات الاقتصـادية بعـد الحرب». (بالفرنسية، في الجورنال دي ايكونوميستس، ١٥ آب، ١٩١٥ .

(٤) راجع ي . ماير ـ E. Meyer:
«Die Drohung mit dem zwangssyndikat» in Neue Zeit, 33,2, No 18.
(بالألمانية) .
ـ كذلك : «Die Bergwerksdebatte im Reichstag» in Handels-Zeitung des Berliner Tagenblatts, No. 435, Aug. 26.
(بالألمانية)

الحالات كلها، مباشرة في ميدان الانتاج. بيد ان ثمة، على كل حال، تدخل حكومي آخر، شديد الفعالية، يحدث عبر علاقات الائتمان المصرفي. و «التعبئة المالية» ومايتعلق بها من عمليات، هي حالة نموذجية بالنسبة لتلك الأخيرة، في المانيا. فقد عمل بنك الرايخ Reichsbank حتى في بداية الحرب، عبر سلسلة من البنوك الكبيرة الاخرى. وازدادت نشاطاته في هذا المجال مؤخراً، زيادة بالغة. إن مايسمى بـ « بنوك الاقراض » « Loan banks » (Darlehenskassen) ، باعتبارها مؤسسات للدولة تعتمد على بنك الرايخ، غدت بسرعة، عاملاً فائق الأهمية في عالم الائتمان المصرفي[1]. وتعلق أهمية بالغة على القروض العسكرية الداخلية، التي كانت تطرح على الجمهور مباشرة، من قبل بنك الرايخ. وهكذا، فإن أهمية بنك الرايخ، وهو مؤسسة أعطيت أهمية استثنائية في الحياة الاقتصادية لالمانيا، حتى في الفترة قبل اندلاع الحرب، نمت إلى أبعد الحدود، بحيث أصبح بنك الرايخ، في الواقع، مركزاً قوياً لجذب مبالغ محترمة من رأس المال. من جهة أخرى، نما بنك الرايخ، كذلك، باعتباره مؤسسة تمول مشاريع الدولة التي تتزايد باطراد، فضلاً عن تنظيمات الدولة الاقتصادية الاخرى. وبذلك يصبح المجمع المصرفي المركزي للدولة، بمثابة «الرأس الذهبي» لتروست الدولة الرأسمالية بأكمله.

وينبغي عدم الظن أن هذا الارتقاء يقتصر على المانيا وحدها. فبعد اجراء التعديلات الضرورية Mutatis mutandis، يبقى ان العملية ذاتها تحدث في كل الأقطار المتحاربة (وفي الأقطار غير المتحاربة كذلك، مع فارق انها تحدث بدرجة أقل). ولابد من الحديث باسهاب هنا، عن واحدة من المسائل ذات الأهمية غير العادية في نظرنا، نعني بالتحديد: قضية احتكارات الدولة ومستقبلها.

« طبقاً للاحصاءات » قال الدكتور هيلفيريش في الرايخستاغ، هذا العام،

---

(١) د. فيبر:
(بالألمانية). «Krieg und Banken», P. 14

«فإن الكلفة العامة للحرب العالمية ، بالنسبة لكل المشتركين فيها ، ينبغي أن تقدر بما يساوي حوالي ٣٠٠ مليون مارك يومياً ، أي ، حوالي ١٠٠ بليون مارك » (اسمعوا ! اسمعوا !) . « وانه لدمار مرعب واهدار للقيم لم يعرف التاريخ العالمي له مثيلا [١] ولاحاجة للقول ان الأرقام التي اقتبسها « مارشال المال » الدكتور هيلفيريش لاتعطي أي فكرة عن حقيقة « الكلفة العامة للحرب »، لأنها لاتتحدث إلّا عن النفقات الفورية (المباشرة) التي أنفقتها الدول المتحاربة . لكننا مهتمون ، في هذا السياق ، بتلك النفقات الخاصة ، ولهذا فسيكون ملائماً تماماً ايراد بضع أرقام تفصيلية أخرى تتعلق بالقروض العسكرية . ان الدول تنفق جزءاً من دخلها الاعتيادي أيضاً ، على الحرب. مع ذلك ، فإن الأرقام التالية يمكن أن تعطي فكرة ما عن حجم الانفاقات العسكرية [٢] انظر جدول رقم (٢٠)

لقد استخدمنا التقديرات المقتبسة في العدد رقم ٤٤ ، (فيستينيك فينانسوف) لعام ١٩١٥ . ولابد أن نؤكد ، على أية حال ، أن الارقام المقتبسة هنا ، تحدثنا عن قروض الحرب بالنسبة للدول الست الكبرى فقط ، بينما عدد الدول المشتركة في الحرب هي اثنا عشرة دولة . وحيث لم يجر انفاق مثل هذه المصروفات التي

---

(١) اقتبسنا عن فورفارتس Vorwärts ، عدد ٢١ آب ، ١٩١٥ .

(٢) تعتبر هذه الأرقام غير كافية . أيضاً بالنسبة لسياق آخر: فالدول تلجأ الى الأوراق المطبوعة، أي ، إنها تصدر نقوداً ورقية بكميات متزايدة وتعتبرها قرضاً داخلياً أيضاً، لكن بدون فائدة، ويشير الجدول الى أنه حتى آب ١٩١٥ ، فان النمسا ـ الهنغارية حصلت على حوالي ١٣ بليون كراون .

(وبما أن الأرقام المتعلقة بالمانيا واردة ومدرجة حتى ايلول ١٩١٥ ، فان بوسع المرء الاعتقاد بأن الأرقام المتعلقة بالنمسا ـ الهنغارية تمتد حتى تشرين الأول)، بينما ارتفعت المصروفات العسكرية لحكومة النمسا ـ الهنغارية ، حتى نهاية شهر آب، الى حوالي ١٨ بليون كراون، وحتى نهاية ايلول، الى أكثر من ١٩ بليون كراون. وكما هو واضح ، فلابد من وجود بعض المصادر لتغطية النفقات! وعلى هذا الأساس، فلاشك أن الأرقام المقتبسة في الجدول، هي أقل من الأرقام الحقيقية بدرجة كبيرة.

لاسابق لها ، الاّ لتدمير المزيد من القيم لاغير ، فان دين الدولة ينبغي ان ينمو نمواً هائلاً ، وينبغي أن يتعطل التنظيم المالي للدولة برمته . ويكون التوازن قد تعرض لخلل خطير بحيث ينبغي البحث عن مصادر اضافية لملء الخزينة ثانية ، اذا تعين تغطية المصروفات الضخمة التي ستستمر حتى بعد الحرب (دفعات الفائدة على قروض الدولة ، مساعدة عوائل العجزة والمصابين . . . الخ) .

وفي المانيا ، اذا أخذنا بلداً واحداً فقط ، ينبغي العمل على زيادة دخل الدولة بمقدار يزيد على الضعف[1] .

ويبدو من المستحيل تغطية النفقات من المصادر المعتادة لدخل الدولة (المشاريع التي تملكها الدولة ، الضرائب المباشرة وغير المباشرة) . وستكون الدول مجبرة على توسيع احتكاراتها . وتذعن الاوساط القيادية للبرجوازية لهذه الفكرة ، بصورة متزايدة . ذلك ان قوة الدولة ، في التحليل الاخير ، ليست الاّ قوتها هي أيضاً . وهذا ما تقوله بالضبط ، الاداة «العلمية» الناطقة باسم البنوك الالمانية ، على لسان الدكتور فيلكس بينر:

«ان التباينات الرئيسية في الرأي ، التي تعبر عن نفسها بحدة باسم الاحتكارات جميعها ، عموماً ، أو باسم هذا الاحتكار أو ذاك، على وجه الخصوص ، اختفت بين عشية وضحاها (über nacht verschwunden) .

ويكاد الجميع يتفق تقريباً ، على أن احتكارات من النوع الذي تم اقتراحه ، كاحتكارات الكحول ، الكيروسين ، الكهرباء (أو بدقة أكبر التيار الكهربائي - ملاحظة المؤلف) ، علب الكبريت ، وربما حتى الفحم ، ملح ، البوتاسيوم ،

---

(١) راجع، أدولف براون Adolf Braun في نوية كتسايت، ٣٣، ٢١ ص ٥٨٤ .

قروض الحرب لست قوى متحاربة

بريطانيا العظمى (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)		فرنســـا (بآلاف الفرنكات)		روســـيا (بآلاف الروبلات)	
قرض ٥ر٣٪ تشرين الثاني ١٩١٤	٣٥٠ر٠٠٠	قروض بنك فرنسا	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	قرض ٥٪ مع حسم الزامي في بنك الدولة	٢ر٦٥٠ر٠٠٠
سندات ٣٪ من آذار ١٩١٥	٣٣ر٦٠٠	قروض من قبل حلفاء فرنسا بخصم من الخزانة	٥٣٠ر٠٠٠	قرض ٥٪ تشرين أول ١٩١٤	٥٠٠ر٠٠٠
قرض ٥ر٤٪ تمـوز ١٩١٥	٥٨٥ر٠٠٠	قرض ٥ر٣٪ تمـوز ١٩١٤	٥٠٠ر٠٠٠	قرض ٥٪ شباط ١٩١٥	٥٠٠ر٠٠٠
قرض أمريكي		سندات	٧ر٨٧١ر٠٠٠	أيار ١٩١٥	١ر٠٠٠ر٠٠٠
قرض أمريكي ٥ر٪ تشرين الأول ١٩١٥	٥٠ر٠٠٠	صكوك	٢ر٢٤١ر٠٠٠	سلسلة ٤٪ آب ١٩١٤	٣٠٠ر٠٠٠
		قروض انكليزية	١ر٢٥٠ر٠٠٠	سلسلة ٤٪ آذار ١٩١٥	٣٠٠ر٠٠٠
أوراق نقد الخزينة	٢١٤ر٠٠٠	قروض أمريكية	١ر٢٥٠ر٠٠٠	أوراق نقد الخزينة محسومة بكمبيالة في انكلترا	١ر٢٤٨ر٣٢٤
				نفس الشيء في فرنسا	٢٣٤ر٧٥٠
				قرض جاري نيسان ١٩١٥	٢٠٠ر٠٠٠
				قرض ٥ر٥٪ في تشرين الثاني ١٩١٥	١ر٠٠٠ر٠٠٠
المجموع	١ر٢٣٢ر٦٠٠	المجموع	٢٠ر٦٤٢ر٠٠٠	المجموع	٧ر٩٣٣ر٠٧٤

* الأرقام المقتبسة الواردة في الجدول هي أدنى من الأرقام الحقيقية بدرجة كبيرة .

ايطاليا (بآلاف الليرات)		المانيا (بملايين الماركات)		النمسا - الهنغارية (بملايين الكراونات)	
قرض ٥ر٤٪ كانون الأول ١٩١٤	١ر٠٠٠ر٠٠٠	قرض ٥٪ في ايلول ١٩١٤	٣ر٤٩٢	قرض ٥ر٥٪ تشرين الثاني ١٩١٤	٢ر٣٠٠
قرض ٥٪ تموز ١٩١٥	١ر٠٠٠ر٠٠٠	صك ٥٪ ايلول ١٩١٤	١ر٠٠٠	قرض ٦٪ تشرين الثاني ١٩١٤	١ر١٧٠
قروض من البنك الايطالي	١ر٢١٦ر٣٥٠	قرض ٥٪ شباط ١٩١٥	٩ر١٠٣	قرض ٥ر٥٪ أيار ١٩١٥	٢ر٧٨٠
		قرض ٥٪ ايلول ١٩١٥	١٢ر١٠١	قرض ٦٪ حزيران ١٩١٥	
		أوراق نقد الخزينة	٤ر٣٠٤	قرض ٦٪ في المانيا (اجمالي) تشرين الثاني ١٩١٤	٢٤٨
				نفس الشيء تموز ١٩١٥	٢٥٣
				ديون جارية	٥ر١١٢
المجموع	٣ر٢١٦ر٣٥٠	المجموع	٣٠ر٠٠٠	المجموع	١٢ر٩٨٧

التبغ ، التأمين ، أقرب ما تكون الى التحقق الآن» .

ويعتبر المزيد من توسيع الاتجاهات الاحتكارية ، أمراً محتملاً في ظل ظروف كهذه . ان انتاج الغاز ينافس انتاج الطاقة الكهربائية ، كما نعرف وعليه ، يكون من المحتمل ، كذلك ، تكون احتكار للغاز . والاكثر احتمالاً أيضاً ، هو توسيع سلطة الدولة لتشمل مشاريع قريبة من الاحتكارات . فحين يدخل احتكار الدولة ميدان صناعة الفحم ، فلا بد أن يتأثر انتاج تماسيح الحديد* ، بذلك . ويمكن ايراد أمثلة من هذا النوع بالعشرات . والسؤال الذي يطرح عندئذ هو ما اذا كانت كل المقترحات من هذا النوع ، ستظل حبراً على الورق لاغير ، وما اذا كانت ستتعرض لمقاومة البرجوازية لها .

لقد أشرنا لتونا الى التغير في الاتجاه العام بالنسبة للعلاقة باحتكارات الدولة . وبالطبع ، ثمة حتى الان اقسام فرعية (sub - classes) من البرجوازية ، تتصادم مصالحها مع هذا الاتجاه بهذه الدرجة أو تلك . لكن الحقيقة التي لاجدال فيها ، هي أن التطور الاقتصادي الذي تعزز في هذا المجال بواسطة الحرب ، ينبغي أن يقود ، وسيقود حتماً ، الى وضع لابد أن تكون البرجوازية ككل فيه أكثر تسامحاً فيما يتعلق

---

(١) فيلكس بينر:

«Die Konjunktur des wissenschaftlichen Sozialismus», in Die Bank, April, (بالألمانية) .
P.P 326 - 327.

وحول احتكارات متفرقة في المانيا، انظر، ادولف براون : وانظر كذلك، أدموند فيشر:

«Elektrizitätsmonopol» in Neue Zeit, 1915, Nos. 19 and 20،Das werden des Elektrizitätsmonopol, in sozialistische Monatshefte, P. 443.

ومابعدها .

وجزئياً انظر كاوتسكي : «Zur frge der steuern und Monopk», Neue Zeit, 1914 - 15, I,P. 682.

(بالألمانية) ومابعدها .

(*) تماسيح الحديد pig iran: هو الحديد الخام عند خروجه من اتّون المصهر. «المترجمة» .

بالتدخل الاحتكاري لسلطة الدولة . **ان السبب الرئيسي لهذا لتطور** ، هو تزايد التقارب المستمر بين سلطة الدولة والاوساط القيادية لرأس المال المالي . ان الدولة ومشاريع الاحتكار الخاصة ، تندمج في كيان واحد ضمن اطار تروست الدولة الرأسمالية . وتتطابق مصالح الدولة ومصالح رأس المال المالي ، أكثر فأكثر . من جهة اخرى ، فان حداً أقصى من التمركز ، وحداً أقصى من سلطة الدولة ، يكونان مطلوبين لادارة الصراع التنافسي الضاري الدائر في السوق العالمية . ان السببين الاخيرين من جهة ، فضلاً عن اعتبار مالي من جهة أخرى ، هي العوامل الرئيسية في تعزيز تنظيم الدولة للانتاج في اطار مجتمع رأسمالي .

ولاتخسر البرجوازية شيئاً من جراء تحويل الانتاج من احدى يديها الى الاخرى ، طالما ان سلطة الدولة في عصرنا الراهن ، هي ليست الاّ شركة أرباب العمل (enterpreneuxs company) ، تملك سلطة هائلة ، ويترأسها حتى نفس الاشخاص الذين يحتلون مواقع قيادية في دوائر البنك والسنديكيت .

والفرق في ظل مثل هذه الظروف ، هو أن البرجوازية لاتستلم دخلها من مكتب السنديكيت ، بل من دائرة بنوك الدولة . من جهة اخرى ، فإن البرجوازية تربح جراء حدوث تحول من هذا النوع ، لأنها لاتستطيع الأمل في الخروج منتصرة من معركة التنافس الدامية ، إلاّ حين يجري تمركز وعسكرة الانتاج ، أي ، تنظيمه من قبل الدولة . ان الحرب في أيامنا هذه ، لاتحتاج إلى مجرد « تمويل » مالي ، حسب . ان الحرب الناجحة تتطلب من المصانع والمعامل والمناجم والزراعة والبنوك وأسواق البورصة ، بل ومن كل شيء ، ان «يعمل » من أجل الحرب فقط دون شيء آخر .

« كل شيء من أجل الحرب » . ذلك هو شعار البرجوازية . ان مقتضيات الحرب ومقتضيات الاستعدادات الامبريالية للحرب ، تجبر البرجوازية على تبني شكل جديد للرأسمالية ، وعلى وضع الانتاج والتوزيع تحت سلطة الدولة لتحطيم النزعة

الفردية individualism البرجوازية القديمة كلية .

وبالطبع ، فلن تبقى كل اجراءات زمن الحرب ، قائمة في الفترة التالية للحرب أيضاً . ان اجراءات من نوع تحديد نسب الخبز واللحم ، الحظر على انتاج عدد من السلع ، الحظر على الصادرات . . الخ ، ستختفي مع ابرام معاهدة السلام . مع ذلك ، فلا يوجد ثمة أدنى شك في أن اتجاه الدولة نحو السيطرة على الانتاج ، سيظل في ازدياد . ان التعاون بين الدولة والاحتكارات الرأسمالية الخاصة على غرار نموذج « المشاريع المختلطة » سيجري ادخاله ، في أغلب الاحتمالات ، في عدد من الصناعات . ومن المحتمل أن نموذج الدولة الخالص للانتاج ، سيظل باقياً في الصناعات العسكرية . ان (كوناو) يحدد بمنتهى الصواب ، مستقبل الاقتصادات القومية ، باعتبارها : « هيمنة خبراء البنوك الماليين ، نمو التركز العالمي ، زيادة سيطرة الدولة ومشاريع الدولة » .[1]

ان عمليات التنظيم الصناعي ، وتلك المتعلقة بزيادة النشاطات الاقتصادية للدولة ، تطرح السؤال العام عن المعنى الاجتماعي ـ اذا استخدمنا تعبير البروفسور جافيه Jaffé ـ لهذا التغير في العنصر المميز بالذات للبنية الاقتصادية . ان من يدعون باشتراكيي الدولة ، الذين تتغذى صفوفهم من مجالس أساتذة الجامعة الألمان بالدرجة الأولى ، كانوا من أوائل الذين شعروا بارتفاع المعنويات . ويتحدث (كارل باللود) بلهفة تامة عن ميلاد جديد لليوتوبيا ، مفترضاً أن احتكارات الدولة . . . الخ ،

---

(١) ج . كوناو:

«Die Weltwirt schaftgestaltung nach dem Kriege». in Correspondenzblatt der General-kommission der Gewerkschaften Dautschlands,

١١ أيلول، ١٩١٥، رقم ١٧ .

إن (كوناو) يتوصل الى خلاصة ليبرالية خاطئة كلية، في هذه المقالة .

تقــدم هي نفسهــا بنية جديدة للانتــاج .[1] ويقــول (جافيه) ان عسكــرة الحياة الاقتصادية ، يختلف عن الاشتراكية بالأساس ، في أن مصطلح « الاشتراكية » يرتبط بـ « الاتجاه نحو فلسفة السعادة في ميدان الفكر »، بينما يضع الفرد نفسه كلية ، في خدمــة المجمــوع زمن الحــرب [2] ونجد مناقشة مثيرة للفضول حقاً ، في كتابات البروفسور كراهمان . فالبروفسور يتصور مستقبل صناعة التدين ، بالشكل التالي :

« ان التــأثـير الــراهن ، القــوي ، لكل الاجراءات الرامية إلى دعم الدولة والــدفاع عن البلاد ، التي تتخذها سلطة الدولة لاعتبارات عسكرية ، تقربنا إلى اشــتراكية الــدولــة بدرجة ملحوظة ، في مجال التعدين كما في كل مجال آخر . لكن الطريق ليست تلك التي كان البعض يخافها في فترة ما قبل الحرب ، فيما كان البعض الآخر يتوقعها . انها ليست اشتراكية مخففة على مستوى عالمي ، بل اشتراكية مترسخة قومياً . ونحن نقــترب الآن من اشـــتراكية من هذا النـــوع . انها ليست، شيوعية ديمقراطية ، ولا هي بدرجة أقل ، هيمنة طبقة ارستقراطية ، بل هي نزعة قومية توفق بين الطبقات . واننا لنقترب من هذه الاشتراكية بخطوات هائلة جداً ، منذ الأول من آب عام ١٩١٤ ، الأمر الذي كان يعتبر في السابق مستحيلاً كلية» .[3]

---

(١) كارل باللود ـ Karl Ballod:
«Einges aus der Utopienliteratur der letzten Jahre» in Archiv für die Geschichte des sozialismus und der Arbeiterbewegung, herrausgegeben von Grünberg, 6’ Jg. Heft, 1, P.P. 117 - 118.

(٢) جافيه ، المصدر المذكور ص

(٣) ماكس كراهمان Max Krahmman: «Krieg and Montanindustrie».
ص ص ٢٢ ـ ٢٣ ، ويقدم ليفمان (Liefmann) الموقف المعاكس (انظر كتابه : Stehen wir dem Sozialismus näher) إن كتابه موجه على العموم ضد الأوهام، وهو الأمر الذي لم يرغب في اخفائه .

ما هي صورة « اشتراكية الدولة » المعاصرة التي يظهر انها « تغير في المبدأ الأساسي »؟

من التحليل السابق سيأتي الجواب على ما يبدو منطوياً على منطق لايرد : اننا هنا أمام عملية تمركز متسارع في اطار تروست الدولة الرأسمالية ، التي تطورت إلى الشكل الأعلى ، ليس لاشتراكية الدولة ، بل لرأسمالية الدولة . ونحن لانرى هنا ، البتة ، شكلاً جديداً للانتاج ، أي ، تغيراً في العلاقة المتبادلة بين الطبقات . بل العكس . فما لدينا هنا هو زيادة في جبروت سلطة الطبقة التي تملك وسائل الانتاج بكميات لم يسبق لها مثيل من قبل . وإذا نحن أطلقنا على مثل هذه الحالة ، مصطلحاً يناسب العلاقات التي تحل في أعقاب الرأسمالية ، فإن ذلك لن يكون أمراً شديد الخطورة ، حسب ، بل وينطوي على درجة عالية من السخافة . ان مصطلحات « اشتراكية الحرب »، و« اشتراكية الدولة » هي مصطلحات يجري الترويج لها عمداً وبهدف مباشر ، هو تضليل الناس والتستر على محتوى بشع وسيء تحت حجاب من الكلمات المنمقة . ان اسلوب الانتاج الرأسمالي يقوم على احتكار وسائل الانتاج في ايدي طبقة الرأسماليين ، ضمن الاطار العام لتبادل السلعة . ولايوجد فرق في المبدأ ، حين تكون سلطة الدولة هي التعبير المباشر عن هذا الاحتكار ، أو حين يكون الاحتكار منظماً بصورة « خاصة » . فما يظل موجوداً في الحالتين ، هو اقتصاد السلعة (وفي مقدمته السوق العالمي)، والعلاقات الطبقية بين البروليتاريا والبرجوازية ، وهو أمر يفوق سواه في الأهمية .[1]

(١) حين يتعين أن يختفي الطابع السلعي للانتاج (مثلاً، عبر تنظيم كل الاقتصاد العالمي كتروست دولة عملاق واحد، وهي الاستحالة التي حاولنا البرهنة عليها في فصلنا المتعلق بها فوق الامبريالية). فهذا يعني اننا سنكون أمام شكل اقتصادي جديد كلية. ولن يكون هذا الشكل هو الرأسمالية اطلاقاً، لأن انتاج السلع سيختفي، كما لن يكون اشتراكية، لأن سلطة طبقة على أخرى ستظل قائمة (بل ستنمو لتصبح أقوى)، ان بنية اقتصادية كهذه ستشبه، أكثر من أي شيء آخر، اقتصاد مالكي العبيد، حيثما لايكون لسوق العبيد وجود.

يترتب على ما تقدم (بقدر ما يتعلق بالأمر باحتفاظ الرأسمالية بموطيء قدم لها)، ان المستقبل ملك لأشكال اقتصادية وثيقة الصلة برأسمالية الدولة . فهذا التطور اللاحق لتروستات الدولة الرأسمالية ، الذي عجلت الحرب وتائره بدرجة عالية ، ينعكس بدوره في الصراع العالمي النطاق ، بين تروستات الدولة الرأسمالية . وقد رأينا أعلاه كيف أن الاتجاه لتحويل الدولة الرأسمالية إلى تروستات الدولة الرأسمالية ، وجد انعكاسه في العلاقات المتبادلة بين الدول . وقد استثارت اتجاهات الاحتكار ضمن الجماعة « القومية »، اتجاهات لاحتكار مناطق وأقاليم خارج وطن الدولة ، عن طريق الالحاقات . وأدى هذا إلى تسعير حمى التنافس وأشكالها بصورة مريعة . ومع حدوث مزيد من التقدم في التمركز الداخلي ، سيصبح هذا الوضع الخطير أكثر خطورة وبسرعة فائقة يضاف إلى ذلك ، التقلص السريع في المجال الحر لنشاطات رأس المال . وعليه ، فليس ثمة أدنى شك في أن المستقبل القريب سيكون مشحوناً بأشد الصراعات قسوة ووحشية ، وان المناخ الاجتماعي سيظل مشبعاً بتوترات الحرب . وأحد التعبيرات الظاهرية عن هذا الوضع ، هو النمو غير الاعتيادي لنزعة العسكرة ، وللمشاعر الامبريالية . ان انكلترا ، بلد « الحرية » و« الفردانية »، قد وضعت تعريفة منذ الآن ، وتقوم بتنظيم جيش دائمي . وتجري عسكرة ميزانية الدولة فيها . وتحضّر أمريكا لنشاطات الحرب على نطاق بالغ الحماقة حقاً . ويجري الشيء ذاته في المانيا وفرنسا واليابان وفي كل مكان . لقد غرقت فترة الرومانسية « السلمية » في نهر النسيان . ان المجتمع الرأسمالي يدوّم في اعصار الحروب العالمية المجنون .

يبقى أن نقول بضع كلمات عن ستقبل العلاقات الطبقية ، لأن من الواضح تماماً ، قبلياً Priori ان الأشكال الجديدة للعلاقات الرأسمالية لن تفشل في العثور على انعكاس لها في وضع الجماعات الاجتماعية المختلفة . ان المسألة الاقتصادية الأساسية هي : ماذا سيكون مصير أجزاء الدخل « القومي » المختلفة ؟ بكلمات اخرى فالمسألة

تكمن في الكيفية التي سيتوزع بها الناتج « القومي » بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وفي مقدمة ذلك ، ماذا سيحدث لـ « حصة » الطبقة العاملة منه . أننا نفترض أن العملية تجري بصورة متشابهة إلى هذا الحد أو ذاك ، في كل الأقطار المتقدمة ، وان ما يصح بالنسبة للاقتصادات « القومية » ، يصح بالنسبة للاقتصاد العالمي كذلك .

ان اتجاهاً عميق الجذور ينحو نحو تخفيض الاجور الحقيقية ، لابد وأن يلاحظ ، بالدرجة الأولى ، في هذا السياق ، والأسعار المرتفعة الناجمة عن التفاوت في الانتاج الرأسمالي ، لن تنخفض مستقبلاً ، بل والأكثر من هذا ، انها بالعكس ، ستواصل الارتفاع (ما نتحدث عنه هي أسعار لاعلاقة لها بالأسعار التي تميز التقشف السائد في « زمن الحرب ») . ان التباين بين العالم الصناعي والعالم الزراعي سيواصل الاتساع أكثر فأكثر ، بسبب دخولنا عصر التصنيع المتسارع للأقطار الزراعية . وسيؤدي تصاعد العسكرة والحروب إلى تشديد هائل للضغط الذي تشكله الضرائب ، وإلى رفع هذا الضغط إلى حده الأقصى . « كل ما يصلح للضريبة ستجبى عنه الضريبة . وكل ضريبة مفروضة ستنهض بأقصى عبء يمكن للضريبة أن تتحمله » . هذا ما تقوله صحيفة التجارة الروسية [1] وهذه العبارة ليست عبارة جوفاء . فحيثما تكون النفقات غير الانتاجية ضخمة وهائلة ، وحيثما تجري اعادة البناء للخزينة ، فان الضرائب المباشرة وغير المباشرة تصبح أمراً محتوماً . وينجم ارتفاع كلفة المعيشة عن أسباب اخرى أيضاً . أولاً ، ازدياد الأسعار بسبب ارتفاع معدلات التعريفة . ثانياً ، توجد ثمة أسعار احتكارية في الصناعات المنضوية تحت لواء التروستات ، وسترفع احتكارات الدولة بدورها الأسعار ، لأسباب خاصة

---

(١) بروفسور نازاريفسكي (Prof. Nazarevskg) : موجز تاريخ ونظرية الاقتصاد الجماعي الرأسمالي، السنديكات والتروستات والمؤسسات المتحدة، مجلد ١ ، جزء ١/ موجز تاريخ الاتحادات في الصناعة الامريكية، موسكو، ١٩١٢ ، ص ٣١٨ ـ ٣١٩ .

بخزينة الدولة . وستكون النتيجة ، بقاء جزء يتعاظم باستمرار من الناتج القومي ، في أيدي البرجوازية ودولتها .

ان الاتجاه المضاد الذي ينبثق من صفوف الطبقة العاملة ، ستواجهه ، من جهة اخرى ، مقاومة متصاعدة تبديها البرجوازية المندمجة والمنظمة ، التي نمت لتصبح هي والدولة شيئاً واحداً . ومكاسب العمال التي كانت في العصر السابق ، ظاهرة اعتيادية ، تصبح الآن مستحيلة تقريباً . ان ما يحدث هنا ، لايسمى تدهوراً نسبياً في أوضاع الطبقة العاملة ، حسب ، بل هو كذلك تدهور مطلق (التأكيد من المؤلف). وتحتدم التناقضات الطبقية ، بالحتم ، وتتفاقم . وسيحدث هذا لسبب آخر أيضاً ، علاوة على ما تقدم ذكره . فبنية مجتمع الدولة الرأسمالية ، تجعل العمال مربوطين بالدولة الامبريالية ، جنباً إلى جنب مع ما تؤدي إليه هذه البنية من تدهور في الأوضاع الاقتصادية للطبقة العاملة . وإذا توخينا الحقيقة ، فإن المستخدمين في مشاريع الدولة ، كانوا حتى في الفترة السابقة للحرب ، مجردين من عدد من أهم حقوقهم الأولية ، كحقهم في التنظيم وفي الاضراب . . . الخ ان اضراباً لعمال السكك أو عمال دوائر البريد ، كان على وشك أن يعتبر نشاطاً . خيانياً تقريباً . لقد وضعت الحرب تلك المراتب من البروليتاريا تحت عبودية أكثر قمعاً واضطهاداً . ومع قيام رأسمالية الدولة بجعل كل خط من خطوط الانتاج تقريباً ، هاماً بالنسبة للدولة ، ومع وجود كل فروع الانتاج تقريباً في خدمة مصالح الحرب ؛ فإن التشريع المتعلق بالممنوعات يتسع ليشمل حقل النشاطات الاقتصادية برمته . ويجري تجريد العمال من حريتهم في النشاط ، ومن حق الاضراب ، وحق الانتماء إلى ما يسمى بالأحزاب « التخريبية »، ومن حقهم في اختيار المشروع . . . الخ . لقد جرى تحويلهم إلى عبيد أرقاء سوى أنهم لايرتبطون بالأرض ، بل بالمصنع . لقد أصبحوا رقيقاً أبيض للدولة الرأسمالية اللصوصية ، التي امتصت إلى داخل جسدها كل الحياة الانتاجية .

وهكذا ، فإن أسس التناجرات الطبقية تصل ذروة لم يكن بالامكان بلوغها من

قبل . وتصبح العلاقات بين الطبقات أكثر وضوحاً وأكثر عرياً . ويختفي من وعي الناس ، المفهوم الخرافي لـ « دولة مرفوعة فوق الطبقات »، لأن الدولة تدخل كرب عمل مباشر ، وكمنظم مباشر للانتاج : اما علاقات الملكية ، التي لم تكن واضحة بسبب عدد من الروابط الوسيطة ، فإنها الآن تظهر بكل عريها الأصيل ، أي انها تظهر على حقيقتها . ولئن كان وضع الطبقة العاملة ، على هذه الدرجة من السوء ، في الفترة الفاصلة بين حربين ، فإن وضعها سيكون أسوأ بها لايقاس ، بالتأكيد ، في زمن الحرب . ان مجلة (الايكونومست)، لسان حال رجال المال الانكليز ، على حق تماماً ، حين كتبت في فترة بداية الحرب بالضبط تقول ، إن العالم يدخل عصر أشد الصراعات الاجتماعية عنفاً وضراوة .

الفصل الرابع عشر
الاقتصاد العالمي والاشتراكية البروليتارية

١ ـ الرأسمالي والعامل كقطبين متضادين في العلاقات الاجتماعية .

٢ ـ تضاد المصالح الطبقية ، ووحدتها النسبية .

٣ ـ المصالح الدائمة والمصالح المؤقتة .

٤ ـ مايسمى بالعلاقات (البطريركية) الأبوية بين العمل والرأسمال .

٥ ـ الطبقة العاملة والدولة البرجوازية .

٦ ـ الطبقة العاملة والسياسات الامبريالية للدولة البرجوازية (شكل نسبي لـ « الوحدة ») .

٧ ـ الطبقة العاملة والحرب .

٨ ـ انهيار «التعاون» مع الدولة البرجوازية ، وانبعاث الاشتراكية الثورية .

لم تؤد المرحلة الأولى من الحرب إلى ظهور الأزمة الرأسمالية (علماً أن بوادر هذه الأزمة لم تكن منظورة إلّا من قبل أكثر المفكرين ذكاءً وألمعية في معسكري البرجوازية والبروليتاريا ، على حد سواء)، بل انها أدت إلى انهيار الأممية « الاشتراكية ». وقد حاول العديدون تفسير هذه الظاهرة ، منطلقين فقط من تحليل العلاقات الداخلية في كل قطر ، إلّا أن مثل هذا التفسير لم يكن مقنعاً بأي درجة من الدرجات . ذلك أن انهيار الحركة البروليتارية ، انما جاء نتيجة للوضع غير المتكافىء لـ « تروستات الدولة الرأسمالية » ضمن حدود الاقتصاد العالمي .

وكما أن من المستحيل فهم الرأسمالية الحديثة وسياستها الامبريالية ، بدون تحليل الاتجاهات الرأسمالية العالمية ؛ كذلك ، يتعذر فهم الاتجاهات الأساسية في الحركة البروليتارية بدون تحليل الرأسمالية العالمية .

يتضمن الرأسمال وجود العمل . ويتضمن العمل وجود الرأسمال . وأسلوب الانتاج الرأسمالي هو ليس إلّا علاقة معينة بين الناس ، بين طبقات اجتماعية يتضمن كل منها وجود الآخر أيضاً . منظوراً إلى الأمر من هذه الزاوية ، فإن الرأسماليين والعمال ، على حد سواء ، هم أعضاء ، أجزاء مكونة ، وأقطاب لنفس المجتمع

الرأسمالي . اذ طالما يوجد مجتمع رأسمالي ، فانه توجد كذلك ، علاقة اعتماد متبادلة بين هذه الطبقات المتصارعة . انه نوع من اعتماد متبادل يعبر عن نفسه في تضامن نسبي لمصالح متعارضة في الجوهر . هذا « وحدة » في المصالح ، هو تضامن المرحلة . وهو ليس ذلك التضامن الثابت الدائم الذي يجعل أعضاء الطبقة الواحدة متلاحمين فيما بينهم . ان الاقتصاد السياسي البرجوازي ، ومعه أتباعه « الاشتراكيون »، ينظرون إلى ما هو مرحلي ومؤقت وصدفوي في الصراع الطبقي الدائر على نطاق اجتماعي ، وكأنه جوهري وأساسي . انهم يرون الأشجار ، فيتوهمون انها الغابة ، وبذلك ينحدرون ـ لا مناص ـ إلى حمأة توابع تافهة في فلك رأس المال المالي .

إليكم مثالاً على ذلك . في بداية عصر الرأسمالية ، كما يعرف الجميع ، كانت الطبقة العاملة ابتدأت لتوها في الظهور ، وشرعت في تمييز نفسها عن أرباب العمل الصغار . وكان مايسمى بالعلاقات البطريركية (الأبوية)، هو السائد في العلاقة بين السيد والعامل . في ذلك العصر ، طابق العامل مصالحه بمصالح سيده المستغِل (بالكسر) إلى حد بعيد .

ولم تكن هذه المطابقة بين مصالح متعارضة كلياً في الجوهر ، تجري معلقة في الهواء ، بالتأكيد ، بل كان لها أساس واقعي جداً . « كلما كان عمل مصنعـ« نا » أفضل فإن ذلك بالنسبة لي هو الأفضل ». هكذا اعتاد العامل أن يفكر في تلك الأيام . وهو في منطقه هذا يستند إلى امكانية رفع اجور العمال مع كل زيادة حاصلة في مجموع القيم التي يحققها مشروع معين .

ونحن نجد السايكولوجيا ذاتها في أنواع اخرى . إذ ما هو ، في الواقع ، جوهر مايسمى ـ دعونا نقول ـ بـ« ايديولوجيا الحرفة » « Craft Ideology » لنقابات العمال الانكليزية ؟ اننا نجد هنا في الجوهر، الفكرة ذاتها : انتاجـ« نا » ـ هكذا يقولون ـ

ومجالـ« نا » الانتاجي ، الذي يضم العمال والصناعيين على حد سواء ، هو ما ينبغي أن ينجح ويزدهر قبل أي شيء آخر . ولاينبغي التسامح ازاء أي تدخل لعناصر خارجية .

ونحن في الأزمنة الحديثة ، نجد شبيهاً لهذه الوطنية Patriotism المحلية النقية ، في المشاريع ذات العمل الفني عالي المهارة . من هذه المشاريع ، على سبيل المثال ، مصانع داعية اللا عنف الامريكي المعروف (فورد)، (وهو بالمناسبة ، مقاول حرب). ان اختيار العمال لهذا المصنع يجري بدقة فائقة . ويستلم هؤلاء العمال اجوراً عالية ، ويحصلون على مكافآت ، ويشاركون في الأرباح ، ولكن شريطة أن يكونوا مرتبطين بالمصنع وخاضعين له . وبالتالي ، يكون العمال المخدوعون « منذورين » لأسيادهم .

ومن الممكن ملاحظة الظاهرة ذاتها على نطاق أوسع ، فيما يسمى بالسياسة الحمائية للطبقة العاملة وسياستها في حماية « الصناعة الوطنية »، « العمل الوطني ». . الخ . وتأخذ هذه الايديولوجيا بألباب جزء كبير من العمال الاستراليين والأمريكيين : « اننا » (أي العمال والرأسماليون على حد سواء)، نهتم بصناعتـ« نا » الوطنية ـ كما يقولون ـ بدرجة متساوية . اذ كلما كانت أرباح أصحاب العمل الذين يستخدموننا أكبر ، فإن أجورنا سترتفع أكثر .

وفي عملية الصراع التنافسي بين المشاريع المختلفة ، لايكون الوضع واحداً ومتشابهاً في كل مكان . فالمشاريع التي تستخدم عملاً ذا مهارة عالية ، تحتل المراكز المتقدمة على الدوام ، وتتمتع دائماً بامتيازات استثنائية . ان حصتها من القيمة الزائدة التي يجري انتاجها في المجتمع ككل ، هي حصة كبيرة بدرجة غير متناسبة . إذ أن هذه المشاريع تستلم أرباحاً تفاضلية مميزة ، من جهة ، فضلاً عن ريع الكارتل Car-tel Rents من جهة اخرى (بقدر ما يدور حديثنا عن أزمنة حديثة). وبذلك يجري

خلق أساس مادي للارتباط المرحلي بين مصالح الرأسمال والعمل في فرع معين للانتاج ، وهي حالة تتجلى في كون العمال لايعطون الرأسمال عملاً يقوم على أساس الواجب ، بل عملاً يقوم على أساس الحب .

ومن نافل القول ، ان « تضامن مصالح » من النوع الذي يقوم بين الرأسمالي والعامل ، هو تضامن ذو طابع مؤقت ، وهو تضامن ليس بوسعه (من زاوية « ماينبغي أن يكون ») ان يقرر سلوك البروليتاريا . ولئن ظل العمال يتمسحون بأذيال أسيادهم أبداً ، فإنهم لن يفلحوا في تنظيم اضراب واحد على الاطلاق ، وسيتمكن أرباب عملهم منفردين ، من الحاق الهزيمة بهم ، بعد أن قاموا برشوتهم كلاً على انفراد .

على أية حال ، فمادامت البروليتاريا لم تتعلم الآن بعد ، كيفية التمييز بين المصالح المحلية والمؤقتة ، وبين المصالح العامة والدائمة ؛ فإن مفهوماً ضيقاً كهذا ، يجد منفذاً له بين صفوفها . ولا تمنى هذه الأفكار بالهزيمة إلّا حين يحقق الصراع الطبقي مدى عظيماً ، محطاً التعصب المحلي الأعمى ، لاحماً صفوف العمال موحداً اياهم ، وزاجّاً بهم - باعتبارهم طبقة - في معارضة حادة ضد الرأسماليين - باعتبارهم طبقة أيضاً . بهذه الطريقة جرى التغلب على سايكولوجيا المرحلة البطريركية ، حين تعرضت للتدمير رابطة الوحدة بين العمال ورب المشروع الفردي . وبهذه الطريقة أيضاً ، تم دحر « ايديولوجيا الحرفة » في النقابات التي تنظم عمالاً مهرة .

مع ذلك ، فإن نهاية القرن التاسع عشر الذي حطم رابطة الوحدة بين الرأسماليين والعمال إلى حد كبير ، ووضع هاتين الطبقتين وتنظيماتهما في مواجهة بعضهما ، باعتبارهما - من حيث المبدأ - معادين لبعضهم طبقياً وتنظيمياً ؛ لم يحطم بعد رابطة الوحدة بين الطبقة العاملة وبين أضخم تنظيم للبرجوازية : الدولة الرأسمالية .

لقد تجسد التعبير عن صلة الطبقة العاملة بهذا التنظيم ، في ايديولوجيا وطنية

العمال « وطنية اجتماعية »، **وفي فكرة « وطن الأسلاف »** الذي يفترض أن تقدم الطبقة العاملة له آيات الولاء بعد ما جرى عرضه آنفاً ، فإن الأساس المادي لهذه الظاهرة ، سيصبح واضحاً ، إذا نحن حولنا انتباهنا إلى ميدان الاقتصاد العالمي برمته .

لقد رأينا أن الصراع التنافسي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، تحول إلى حد بعيد ، نحو الأسواق الخارجية ، أي ، انه أصبح تنافساً في السوق العالمي . وبهذا فإن تنظيم الدولة للرأسمال ، و« وطن الأسلاف » الذي تحول إلى تروست الدولة الرأسمالية ، هو الذي احتل مكان المشروع الفردي ، وظهر على الحلبة الدولية بكل جهازه وعدته الثقيلة الخرقاء .

من هذه الزاوية ، يتعين علينا النظر بالأساس ، إلى السياسة الكولونيالية للدول الامبريالية .

ثمة رأي يسود أوساط العديد من الاممين المعتدلين ، مفاده أن السياسة الكولونيالية لم تجلب للطبقة العاملة سوى الأذى ، ولهذا ، فإن من الواجب معارضتها .

من هنا تلك الرغبة الطبيعية لاثبات أن المستعمرات لم تعط ربحاً على الاطلاق ، وانها تشكل عائقاً حتى من وجهة نظر البرجوازية . . الخ . ويدعم كاوتسكي ، على سبيل المثال ، وجهة نظر من هذا النوع .

ولسوء الحظ ، فإن النظرية تعاني من نقص واحد ، بالتحديد ، كونها مغلوطة مئة بالمئة . لقد درت السياسة الكولونيالية دخلاً ضخماً على القوى العظمى ، أي ، على طبقاتها الحاكمة ، وعلى « تروست الدولة الرأسمالية ». وهذا السبب هو الذي يدفع البرجوازية إلى انتهاج سياسة كولونيالية . وبما أن القضية على هذه الشاكلة ، فثمة ـ اذن ـ امكانية لرفع اجور العمال على حساب غزو واستغلال الناس في المستعمرات بوحشية .

هكذا هي بالضبط ، نتائج السياسة الكولونيالية للقوى العظمى . لقد تم تسديد قائمة ديون هذه السياسة ، ليس من قبل العمال الأوربيين ، ولا من قبل عمال انكلترا ، بل من قبل الشعوب الصغيرة في المستعمرات . وفي المستعمرات ، لا في أي مكـان آخـر ، تركزت كل دموية وفحشاء ورعب وعار الرأسمالية . كل مهازل وجشـع ووحشية الديمقراطية الحديثة . إنّ العمال الأوروبيين ، منظوراً إليهم من زاوية تلك المرحلة ، هم الرابحون ، لأنهم استلموا زيادات اضافية على اجورهم بفضل « الازدهار الصناعي » .

وكل « الازدهار » النسبي للصناعة الأوروبية ـ الامريكية ، انما كان مشروطاً بحقيقة واحدة لاغير ، هي وجود صمّام أمان ينفتح على شكل سياسة كولونيالية . وبهذه الطريقة أدى استغلال « الشخص الثالث » (المنتجون السابقون للرأسمال) والعمل الكولونيالي ، إلى ارتفاع اجور العمال الأوروبيين والأمريكيين .

لابد هنا من الاشارة إلى حقيقة بالغة الأهمية هي : تروستات الدولة الرأسمالية »!

لم تحقق جميعها نجـاحاً متساوياً في صراعها من أجل المستعمرات ، وأسواق البيع ، وأسواق المواد الأولية ، ومجالات استثمار الرأسمال والعمل الرخيص . فبينما استطاعت انكلترا وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية ، الانطلاق قدماً إلى الأمام ، في استيلائها الظافر على السوق العالمي ، فإن كل الجهود الجبارة التي بذلها امبرياليو روسيا وايطاليا ، كانت أضعف من أن تحقق لهما النجاح المطلوب . وبهذه الطريقة ، تسنى لبضـع قوى امبريالية عظمى أن تحتل مكان الصدارة ، في زعامة الاحتكار العالمي . لقد أثبت هؤلاء للآخرين انهم « فوق المنافسة » .

ان الوضع من الناحية الاقتصادية ، يبدو على هذه الشاكلة . ففي الصراع من أجـل السوق العالمي ، يتم تقسيم القيمة الزائدة العالمية . وكما هو الحال في اطار « الاقتصـاد القـومي » ، كذلـك هو الحـال ضمن حدود الاقتصاد العالمي أيضاً .

فالمنـافس الأقـوى (الـذي تزداد قوتـه بفعل عوامل عديدة متنوعة من قبيل: بنية الانتـاج، قوة جهـاز الـدولة العسكري ، الموقع الملائم بفضل وجود « احتكارات طبيعية » . . الخ)، يستلم أرباحاً فائقة Super- profits ونوعاً من الربح التفاضلي -dif frential profit (بسبب بنية الانتـاج المتفوقة)، ونوعاً من ريع الكارتل Cartel rent (بسبب ضغط الجهاز العسكري الذي يحمي الاحتكارات).

وتكـون الأربـاح الفـائقـة التي تحصـل عليها الدولة الامبريالية ، مصحوبة بارتفاع في اجور الفئة الخاصة من الطبقة العاملة ، التي يأتي في مقدمتها ، العمال الماهرون .

وبـالامكـان ملاحـظة ظاهرة كهذه في الماضي أيضاً . فلقد لفت (فردريك انجلز) الانتبـاه اليهـا ، حين أشـار إلى الـوضـع الاحتكاري لانكلترا في السوق العالمي ، وإلى النزعة المحافظة لدى البروليتاريا الانكليزية ، التي نجمت عن ذلك .

وعلى أساس هذه المصلحة النسبية لبروليتاريا البلدان الاستعمارية ، نمت صلة الـبروليتاريا بتنظيم الأسياد للدولة البرجوازية الامبريالية وأصبحت أقوى . وتجلت هذه السـايكـولوجيا في الأدب الاشتراكي عبر وجهة النظر « القومية » للاشتراكيين الديمقراطيين الانتهازيين . وكانت هذه « الحكمة القومية » التي يجري التأكيد عليها في كل مناسبة ، لاتعني سوى التخلي الكامل عن وجهة النظر الماركسية الثورية .

لقـد نظر ماركس وانجلز إلى الدولة باعتبارها تنظيماً للطبقة الحاكمة لسحق الطبقة المضطهدة بالدم والحديد ، وافترض هذان المفكران أن مجتمع المستقبل سيخلو من الدولة اطلاقاً لسبب بسيط هو عدم وجود طبقات في ذلك المجتمع . لكن ماركس وانجلز ، في الـواقـع ، طالبا ـ وهما على صواب ـ بجهاز قوي لسلطة دولة الطبقة العاملة في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية ، حين تكون البروليتاريا هي الطبقة الحاكمة بصورة مؤقتة ، وذلك من أجل ابقاء الطبقات المخلوعة مقيدة وعاجزة .

مع ذلـك ، فإن موقفهـما من جهاز دولة القمع البرجوازية كان ينطوي على

كراهية جد عميقة . ومن هذه الزاوية ، فانهما انتقدا اللاساليين و« رجال الدولة » الآخرين ، دون هوادة . وتوجد علاقة لاشك فيها ، بين هذه النظرة الثورية وبين الموضوعة الشهيرة في « البيان الشيوعي » التي تقول أن العمال لاوطن لهم .

ان اشتراكيي الماركسية السطحيين ، أحالوا هذا الموقف الثوري لماركس وانجلز ، إلى رفوف الارشيفات . وظهرت بدلاً عنه ، نظريات « الوطنية الحقيقية » و« فن الحكم الحقيقي » التي لايمكن تمييزها ، بأي حال من الأحوال ، عن أكثر أشكال الوطنية ابتذالاً ، وعن أحط فن للحكم تمارسه البرجوازية الحاكمة . وليست مثل هذه الايديولوجيا إلاّ نتيجة عضوية لمشاركة البروليتاريا في « سياسة الأمة العظيمة » لتروستات الدولة الرأسمالية .

ولاعجب إذا قامت الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الرئيسية ، وهي الطبقة المربوطة بالأغلال إلى عجلة سلطة الدولة البرجوازية ؛ بمد يد العون إلى هذه الأخيرة ، بعد اندلاع الحرب العظمى . فالتطور السابق برمته ، كان يعد البروليتاريا للقيام بذلك . وقد جرى ايصال البروليتاريا إلى هذا الموقف عن طريق صلتها بتنظيم الدولة لرأس المال المالي .

بيد أن الحرب نفسها ، . . الحرب التي ما كان لها أن تندلع لولا أن البروليتاريا أعطت موافقتها الضمنية عليها ، أو لو أن البروليتاريا أبدت ضدها ما يكفي من السخط المطلوب ، أثبتت للبروليتاريا أن حصتها في السياسة الامبريالية ، لاتساوي شروى نقير ، بالقياس إلى الجراح التي خلفتها الحرب .

وبهذه الطريقة حدث أن ظهرت الأزمة الامبريالية ، وحدث أن تمت الولادة الجديدة للاشتراكية البروليتارية .

لقد أسفرت الامبريالية عن وجهها الحقيقي للطبقة العاملة في أوربا . وإذا كانت جرائمها البربرية المدمرة والمخربة ، اقتصرت حتى الآن ، وبصورة كلية تقريباً ، على البرابرة من سكان المستعمرات ، فإنها الآن تندفع نحو كادحي أوربا ،

لتذيقهم صنوف الرعب التي يسببها التعطش الدموي للسلطة حين ينفلت من عقاله .

وما قيمة القروش الاضافية التي حصل عليها العمال الاوربيون جراء السياسة الكولونيالية للامبريالية ، مقارنة بالملايين القتلى من العمال المذبوحين ، وبالبلايين من أموال مهدرة التهمتها الحرب ، وبالضغط الوحشي للعسكرية الوقحة الصفيقة ، والتخريب المتعمد للقوى المنتجة المنهوبة ، وتكاليف المعيشة المرتفعة ، والتضور جوعاً حتى الموت !

لقد دمرت الحرب آخر سلسلة تربط العمال بالأسياد . لقد دمرت خضوعهم العبودي للدولة الامبريالية .

وتم التغلب على الثغرة الأخيرة في فلسفة البروليتاريا : تمسكها ، ضيق الأفق ، بالدولة القومية ، ووطنيتها . ان المصالح المرحلية والفائدة المؤقتة التي تتوفر للعمال من سرقات الامبرياليين ، ومن صلاتهم مع الدولة الامبريالية ، تصبح ثانوية الأهمية ، بالمقارنة مع المصالح الثابتة والعامة للطبقة ككل ، ومع فكرة الثورة الاجتماعية للبروليتاريا العالمية التي أطاحت بدكتاتورية رأس المال المالي بأيد تحمل السلاح ، ودمرت جهاز دولتها ، وأقامت بدلاً عنه سلطة جديدة ، هي سلطة العمال ضد البرجوازية .

وبدلاً عن فكرة الدفاع عن حدود الدولة البرجوازية أو توسيعها ، وهي الفكرة التي كبلت بالأغلال القوى المنتجة للاقتصاد العالمي ، فإن هذه السلطة تطرح شعار الغاء حدود الدولة ودمج كل الشعوب في عائلة اشتراكية واحدة . وبهذه الطريقة تنجح البروليتاريا ، بعد معاناة أليمة وبحث طويل ، في ادراك مصالحها الحقيقية التي تقودها عبر الثورة إلى الاشتراكية .

الفصل الخامس عشر
خاتمة

يشق التاريخ طريقه عبر التناقضات . ويتطور هيكل الوجود التاريخي ، والبنية الاقتصادية للمجتمع عبر التناقضات كذلك . وتتعاقب التشكيلات ، الواحدة تلو الاخرى ، بصورة ابدية . ان كلّ شيءٍ لايملك إلّا وجوداً زائداً ، حسب . وتخلق قوة الحياة الديناميكية ، الجديد ، المرة تلو الاخرى باستمرار . . . ذلكم هو قانون الواقع الجوهري .

وديالكتيك هيغل ، الذي أوقفه ماركس على قدميه ، يملك قيمته لهذا السبب بالذات . انه أدرك ديالكتيك الحياة ، وحلل الحاضر بشجاعة ، دون أن تربكه أو تعوقه الحقيقة التي تفيد بأن كل وجود قائم ، يخفي داخل ذاته ، بذرة دماره الذاتي .

« أصبح الديالكتيك بشكله المعمّى ، موضة في ألمانيا ، لأنه بدا وكأنه يمجد ويعظّم الوضع الراهن للأشياء . والديالكتيك في شكله المنطقي ، يشكل فضيحة وشيئاً مقيتاً ، بالنسبة لعالم البرجوازية ولأساتذتها النظريين ، لأنه في شموليته ، ينطوي على اعتراف ايجابي بالوضع الراهن للأشياء ، وفي الوقت نفسه كذلك ، على الاعتراف بنفس ذلك الوضع وبحتمية انتهائه . ولأنه يعتبر كل شيء اجتماعي متطور تاريخياً ، وكأنه في حركة دفاقة fluid movement ولهذا ، فإنه يأخذ بالاعتبار طبيعته

المـرحلية ، مثلما يأخذ بالاعتبار وبدرجة مماثلة ، وجوده المؤقت . ولأن الديالكتيك لايسمح لشيء أن يخدعه ، فهو انتقادي في جوهره ، ثوري في روحه ».

هكذا تحدث ماركس في مقدمته للمجلد الأول من رأس المال . ولقد مرت سنوات كثيرة منذ ذلك التاريخ . وها نحن نسمع الآن طرقات مستقبل جديد يقرع باب التـاريخ . ان المجتمـع المعاصر الذي يطور القوى المنتجة إلى درجة ضخمة وهـائلة ، ويغزو باقتدار عوالم جديدة باستمرار ، ويخضع الطبيعة لسيطرة الانسان بدرجة لم يسبق لها مثيل ، يبدأ بالسقوط ـ في ذات الوقت ـ في القبضة الرأسمالية .

ان التناقضات المتأصلة في جوهر الرأسمالية ذاته ، والتي تظهر في حالة جنينية في مراحل تطورها الأولى ، تشرع في النمو ، ويتسع مداها مع كل مرحلة من مراحل الـرأسـمالية . وتبلغ هذه التنـاقضات في مرحلة الامبريالية ، درجات صارخة تفقأ العين . ان القوى المنتجة بحجمها الراهن ، تطلب بدأب واصرار ، علاقات انتاج جديدة . ولا مفر لدرع الرأسمالية وغطائها من الانفجار المحتوم ، في نهاية المطاف .

لقد مكن عصر رأس المال المالي ، كل العناصر المؤلفة لسوء التوافق والعجز عن الانسجام ، الكامنين في التنظيم الرأسمالي ، من المقاومة والصمود واظهار التفوق على أفضـل وجـه ممكن . وحين ظهرت الرأسمالية وعرابها الطبقي : البرجوازية ، كقوة تقـدمية ، في الأزمنـة السابقة ، فإنها كانت في وضع يمكنها ، جزئياً ، من اخفاء نواقصهـا الـذاتية الـداخلية ، عن طريق مقارنتها لنفسها بالتخلف وسوء التكيف القائمين في العلاقات السابقة للرأسمالية . وقد سحق الانتاج الكبير المجهز بالآت ومعدات ضخمة ، جماعات الحرفيين وأساليبهم الفقيرة المتخلفة ، دون أدنى رحمة . ولم تكن هذه العملية المؤلـة إلّا انهياراً لأشكـال الانتـاج قبل الرأسمالي . من جهة اخرى ، فإن وجود تلك الأشكال ، أي الأشكال المختلفة لـ« أطراف ثالثة » « third persons » بحد ذاتها ، في عملية الانتاج الرأسمالي ، سمح للرأسمالية بتوسيع مجال نفوذها « سلمياً »، بدون فضح القيود التي يفرضها غطاؤها الرأسمالي ذاته على التطور

الاقتصادي . وهذا يفسر سبب عدم ظهور السمات العامة للتناقضات الملازمة لجوهر الرأسمالية - بما هي عليه - والتي تشكل « قانوناً » لها ، بأقصى شكل حاد ممكن ، إلّا في تلك المرحلة من التطور الاقتصادي ، التي مزقت الرأسمالية فيها الأقمطة التي تقيدها ، وذلك حين لم تعد الشكل السائد للحياة الاجتماعية - الاقتصادية ، حسب ، بل انها أصبحت الشكل العام للعلاقات الاقتصادية كذلك . أي - بكلمات اخرى - حين ظهرت الرأسمالية كرأسمالية عالمية . ان التناقضات الداخلية للرأسمالية تتبدى بقوة دراماتيكية ، الآن ، حسب . وليست الهزات العنيفة التي يشهدها العالم الرأسمالي اليوم ، وهو يغرق في الدم ويعاني سكرات الموت وسط آلام مبرحة ، إلّا التعبير عن تلك التناقضات القائمة في النظام الرأسمالي ، والتي ستؤدي إلى انفجاره على المدى البعيد .

ولم تأل الرأسمالية جهداً في التغلب على فوضاها الذاتية ، عن طريق ضغط هذه الفوضى الذاتية في اطار القبضة الحديدية لتنظيم الدولة . بيد انها أطلقت ، في الواقع ، سراح كل شياطين الصراع العالمي من قمقمها ، حين عمدت إلى الغاء المنافسة على نطاق الدولة .

لقد حاولت الرأسمالية تدجين الطبقة العاملة وتخفيف التناقضات الاجتماعية ، بتخفيض قوة ضغطها وغليانها بمساعدة الصمام الكولونيالي . ولئن استطاعت انجاز هذه المهمة لوهلة ، إلّا أنها بذلك أعدت العدة لانفجار المرجل الرأسمالي بأكمله .

لقد حاولت الرأسمالية تكييف تطور القوى المنتجة مع حدود استغلال الدولة ، ولجأت ، لتحقيق ذلك ، إلى شن غزوات امبريالية . لكنها لم تثبت سوى عدم قدرتها على حل تلك المشكلة ، حتى ولا عبر طرقها الخاصة .

ولئن ضاعفت الرأسمالية من جبروت النزعة العسكرية بدرجات خطيرة وهائلة ، ولئن زجت بملايين الرجال المسلحين في حلبة التاريخ ، إلّا انها لم تستطع ، مع ذلك ، الحيلولة دون شروع تلك الأسلحة في الارتداد ضد الرأسمالية نفسها .

فجموع الناس الغفيرة التي دجنتها الرأسمالية وجعلتها سهلة الانقياد ، أقبلت على الحياة السياسية ، وصارت ترفع أصواتها بصورة متزايدة .

ان اولئك الذين تصلبوا في اتون المعارك التي فرضها الأسياد عليهم ، . . أولئك الذين الغوا مواجهة الموت في كل لحظة ، يشرعون الآن في تحطيم جبهة الحرب الامبريالية ، بالشجاعة ذاتها ، عن طريق تحويلها إلى حرب أهلية ضد البرجوازية .

وهكذا ، فالرأسمالية التي توصل تركز الانتاج إلى ذرى غير معهودة ، وتخلق جهازاً ممركزاً للانتاج ، تهيء في الآن ذاته ، اعداداً غفيرة من حفّاري قبرها الذاتيين . وفي صراع الطبقات العظيم ، تجري ازاحة دكتاتورية رأس المال المالي ، واقامة دكتاتورية البروليتاريا بدلاً عنها .

« لقد دقت ساعة الملكية الرأسمالية . وأولئك الذين يصادرون حقوق الملكية ، يتعرضون ، الآن ، هم أنفسهم ، لمصادرة ملكيتهم » .

المحتويــــــات

هذا الكتاب

لايحتاج اسم بوخارين إلى تعريف ، ولا موقعه النظري إلى تبيان. يكفي ان قال عنه لينين، إنه [أي بوخارين] أفضل منظر اقتصادي ماركسي، عهد ذاك.

ويكفي أيضاً أن يكون بوخارين من بين القلائل الذين اطلعوا على مسودة كتاب لينين «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، وان يقدم بوخارين الكثير من الملاحظات التعديلية إلى لينين.

لقد حُجب بوخارين طويلاً. والكتاب الذي نقدمه للقراء، رغم قدمه، مايزال راهناً من عدة نواح، وبخاصة آليات عمل السوق الرأسمالي العالمي، حيث يجري اليوم نبذ الفكرة النظرية القديمة القائلة بانقسام السوق العالمي إلى سوق رأسمالي وسوق اشتراكي.

إن كتاب بوخارين الحالي أغنى من أن يُعرّف في سطور، ونترك النص للقارىء لكي يتعرف على الثراء الماركسي العميق الذي حاول ستالين أن يحز عنقه، ويغيبه من التاريخ، دون جدوى..

مركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية
في العالم العربي